الامانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ملـــف وثـائـقـي

قرارات وبيانات مجلس جامعة الدول العربية
بشأن تطورات الوضع في دولة ليبيا

2022/9/6 – 2011/2/22

القاهرة 2022/9/11

فهرس

الصفحة

1- البيان رقم (136) د.غ.ع بتاريخ 2011/2/22 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين بشأن المستجدات الخطيرة التي تشهدها ليبيا 5

2- القرار رقم 7298 د.ع (135) بتاريخ 2011/3/2 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن المستجدات الخطيرة التي تشهدها ليبيا 7

3- القرار رقم 7311 د.ع (135) بتاريخ 2011/3/2 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن معالجة الأضرار والإجراءات المترتبة عن النزاع حول قضية لوكيربي..... 9

4- القرار رقم 7360 د.غ.ع بتاريخ 2011/3/12 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تداعيات الأحداث الجارية في ليبيا والموقف العربي إزاءها 10

5- القرار رقم 7363 د.غ.ع بتاريخ 2011/5/15 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن وقف بث قناة الجماهيرية الفضائية على ترددات عربسات 12

6- القرار رقم 7370 د.غ.ع بتاريخ 2011/8/27 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن الوضع في ليبيا 13

7- القرار رقم 7385 د.ع (136) بتاريخ 2011/9/13 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن معالجة الأضرار والإجراءات المترتبة على النزاع حول قضية لوكيربي..... 15

8- البيان رقم 158 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/24 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تشكيل الحكومة الليبية الجديدة 16

9- القرار رقم 7443 د.غ.ع بتاريخ 2011/12/20 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين بشأن فتح مكتب لجامعة الدول العربية في ليبيا..... 17

10- البيان رقم 166 د.ع (137) بتاريخ 2012/3/10 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن ليبيا 18

11- القرار رقم 7525 د.ع (138) بتاريخ 2012/9/5 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا 19

12- القرار رقم 7596 د.ع (139) بتاريخ 2013/3/6 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الأوضاع في دولة ليبيا 21

13- القرار رقم 7668 د.ع (140) بتاريخ 2013/9/1 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في دولة ليبيا 23

14- القرار رقم 7739 د.ع (141) بتاريخ 2014/3/9 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا 25

15- البيان الصحفي الصادر عن الأمانة العامة عقب الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين بتاريخ 2014/5/22 بشأن الوضع في ليبيا 27

16- القرار رقم 7806 د.ع (142) بتاريخ 2014/9/7 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا 28

17- البيـان الصـحفي الصـادر عـن الاجتمـاع التشـاوري لمجلـس الجامعـة علـى المستوى الوزاري بنيويورك: 2014/9/23..... 31
18- البيـان رقـم 191 د.غ.ع بتـاريخ 2015/1/5 الصـادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين بشأن ليبيا 33
19- القرار رقم 7852 د.غ.ع بتاريخ 2015/1/15 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا..... 35
20- البيان الصحفي الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين بتاريخ 2015/2/18 بشأن إدانـة واستنكار العمل الإرهابي البربري الذي راح ضحيته واحد وعشرون من المواطنين المصريين على يد تنظيم داعش الإرهابي في ليبيا..... 37
21- القرار رقم 7873 د.ع (143) بتـاريخ 2015/3/9 الصـادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا 39
22- القـرار رقـم 624 د.ع (26) بتـاريخ 2015/3/29 الصـادر عن مجلـس جامعـة الدول العربية على مستوى القمة بشأن تطورات الوضع في ليبيا..... 41
23- القرار رقم 7918 د.غ.ع بتاريخ 2015/8/18 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربيـة علـى مسـتوى المنـدوبين الـدائمين بشـأن التطـورات الخطيـرة التـي يشهدها الوضع في ليبيا 44
24- القرار رقم 7937 د.ع (144) بتاريخ 2015/9/13 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا 46
25- البيان رقم 213 د.غ.ع بتاريخ 2015/12/24 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا..... 48
26- البيان رقم 215 د.غ.ع بتاريخ 2016/1/10 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا..... 49
27- القرار رقم 8008 د.ع (145) بتاريخ 2016/3/11 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا 50
28- القرار رقم 8045 د.غ.ع بتاريخ 2016/5/28 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في دولة ليبيا 52
29- القـرار رقـم 647 د.ع (27) بتـاريخ 2016/7/25 الصـادر عن مجلـس جامعـة الدول العربية على مستوى القمة بشأن تطورات الوضع في دولة ليبيا 54
30- القرار رقم 8061 د.ع (146) بتـاريخ 2016/9/8 الصـادر عن مجلـس جامعـة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا 57
31- البيان الختامي الصادر عن الاجتمـاع التشـاوري لمجلس جامعـة الـدول العربيـة على المستوى الوزاري (نيويورك - 2016/9/21)..... 60
32- القـرار رقـم 8104 د.غ.ع بتـاريخ 2016/11/10 الصـادر عن مجلـس جامعـة الدول العربية على مستوى المنـدوبين الـدائمين بشـأن الترحيـب باختيـار السيد السفير صلاح الـدين الجمـالي ممثلاً خاصـاً للأمين العام لجامعة الـدول العربيـة إلى ليبيا 62
33- القـرار رقـم 8121 د.ع (147) بتـاريخ 2017/3/7 الصـادر عن مجلـس جامعـة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا 63
34- القـرار رقـم 682 د.ع (28) بتـاريخ 2017/3/29 الصـادر عن مجلـس جامعـة الدول العربية على مستوى القمة بشأن تطورات الوضع في دولة ليبيا 66
35- القرار رقم 8174 د.ع (148) بتاريخ 2017/9/12 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا 70
36- البيان الصحفي الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربيـة على المستوى الوزاري (نيويورك - 2017/9/18)..... 73

37- القرار رقم 8239 د.ع (149) بتاريخ 2018/3/7 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا 76
38- القرار رقم 715 د.ع (29) بتاريخ 2018/4/15 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بشأن تطورات الوضع في دولة ليبيا 80
39- القرار رقم 8292 د.ع. (150) بتاريخ 2018/9/11 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا 84
40- البيان الختامي الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري على هامش اجتماعات الدورة (73) للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مختلف المستجدات المتعلقة بتطورات الأوضاع في المنطقة العربية (نيويورك - 2018/9/24) 88
41- القرار رقم 8354 د.ع (151) بتاريخ 2019/3/6 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا 92
42- القرار رقم 753 د.ع (30) بتاريخ 2019/3/31 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بشأن تطورات الوضع في دولة ليبيا 96
43- القرار رقم 8409 د.ع (152) بتاريخ 2019/9/10 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا 100
44- القرار رقم 8456 د.غ.ع بتاريخ 2019/12/31 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين بشأن تطورات الوضع في ليبيا 102
45- القرار رقم 8471 د.ع (153) بتاريخ 2020/3/4 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا 104
46- القرار رقم 8518 د.ع (153) بتاريخ 2020/3/4 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية 107
47- القرار رقم 8523 د.غ.ع بتاريخ 2020/6/23 الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري (المنعقدة عبر تقنية الفيديو كونفرانس) بشأن تطورات الوضع في ليبيا..... 109
48- القرار رقم 8538 د.ع (154) بتاريخ 201120/9/9 الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا..... 112
49- القرار رقم 8543 د.ع (154) بتاريخ 2020/9/9 الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية..... 114
50- البيان الصادر عن الاجتماع الوزاري الأول للجنة العربية الوزارية المعنية بمتابعة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية بتاريخ 2020/9/9..... 117
51- القرار رقم 8609 د.ع (155) بتاريخ 2021/3/3 الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا..... 119
52- القرار رقم 8614 د.ع (155) بتاريخ 2021/3/3 الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية..... 122
53- البيان الصادر عن الاجتماع الوزاري الثاني للجنة العربية الوزارية المعنية بمتابعة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية بتاريخ 2021/3/3..... 125

54- القرار رقم 8675 د.ع (156) بتاريخ 2021/9/9 الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا..... 127
55- القرار رقم 8680 د.ع (156) بتاريخ 2021/9/9 الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية..... 130
56- البيان الصادر عن الاجتماع الوزاري الثالث للجنة العربية الوزارية المعنية بمتابعة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية بتاريخ 2021/9/9..... 133
57- القرار رقم 8739 د.ع (157) بتاريخ 2022/3/9 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا..... 135
58- القرار رقم 8744 د.ع (157) بتاريخ 2022/3/9 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية..... 137
59- البيان الصادر عن الاجتماع الوزاري الرابع للجنة العربية الوزارية المعنية بمتابعة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية بتاريخ 2022/3/9..... 140
60- القرار رقم 8797 د.ع (158) بتاريخ 2022/9/6 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع في ليبيا..... 142
61- القرار رقم 8802 د.ع (158) بتاريخ 2022/9/6 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية..... 144
62- البيان الصادر عن الاجتماع الوزاري الخامس للجنة العربية الوزارية المعنية بمتابعة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية بتاريخ 2022/9/6..... 147

بيان صادر عن

اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين

بشأن

المستجدات الخطيرة التي تشهدها ليبيا

-

عقد مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ 2011/2/22 اجتماعاً طارئاً لبحث الموقف في ليبيا، وبعد تدارس المستجدات الخطيرة التي تشهدها العديد من المدن الليبية والعاصمة طرابلس، وبعد الاستماع إلى مداخلات الدول الأعضاء، والاطلاع على مضمون المذكرتين الليبيتين المتناقضتين الصادرتين عن المندوب والمندوبية المقيمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الجامعة، قرر المجلس ما يلي:

1- التنديد بالجرائم المرتكبة ضد التظاهرات والاحتجاجات الشعبية السلمية الجارية في العديد من المدن الليبية والعاصمة طرابلس، والتي تتناقل أخبارها وكالات الأنباء العربية والدولية، والتعبير عن استنكاره الشديد لأعمال العنف ضد المدنيين والتي لا يمكن قبولها أو تبريرها، وبصفة خاصة، تجنيد مرتزقة أجانب واستخدام الرصاص الحي والأسلحة الثقيلة وغيرها في مواجهة المتظاهرين، والتي تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

2- الدعوة إلى الوقف الفوري لأعمال العنف بكافة أشكاله والاحتكام إلى الحوار الوطني، والاستجابة إلى المطالب المشروعة للشعب الليبي، واحترام حقه في حرية التظاهر والتعبير عن الرأي، وذلك حقناً للدماء وحفاظاً على وحدة الأراضي الليبية والسلم الأهلي، وبما يضمن سلامة وأمن المواطنين الليبيين.

3- مطالبة السلطات الليبية برفع الحظر المفروض على وسائل الإعلام وكذلك فتح وسائل الاتصالات وشبكات الهاتف، وتأمين وصول المساعدات والإغاثة الطبية العاجلة للجرحى والمصابين.

4- رفض الاتهامات الليبية الخطيرة حول مشاركة بعض رعايا الدول العربية المقيمين في ليبيا في أعمال العنف ضد الليبيين والدعوة إلى تشكيل لجنة عربية مستقلة لتقصي الحقائق حول هذه الاتهامات والأحداث الجارية في ليبيا، ومناشدة السلطات الليبية توفير الحماية اللازمة لكافة رعايا الدول العربية والأجانب المقيمين على ارض الجماهيرية وتسهيل الخروج الآمن لمن يرغب منهم في ذلك.

5- التأكيد على أن تحقيق تطلعات الشعوب العربية ومطالبها وآمالها في الحرية والإصلاح والتطوير والتغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية هو أمر مشروع وحق يجب احترامه وكفالة ممارسته بالأسلوب السلمي وبما يحفظ الحريات الأساسية للمواطنين ووحدة الأوطان وسيادتها والسلم الأهلي والوفاق الوطني في الدول العربية.

6- دعوة الدول الأعضاء والدول الصديقة والمنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني العربية والدولية إلى تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب الليبي ومساندته في هذه الفترة الحرجة من تاريخه.

7- توجيه تحية إكبار وإجلال لشهداء التظاهرات والاحتجاجات الشعبية السلمية الليبية والتعبير عن أبلغ مشاعر الأسى والأسف لسقوط مئات الضحايا الأبرياء وآلاف الجرحى والمصابين، إضافة إلى ما وقع من خسائر فادحة في المنشآت والممتلكات الليبية العامة والخاصة.

8- وقف مشاركة وفود حكومة الجماهيرية العربية الليبية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة إلى حين إقدام السلطات الليبية على الاستجابة للمطالبات المذكورة أعلاه، وبما يضمن تحقيق أمن الشعب الليبي واستقراره.

9- رفع توصية إلى الاجتماع القادم يوم 2 مارس 2011 لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري للنظر في مدى التزام الجماهيرية الليبية بأحكام ميثاق الجامعة العربية طبقاً للمواد المتعلقة بالعضوية والتزاماتها.

(بيان رقم 136 – د.غ.ع - 2011/2/22)

المستجدات الخطيرة التي تشهدها ليبيا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- بعد التداول في المستجدات الخطيرة التي تشهدها العديد من المدن الليبية والعاصمة طرابلس وما نتج عنها من جرائم وأعمال عنف وانتهاكات جسيمة بحق المدنيين والتظاهرات الشعبية السلمية،
- وإذ يأخذ علماً بالقرار رقم 1970 الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 2011/2/26، وبالقرار الصادر عن مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة بتاريخ 2011/2/25،
- وإذ يؤكد على ما جاء في بيانه رقم (136) الصادر بتاريخ 2011/2/22،

يُقـــرر

1- التنديد بالجرائم المرتكبة ضد التظاهرات والاحتجاجات الشعبية السلمية الجارية في العديد من المدن الليبية والعاصمة طرابلس من جانب السلطات الليبية، والتعبير عن استنكاره الشديد لأعمال العنف ضد المدنيين والتي لا يمكن قبولها أو تبريرها، وبصفة خاصة، تجنيد مرتزقة أجانب واستخدام الرصاص الحي والأسلحة الثقيلة وغيرها في مواجهة المتظاهرين، والتي تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

2- الدعوة مجدداً إلى الوقف الفوري لأعمال العنف بكافة أشكاله والاحتكام إلى الحوار الوطني، والاستجابة إلى المطالب المشروعة للشعب الليبي، واحترام حقه في حرية التعبير عن الرأي، وذلك حقناً للدماء وحفاظاً على وحدة الأراضي الليبية والسلم الأهلي، وبما يضمن سلامة وأمن المواطنين الليبيين.

3- مطالبة السلطات الليبية برفع الحظر المفروض على وسائل الإعلام وكذلك فتح وسائل الاتصالات وشبكات الهاتف، وتأمين وصول المساعدات والإغاثة الطبية العاجلة للجرحى والمصابين.

4- رفض الاتهامات الليبية الخطيرة حول مشاركة بعض رعايا الدول العربية المقيمين في ليبيا في أعمال العنف ضد الليبيين والدعوة إلى تشكيل لجنة عربية مستقلة لتقصي الحقائق حول هذه الاتهامات والأحداث الجارية في ليبيا، ومناشدة السلطات الليبية توفير الحماية اللازمة لكافة رعايا الدول العربية والأجانب المقيمين على ارض الجماهيرية وتسهيل

الخروج الآمن لمن يرغب منهم في ذلك، وكذلك تحمل مسؤولياتها إزاء سلامة الرعايا الأجانب وحقوقهم في ليبيا.

5- الرفض القاطع لكافة أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا، والتأكيد على الالتزام الكامل بالمحافظة على الوحدة الوطنية للشعب الليبي وعلى سيادته ووحدة وسلامة أراضيه.

6- دعوة الدول الأعضاء والدول الصديقة والمنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني العربية والدولية إلى تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب الليبي ومساندته في هذه الفترة الحرجة من تاريخه، وتوجيه الشكر للدول والهيئات التي تقوم بتقديم مثل هذه المساعدات العاجلة.

7- توجيه تحية إكبار وإجلال لشهداء التظاهرات والاحتجاجات الشعبية السلمية الليبية والتعبير عن أبلغ مشاعر الأسى والأسف لسقوط مئات الضحايا الأبرياء وآلاف الجرحى والمصابين، إضافة إلى ما وقع من خسائر فادحة في المنشآت والممتلكات العامة والخاصة.

8- التأكيد على وقف مشاركة وفود حكومة الجماهيرية العربية الليبية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة إلى حين إقدام السلطات الليبية على الاستجابة للمطالبات المذكورة أعلاه، وبما يضمن تحقيق أمن الشعب الليبي واستقراره.

9- قيام جامعة الدول العربية بتنسيق الدعم العاجل المقدم إلى كلٍ من تونس ومصر والسودان والصومال لإيواء وإجلاء رعايا هذه البلدان وغيرها من البلدان العربية، وكذلك رعايا الدول الأخرى.

10- تقديم الدعم العاجل لهذه البلدان على المستوى الثنائي للتخفيف من أعباء هذه المأساة الإنسانية.

11- استمرار التشاور حول أنجع السبل لحماية وضمان سلامة وأمن المواطنين الليبيين، وإن الدول العربية لا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي في شأن ما يتعرض له الشعب الليبي الشقيق من سفكٍ للدماء، بما في ذلك الالتجاء إلى فرض الحظر الجوى والتنسيق بين الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي في هذا الشأن.

12- رفع توصية إلى الاجتماع القادم لمجلس الجامعة على مستوى القمة المقبلة للنظر في مدى التزام الجماهيرية الليبية بأحكام ميثاق الجامعة العربية طبقاً للمواد المتعلقة بالعضوية والتزاماتها.

(ق: رقم 7298– د.ع (135) – ج 3 – 2011/3/2)

معالجة الأضرار والإجراءات المترتبة عن النزاع حول قضية لوكيربي

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يؤكد على قراراته ذات الصلة، وآخرها قراره رقم 7235 د.ع (134) بتاريخ 2010/9/16، وقرار قمة سرت رقم 511 د.ع (22) بتاريخ 2010/3/28،
- وإذ يذكر بفداحة الأضرار التي لحقت بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى من جراء العقوبات المفروضة عليها،

يُقـــرر

التأكيد على حق الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى المشروع في الحصول على تعويضات عما أصابها من أضرار مادية وبشرية بسبب العقوبات التي كانت مفروضة عليها.

(ق: رقم 7311– د.ع (135) – ج 3 – 2011/3/2)

تداعيات الأحداث الجارية في ليبيا والموقف العربي إزاءها

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقدة بتاريخ 2011/3/12 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة،

- وبعد التداول فيما آلت إليه الأوضاع الخطيرة في ليبيا وتداعياتها، وما ترتكبه السلطات الليبية من جرائم وانتهاكات ضد أبناء الشعب الليبي، وخاصة إقدامها على استخدام الطيران الحربي والمدافع والأسلحة الثقيلة ضد المواطنين،
- وإذ يأخُذ علماً بالمشاورات والاتصالات الجارية في مجلس الأمن وبالمواقف الصادرة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي،
- وإذ يأخذ في الاعتبار تعيين الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثاً رفيع المستوى لمتابعة المشاكل الإنسانية في ليبيا،
- وإذ يُؤكد على ما جاء في قراره رقم 7298 بتاريخ 2011/3/2 وكذلك بالبيان الصادر عن مجلس الجامعة بتاريخ 2011/2/22 ،
- وإذ يؤكد على ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني والمطالبة بوقف الجرائم تجاه الشعب الليبي وإنهاء القتال، وسحب قوات السلطات الليبية من المدن والمناطق التي دخلتها عنوة، وضمان حق الشعب الليبي في تحقيق مطالبه وبناء مستقبله ومؤسساته في إطار ديمقراطي،
- وإذ يُذكر بالتزامه بالحفاظ على وحدة الأراضي الليبية وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وكذلك السلم الأهلي وضمان سلامة وأمن المواطنين الليبيين والوحدة الوطنية للشعب الليبي واستقلاله وسيادته على أرضه ورفضه لكافة أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا، والتأكيد على أن عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء هذه الأزمة سيؤدي إلى التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية الليبية،

يقرر

1- الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي فوريا، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن المتعرضة للقصف، كإجراءات وقائية تسمح بتوفير الحماية لأبناء الشعب الليبي والمقيمين في ليبيا من مختلف الجنسيات، مع مراعاة السيادة والسلامة الإقليمية لدول الجوار.

2- التعاون والتواصل مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي وتوفير الدعم العاجل والمستمر للشعب الليبي وتوفير الحماية اللازمة له إزاء ما يتعرض له من انتهاكات جسيمة وجرائم خطيرة من جانب السلطات الليبية الأمر الذي يفقدها الشرعية.

3- تجديد الدعوة للدول الأعضاء والدول الصديقة والمنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني العربية والدولية إلى تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب الليبي ومساندته في هذه الفترة الحرجة من تاريخه عبر مختلف القنوات وتوجيه الشكر للدول والهيئات التي تقوم بتقديم مثل هذه المساعدات العاجلة، وكذلك للدول التي تساهم في إجلاء المواطنين العرب الذين يرغبون في مغادرة ليبيا.

4- مواصلة التنسيق إزاء الموقف في ليبيا مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك مع الاتحاد الأوروبي.

(ق: رقم 7360 – د.غ.ع – 2011/3/12)

وقف بث قناة الجماهيرية الفضائية على ترددات عربسات

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقد في تاريخ 2011/5/15 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة،

- في ضوء المداولات التي أجراها السادة الوزراء ورؤساء الوفود بشأن الأوضاع في ليبيا،

يُقـــرر

1- الطلب من المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عربسات) وقف البث التلفزيوني لقناة الجماهيرية الفضائية ولأي قنوات تلفزيونية تبثها السلطات الليبية على ترددات عربسات تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الخاص بليبيا رقم 1973 (2011).

2- الطلب من الأمانة العامة للجامعة متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير إلى المجلس في هذا الشأن.

(ق: رقم 7363 - د.غ.ع - 2011/5/15)

الوضـع فـي ليبيـا

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في دورة غير عادية على المستوى الوزاري بمقر الأمانة العامة بتاريخ 2011/8/27،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة، وعلى بيانه رقم 136 د.غ.ع بتاريخ 2011/2/22، وقراريه رقم 7298 د.ع (135) بتاريخ 2011/3/2، ورقم 7360 د.غ.ع بتاريخ 2011/3/12، بشأن تداعيات الأحداث في ليبيا،
  - وعلى البيان الصحفي الصادر عن وزراء خارجية الدول العربية أعضاء لجنة مبادرة السلام العربية المنعقدة في الدوحة بتاريخ 2011/8/23،
- وبعد أن استمع إلى العرض الذي قدّمه رئيس الوفد الليبي عن تطورات الوضع في ليبيا،
- وإذ يأخذ علماً بالاجتماعات والمشاورات والاتصالات الجارية في إطار الأمم المتحدة، ومجموعة الاتصال الدولية وغيرها حول ليبيا،
- وإذ يشير إلى الاحتياجات الإنسانية العاجلة إلى الشعب الليبي،
- وانطلاقاً من التزامه بالحفاظ على استقلال ليبيا ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية، وكذلك الحفاظ على السلم الأهلي، وضمان سلامة وأمن المواطنين الليبيين، وعلى الوحدة الوطنية للشعب الليبي،
- وإذ يؤكد على سيادة الشعب الليبي على مقدراته وثرواته أينما وجدت،

يُقـــرر

1- توجيه تحية إكبار لأرواح الشهداء من أبناء الشعب الليبي، الذين سقطوا دفاعاً عن كرامة الوطن وحريته وسلامته.

2- الموافقة على شغل المجلس الوطني الليبي الانتقالي، مقعد ليبيا في جامعة الدول العربية وجميع منظماتها ومجالسها وأجهزتها باعتباره ممثلاً للشعب العربي الليبي.

3- التأكيد على سيادة ليبيا واستقلالها ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية.

4- الإعراب عن التضامن الكامل مع الشعب الليبي الشقيق، والوقوف إلى جانبه وتقديم كل ما يحتاج إليه من دعم واحتياجات في مختلف المجالات لتجاوز المرحلة الانتقالية التي يمر بها.

5- دعوة مجلس الأمن والدول المعنية إلى تحمل مسؤولياتهم نحو الشعب الليبي في هذه الظروف القاسية التي يعيشها، ورفع تجميد الأموال والممتلكات والأصول العائدة للدولة الليبية بصفة فورية، وذلك لتأمين الاحتياجات المطلوبة للشعب الليبي.

6- دعوة الأمانة العامة إلى مواصلة التنسيق والتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول المعنية بشأن تطورات الأوضاع في ليبيا.

7- دعوة الأمم المتحدة إلى تمكين ممثل المجلس الوطني الليبي الانتقالي من شغل مقعد ليبيا في الأمم المتحدة ومنظماتها وأجهزتها، والطلب إلى الأمين العام متابعة هذا الموضوع مع الأمين العام للأمم المتحدة.

8- الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار، وتقديم تقرير إلى المجلس في هذا الشأن.

(ق: رقم 7370 - د.غ.ع - 2011/8/27)

معالجة الأضرار والإجراءات المترتبة عن النزاع حول قضية لوكيربي

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يؤكد على قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة ذات الصلة، وآخرها قرار قمة سرت رقم 511 د.ع (22) بتاريخ 2010/3/28،
- وإذ يشير إلى قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري ذات الصلة وآخرها القرار رقم 7311 د.ع (135) بتاريخ 2011/3/2،
- وإذ يذكر بفداحة الأضرار التي لحقت بليبيا من جراء العقوبات المفروضة عليها،

يُقـــرر

التأكيد على حق ليبيا المشروع في الحصول على تعويضات عما أصابها من أضرار مادية وبشرية بسبب العقوبات التي كانت مفروضة عليها.

(ق: رقم 7385– د.ع (136) – ج 2 – 2011/9/13)

البيـان الصادر عن اجتماع
مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته غير العادية المستأنفة
بشــأن
تشكيل الحكومة الليبية الجديدة

القاهرة: 2011/11/24

—

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة بتاريخ 2011/11/24 إذ يُرحب بتشكيل الحكومة الليبية الجديدة برئاسة الدكتور عبد الرحيم الكيب فإنه يتمنى لها النجاح في مهمتها الجليلة.

ويعلن المجلس استعداده الكامل لدعم هذه الحكومة في تحقيق برنامجها الذي ستعتمده لإعادة الإعمار والاستقرار في ليبيا ضمن التوافق الوطني الشامل وتحقيق التطلعات المنشودة التي ضحى من أجلها الشعب الليبي الشقيق.

(بيان رقم 158 – د.غ.ع.م - 2011/11/24)

فتح مكتب لجامعة الدول العربية في ليبيا

إن مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية على مستوى المندوبين الدائمين المنعقد بتاريخ 2011/12/20 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة،

- بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- وإذ يشير إلى قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 7370 د.غ.ع بتاريخ 2011/8/27 الذي أكد على أهمية التضامن الكامل مع الشعب الليبي الشقيق، والوقوف إلى جانبه وتقديم كل ما يحتاج إليه من دعم واحتياجات في مختلف المجالات،
- وبعد استماعه إلى مداخلة السيد الأمين العام،

يقـرر

1- الموافقة على فتح مكتب لجامعة الدول العربية في ليبيا، وتعيين الدبلوماسي والسياسي الموريتاني السيد/ الشيخ العافية ولد محمد خونه رئيساً لهذا المكتب.

2- الموافقة على فتح حساب بمبلغ خمسمائة ألف دولار أمريكي لتغطية مصاريف فتح المكتب توزع وفقاً لمساهمات الدول الأعضاء في موازنة الأمانة العامة.

(ق: رقم 7443 – د.غ.ع – 2011/12/20)

البيـان الصادر عن اجتماع
مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته العادية (137)
بشــأن ليبيــا

القاهرة: 2012/3/10

—

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية (137) المنعقدة بتاريخ 2012/3/10 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة، برئاسة دولة الكويت وبحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية والسادة وزراء الخارجية، يؤكد على دعمه الكامل لسيادة واستقلال ليبيا ووحدة أراضيها، كما يؤكد المجلس دعمه للخطوات التي يقوم بها المجلس الوطني الانتقالي، باعتباره ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب العربي الليبي، لإعادة الأمن والاستقرار في ليبيا.

ويعرب المجلس عن التزامه بالوقوف إلى جانب الشعب العربي الليبي الشقيق وخاصةً في هذه الحقبة المفصلية من تاريخه واستعداد المجلس لتقديم المشورة في مجال إعادة تأهيل مؤسسات الدولة الليبية، والطلب إلى المنظمات العربية المتخصصة والمجالس الوزارية كلٌ في مجال اختصاصه تقديم المساعدة اللازمة للأشقاء في ليبيا في خطة إعادة الإعمار والبناء التي تحتاجها ليبيا.

(بيان رقم 166 – د.ع (137) – ج 2 – 2012/3/10)

تطورات الوضع في ليبيا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى مذكرة مندوبية ليبيا رقم 1811/4/1 بتاريخ 2012/8/29 في هذا الشأن،
  - وعلى تقرير نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى ما جاء في إعلان بغداد الصادر عن القمة العربية العادية (23) المنعقدة في مارس/ آذار 2012 بشأن دعم الشعب الليبي وحكومته الوطنية،
  - وعلى القرارات والبيانات الصادرة عن مجلس الجامعة بشأن تطورات الأوضاع في ليبيا،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وانطلاقاً من التزامه بالحفاظ على استقلال ليبيا ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية وضمان أمن مواطنيها،
- وإيماناً بحق الشعب الليبي الثابت في السيطرة على مقدراته وثرواته أينما وجدت،
- وفي ضوء المناقشات التي جرت بشأن تطورات الوضع في ليبيا،

يُقـــرر

1- الالتزام بالحفاظ على وحدة ليبيا أرضاً وشعباً والحفاظ على أمنها واستقرارها واستقلالها، ورفض كافة أشكال التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية الرامية إلى زعزعة أمنها وتعطيل مسيرة الديمقراطية والتنمية فيها.

2- الترحيب بالتحولات الديمقراطية التي شهدتها ليبيا والمتمثلة في الانتخابات العامة التي جرت بتاريخ 2012/7/7 وما تمتعت به من نزاهة وشفافية بشهادة المراقبين العرب والدوليين، وأفضت إلى انتقال السلطة للمؤتمر الوطني العام بشكل ديمقراطي حر.

3- دعم المبادرات والجهود المبذولة من قِبَل المؤتمر الوطني العام لتحقيق الأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية وإقامة نظام ديمقراطي يحقق العدل والمساواة والحرية والرخاء لكافة أبناء الشعب الليبي.

4- التعاون القضائي مع الحكومة الليبية من أجل تقديم المتهمين الليبيين المتواجدين بالخارج والمطلوبين للعدالة في قضايا جنائية وقضايا تتعلق بسرقة أموال الشعب الليبي لمحاكمتهم في ليبيا في محاكم تتوفر فيها المعايير والضمانات القانونية المرعية.

5- إدانة كافة الأعمال الإرهابية التي استهدفت سلامة المواطنين الليبيين وممتلكات عامة وخاصة ومواقع أثرية ودينية ودعم جهود الحكومة الليبية في الملاحقة القانونية للمدبرين والممولين والمنفذين للأنشطة الإرهابية والمحرضين عليها من المقيمين بالخارج وحقها في تسلمهم وفقاً لأحكام اتفاقيات مكافحة الإرهاب المبرمة في إطار الجامعة العربية وعلى المستوى الثنائي.

6- الطلب إلى معالي الأمين العام متابعة تنفيذ ما جاء في هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه للمجلس في دورته المقبلة.

(ق: رقم 7525 – د.ع (138) - ج 2 - 2012/9/5)

تطورات الوضع في دولة ليبيا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى طلب دولة ليبيا إدراج تطورات الأوضاع فيها على القمة العربية العادية (24)،
  - وعلى ما جاء في إعلان بغداد الصادر عن القمة العربية العادية (23) بشأن دعم الشعب الليبي وحكومته الوطنية،
  - وعلى القرارات والبيانات الصادرة عن مجلس الجامعة بشأن تطورات الأوضاع في ليبيا،
  - وعلى تقرير فريق الأمانة العامة المكلف بمراقبة انتخابات المؤتمر الوطني،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وانطلاقاً من التزام المجلس بدعم تطلعات الشعب الليبي في تحقيق الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية،
- وإيماناً بحق الشعب الليبي في السيطرة على مقدراته وثرواته أينما وُجدت،
- ونتيجة للمداولات التي جرت بشأن تطورات الأوضاع في ليبيا،

يُقـــرر

1- التأكيد على التضامن الكامل مع دولة ليبيا الشقيقة حفاظاً على سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها ورفض أي محاولة خارجية للتدخل في شؤونها وزعزعة استقرارها.

2- الترحيب بنتائج انتخابات المؤتمر الوطني العام التي أُجريت في يوليو/ تموز 2012 واتسمت بالنزاهة والشفافية وبما ترتب عليها من نتائج ايجابية تمثلت في تشكيل الحكومة الانتقالية والشروع في إجراءات اختيار اللجنة التأسيسية المعنية بصياغة الدستور الدائم للبلاد.

3- دعم جهود ومبادرات القيادة الليبية التي تنشد تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار وبناء المؤسسات الدفاعية والأمنية وتسريع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإزالة كافة الآثار الإنسانية والمادية المترتبة على حرب التحرير.

4- التأكيد على حق الشعب الليبي في استعادة أمواله المهربة للخارج ودعوة كافة الدول المعنية إلى التعاون الايجابي مع جهود ومطالبات الحكومة الليبية في هذا الشأن.

5- تقديم الدعم اللازم والفعال للسلطات القضائية الليبية في سبيل تسليم المطلوبين للعدالة في ليبيا عن جرائم جنائية لمقاضاتهم أمام محاكم ليبية تتوفر فيها كافة الضمانات القانونية وذلك عملاً بالمواثيق والاتفاقيات العربية ذات الصلة.

6- دعوة الدول العربية إلى تعزيز التعاون بين أجهزتها الأمنية وبين السلطات والأجهزة الأمنية الليبية المعنية في سبيل التصدي لكافة الأنشطة التخريبية التي تستهدف زعزعة الاستقرار في ليبيا ودول المنطقة.

7- الترحيب بكافة المبادرات الليبية والإقليمية التي تستهدف تعزيز التعاون الإقليمي ومتعددة الأطراف خاصةً في مجالات ضبط الحدود ومكافحة الإرهاب وتجارة السلاح والمخدرات والهجرة غير الشرعية، والإشادة بنتائج أعمال المؤتمر الوزاري الدولي المعنى بدعم ليبيا في مجالات الأمن والعدالة وسيادة القانون الذي عُقد بباريس بتاريخ 2013/2/12 بمشاركة جامعة الدول العربية.

8- الإشادة بنتائج الاجتماع الثلاثي لرؤساء حكومات تونس والجزائر وليبيا المنعقد بمدينة غدامس الليبية بتاريخ 2013/1/12 لبحث الوضع الأمني وتأمين المنطقة الحدودية المشتركة بين البلدان المغاربية الثلاث.

9- الترحيب بمشاركة الأمانة العامة في مراقبة انتخابات المؤتمر الوطني العام وافتتاح بعثة للجامعة في طرابلس، والطلب إلى الأمين العام تكثيف التواصل مع الجانب الليبي للمساعدة في توفير ما قد يحتاجه من استشارات وخبرات قانونية وفنية في المرحلة الانتقالية.

10- تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة القادمة لمجلس الجامعة على مستوى القمة.

(ق: رقم 7596 – د.ع (139) – ج 3 – 2013/3/6)

تطورات الوضع في دولة ليبيا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى تقرير وفد الأمانة العامة عن نتائج زيارته لدولة ليبيا خلال الفترة من 28 يونيو/ حزيران إلى 3 يوليو/ تموز 2013،
  - وعلى ما جاء بالإعلان الصادر عن القمة العربية العادية (24) المنعقدة في الدوحة بتاريخ 2013/3/26 بشأن التزام الدول العربية بتقديم ما تحتاجه دولة ليبيا من دعم للحفاظ على استقلالها وتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة في ربوعها،
  - وعلى القرارات والبيانات الصادرة عن جامعة الدول العربية بشأن تطورات الأوضاع في دولة ليبيا وآخرها القرار رقم 7596 الصادر عن الدورة العادية (139) لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

يُقـــرر

1- الإعراب مجدداً عن تضامن الدول العربية مع دولة ليبيا الشقيقة ومساندة جهودها في سبيل الحفاظ على سيادتها واستقلالها ومقاومة أي محاولة تستهدف النيل من استقرارها ووحدة أراضيها.

2- دعم الاستحقاقات الجوهرية التي تتطلبها المرحلة والمتعلقة بصياغة الدستور والاستفتاء عليه وتفعيل المصالحة الوطنية، ودعوة الأمانة العامة إلى الانخراط بفاعلية في مبادرة الحوار الوطني الشامل التي أعلن عن انطلاقها حديثاً بمشاركة الأمم المتحدة.

3- دعم جهود الحكومة الليبية الهادفة إلى إعادة الإعمار والنهوض بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء المؤسسات العسكرية والأمنية وتكليف الأمانة العامة بدعوة المجالس والمنظمات والهيئات العربية ذات العلاقة بالتواصل مع الحكومة الليبية للتعرف على احتياجاتها وما يمكن أن تقدمه الجامعة العربية من دعمٍ في هذا المجال.

4- تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية للدول العربية والأجهزة الأمنية في دولة ليبيا من أجل التصدي لكافة أشكال المحاولات التخريبية التي تستهدف زعزعة الاستقرار في ليبيا ودول المنطقة، وتكليف الأمانة العامة للجامعة بالتنسيق مع أمانة مجلس وزراء الداخلية العرب والهيئات العربية ذات الصلة للنهوض بمسؤولياتها في هذا الشأن.

5- دعم المبادرات الليبية والإقليمية الرامية إلى تعزيز الأمن الإقليمي بين ليبيا ودول الجوار في مجالات ضبط الحدود ومكافحة أنشطة الجماعات الإرهابية وعصابات تجارة السلاح والمخدرات والهجرة غير الشرعية.

6- تعاون الدول العربية مع الدولة الليبية في سبيل تسهيل إجراءات تسليم المواطنين الليبيين المتواجدين على أراضيها والمطلوبين للعدالة عن تهم جنائية لمقاضاتهم أمام محاكم ليبية مختصة وذلك عملاً بالمواثيق والاتفاقيات المنظمة للتعاون القضائي بين الدول العربية.

7- دعم حق الشعب الليبي في استعادة أمواله المهربة إلى الخارج ومطالبة الدول المعنية بالتعاون الجاد من أجل تمكين الشعب الليبي من استعادة أمواله المنهوبة.

8- الإشادة بنتائج زيارة وفد الأمانة العامة الأخيرة إلى ليبيا برئاسة نائب الأمين العام وتكليف الأمانة العامة بتكثيف التواصل مع الحكومة الليبية لتنفيذ ما ورد بالتقرير من توصيات، مع العمل على دعم بعثة الجامعة في ليبيا لتمكينها من أداء دورها على المستوى المطلوب.

9- تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة العادية القادمة لمجلس الجامعة على مستوى القمة.

(ق: رقم 7668 – د.ع (140) – ج2 - 2013/9/1)

تطورات الوضع في ليبيا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى تقرير وفد الأمانة العامة عن نتائج زيارته لدولة ليبيا خلال الفترة من 28 يونيو/ حزيران إلى 3 يوليو/ تموز 2013،
  - وعلى ما جاء بالإعلان الصادر عن القمة العربية العادية (24) المنعقدة في الدوحة بتاريخ 2013/3/26 بشأن التزام الدول العربية بتقديم ما تحتاجه دولة ليبيا من دعم للحفاظ على استقلالها وتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة في ربوعها،
  - وعلى القرارات والبيانات الصادرة عن جامعة الدول العربية بشأن تطورات الأوضاع في دولة ليبيا وآخرها القرار رقم 7668 بتاريخ 2013/9/1 الصادر عن الدورة العادية (140) لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

يُقـــرر

1- الإعراب مجدداً عن تضامن الدول العربية مع دولة ليبيا الشقيقة ومساندة جهودها في سبيل الحفاظ على سيادتها واستقلالها ومقاومة أي محاولة تستهدف النيل من استقرارها ووحدة أراضيها.

2- دعم الاستحقاقات الجوهرية التي تتطلبها المرحلة والمتعلقة بصياغة الدستور والاستفتاء عليه وتفعيل المصالحة الوطنية، والإشادة بالتطورات الايجابية والمتمثلة في الانتخابات التي جرت مؤخراً لاختيار أعضاء هيئة صياغة مشروع الدستور الليبي.

3- دعم جهود الحكومة الليبية الهادفة إلى إعادة الإعمار والنهوض بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء المؤسسات العسكرية والأمنية وتكليف الأمانة العامة بدعوة المجالس والمنظمات والهيئات العربية ذات العلاقة بالتواصل مع الحكومة الليبية للتعرف على احتياجاتها وما يمكن أن تقدمه الجامعة العربية من دعمٍ في هذا المجال.

4- تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية للدول العربية والأجهزة الأمنية في دولة ليبيا من أجل التصدي لكافة أشكال المحاولات التخريبية التي تستهدف زعزعة الاستقرار في ليبيا ودول المنطقة، وتكليف الأمانة العامة للجامعة بالتنسيق مع أمانة مجلس وزراء الداخلية العرب والهيئات العربية ذات الصلة للنهوض بمسؤولياتها في هذا الشأن.

5- دعم المبادرات الليبية والإقليمية الرامية إلى تعزيز الأمن الإقليمي بين ليبيا ودول الجوار في مجالات ضبط الحدود ومكافحة أنشطة الجماعات الإرهابية وعصابات تجارة السلاح والمخدرات والهجرة غير الشرعية.

6- الترحيب بالنتائج الايجابية التي صدرت عن المؤتمر الوزاري رفيع المستوى الذي عقد بالعاصمة الايطالية روما بتاريخ 2014/3/6، ومناشدة المجتمع الدولي تفعيل التوصيات الصادرة عنه للوصول إلى تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في ليبيا.

7- تعاون الدول العربية مع الدولة الليبية في سبيل تسهيل إجراءات تسليم المواطنين الليبيين المتواجدين على أراضيها والمطلوبين للعدالة عن تهم جنائية لمقاضاتهم أمام محاكم ليبية مختصة وذلك عملاً بالمواثيق والاتفاقيات المنظمة للتعاون القضائي بين الدول العربية.

8- دعم حق الشعب الليبي في استعادة أمواله المهربة إلى الخارج ومطالبة الدول المعنية بالتعاون الجاد من أجل تمكين الشعب الليبي من استعادة أمواله المنهوبة.

9- تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة العادية القادمة لمجلس الجامعة على مستوى القمة.

(ق: رقم 7739 – د.ع (141) – ج 3 - 2014/3/9)

2014/5/22

بيان صحفي صادر عن الأمانة العامة
عقب الاجتماع التشاوري
لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين

-

بناءً على دعوة من الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ عقد مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين جلسة تشاورية حول الوضع في ليبيا، حيث استمع خلالها السادة المندوبون الدائمون إلى مجمل الاتصالات التي أجراها الأمين العام حول التطورات في ليبيا، وكذلك الاتصالات الأخرى التي أجراها الدكتور ناصر القدوة وزير خارجية دولة فلسطين الأسبق ممثل الأمين العام بشأن ليبيا،

وقد أكد المجلس دعمه لجهود الأمين العام وممثله في مهمته لمساعدة الأشقاء في ليبيا على تحقيق الحوار الوطني والمصالحة والتوافق بما يُمكِّن دولة ليبيا من إرساء دعائم مؤسسات الدولة وتحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على وحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية.

وقد أكد المندوب الدائم لدولة ليبيا ترحيبه بمبادرة الأمين العام للجامعة بتكليفه د. ناصر القدوة ممثلاً له بدولة ليبيا.

تطورات الوضع في ليبيا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التقرير الذي قدّمه الدكتور ناصر القدوة ممثل الأمين العام بشأن ليبيا،
  - وعلى ما جاء بالإعلان الصادر عن القمة العربية العادية (25) المنعقدة في الكويت بتاريخ 2014/3/26،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يؤكد على الالتزام بالقرارات والبيانات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية بشأن تطورات الأوضاع في دولة ليبيا، وآخرها القرار رقم 7739 بتاريخ 2014/3/9 الصادر عن الدورة العادية (141) لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري،
- وإذ يُعرب عن التأييد للبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري الرابع لوزراء خارجية دول جوار ليبيا الذي انعقد في القاهرة بتاريخ 2014/8/25، وكذلك البيانات الصادرة عن الاجتماعات الوزارية السابقة لمجموعة دول الجوار في كل من الجزائر وغينيا الاستوائية وتونس،

يُقـــرر

1- التأكيد مُجدّداً على ضرورة الالتزام باحترام وحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والحفاظ على استقلالها السياسي، والالتزام بالحوار الشامل ونبذ العنف ودعم العملية السياسية.

2- الإعراب عن القلق البالغ إزاء استمرار المواجهات المُسلّحة واتساع أنشطة المليشيات والجماعات المُسلّحة خارج إطار سلطة الدولة الليبية، وخاصةً أحداث العنف التي تشهدها العاصمة طرابلس ومدينة بنغازي وغيرها من مناطق التوتر في ليبيا، وما يحمله ذلك من مخاطر جسيمة على مستقبل ليبيا ووحدة شعبها وأراضيها، وعلى مسيرة تحقيق السلام واستعادة الاستقرار التي اختارها الشعب الليبي.

3- الدعوة إلى الوقف الفوري لكافة العمليات المُسلّحة وأعمال العنف في جميع الأراضي الليبية، والتأكيد على ضرورة تضافر جهود جميع الليبيين من أجل تمكين الدولة الليبية من

استعادة وبسط سلطتها وسيادتها على كامل التراب الليبي، وذلك من خلال استكمال مسار الانتقال الديمقراطي ودعم العملية السياسية، وفتح قنوات الحوار بين جميع الأطراف السياسية الليبية التي تنبذ العنف والإرهاب، وصولاً إلى تحقيق التوافق الوطني والمصالحة ووضع دستور جديد للبلاد.

4- توفير الدعم الكامل للمؤسسات الدستورية الشرعية للدولة الليبية، وعلى رأسها مجلس النواب الليبي المنتخب ومجلس الوزراء المنبثق عنه بصفتهما المُمثّلين الوحيدين المُعبّرين عن إرادة الشعب الليبي وعن خياراته الديمقراطية من خلال انتخابات حرة ونزيهة، كمؤسسات تُمثّل الركن الأساسي لبناء دولة مدنية ودستورية قادرة على توفير الأمن والاستقرار والتنمية للشعب الليبي، وعدم التعامل مع أي جهة خارج الشرعية.

5- تقديم الدعم اللازم للحكومة الليبية من أجل الإسراع في عملية إعادة بناء وتأهيل مؤسسات الدولة، بما فيها الجيش والشرطة، من خلال برامج مُحدّدة لبناء السلام، وبما يُسهم في تثبيت الاستقرار والأمن وتعزيز جهود تحقيق التنمية الشاملة.

6- الترحيب بقرار مجلس الأمن رقم 2174 (2014)، والذي أكد على سيادة واستقلال وسلامة ليبيا ووحدتها الوطنية، وشدّد على ضرورة التصدي للإرهاب بكل الوسائل واستخدام العقوبات الدولية اللازمة وملاحقة الجماعات الإرهابية ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة بحق الليبيين والمخالفة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك استهداف وترويع المدنيين وكل فعل يُعيق الانتقال السلمي للسلطة.

7- التأكيد على ضرورة التزام الأطراف الخارجية بالامتناع عن توريد وتزويد الأطراف غير الشرعية بالسلاح بجميع أنواعه وتعزيز المراقبة على كافة المنافذ البحرية والجوية والبرية الليبية لتحقيق هذا الهدف، وعدم توريد أي نوع من الأسلحة إلا بناء على طلب من الدولة الليبية وبعد موافقة لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن.

8- تقديم الدعم للحكومة الليبية في جهودها لتأمين وضبط الحدود مع دول الجوار وفق برنامج متكامل، وكذلك لمكافحة أنشطة الجماعات الإرهابية وعصابات تجارة السلاح والمخدرات والهجرة غير الشرعية.

9- التأييد والإشادة بنتائج الاجتماع الوزاري الرابع لوزراء خارجية دول جوار ليبيا الذي انعقد برئاسة جمهورية مصر العربية في القاهرة بتاريخ 2014/8/25، مع التأكيد على الدور المحوري الذي تضطلع به آلية دول جوار ليبيا، وضرورة إشراكها في مختلف المبادرات الإقليمية والدولية الهادفة إلى إيجاد تسوية توافقية للأزمة الليبية، وذلك نظراً لدورها الهام في تشجيع كل الأطراف الليبية على الاحتكام للحوار الشامل وتحقيق الوفاق الوطني المنشود.

10- الإعراب عن الشكر والتقدير للدكتور ناصر القدوة على جهوده وأخذ العلم بالتقرير الذي قدمه للمجلس، ودعوته إلى الاستمرار في مهمته كممثل خاص للأمين العام بشأن ليبيا.

11- دعم جهود الحكومة الليبية الهادفة إلى إعادة الإعمار والنهوض بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء المؤسسات العسكرية والأمنية وتكليف الأمانة العامة بدعوة المجالس والمنظمات والهيئات العربية ذات العلاقة إلى التواصل مع الحكومة الليبية للتعرف على احتياجاتها وما يمكن أن تقدمه الجامعة العربية من دعمٍ في هذا المجال.

(ق: رقم 7806 – د.ع (142) - ج 3 - 2014/9/7)

مكتب الوفد المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

البيان الصحفي الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس الجامعة

على المستوى الوزاري

نيويورك : 2014/9/23

******

عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري اجتماعا تشاوريا بعد ظهر يوم 2014/9/23 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، برئاسة معالي السيد أحمد ولد تكدي وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الموريتانية – رئيس الدورة الحالية للمجلس وبمشاركة السادة وأصحاب المعالي وزراء الخارجية العرب ومعالي السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية.

تدارس السادة الوزراء مختلف المستجدات المتعلقة بتطورات الأوضاع في المنطقة العربية، وما يدور بشأنها من اتصالات ومشاورات خلال أعمال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك في ضوء ما اتخذه مجلس الجامعة الوزاري من قرارات في اجتماعه الأخير في القاهرة بتاريخ 2014/9/7.

وفي هذا الإطار استمع المجلس إلى إحاطة من معالي الدكتور رياض المالكي – وزير خارجية دولة فلسطين؛ وكذلك إلى عرض قدمه مندوب ليبيا – رئيس المجموعة العربية في نيويورك، حول نتائج التحرك الدبلوماسي العربي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وما أسفرت عنه المشاورات الجارية في هذا الشأن مع أعضاء مجلس الأمن. كما جرى التداول في خطوات التحرك العربي المقبل لدعم الموقف الفلسطيني المطالب بتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية، كذلك جرى البحث في التحضيرات الجارية لانعقاد مؤتمر المانحين لإعادة إعمار قطاع غزة، والمقرر عقده في جمهورية مصر العربية في 2014/10/12 .

وفيما يتعلق بمجريات الأزمة السورية، استمع المجلس إلى عرض قدمه المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد / ستيفان دي ميستورا، حول نتائج ما أسفرت عنه اتصالاته ومشاوراته التي أجراها في سوريا والمنطقة، كما استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الدكتور هادي البحرة– رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

إلى جانب ذلك ناقش المجلس سبل تفعيل التحرك العربي لمتابعة تنفيذ قراراته المتعلقة بتطورات الأوضاع في ليبيا واليمن لتدعيم مسار عملية الانتقال السياسي السلمي في هذين البلدين وفقا لقراراته السابقة في هذا الشأن. وفي هذا الصدد ثمن المجلس جهود دول الجوار ورحب بالمبادرة الجزائرية لاستضافة الفرقاء الليبيين في حوار شامل لتحقيق المصالحة الوطنية.

كما أكد المجلس على قراره الصادر في 2014/9/7 بالقاهرة بشأن مكافحة الإرهاب المتمثل في تنظيم داعش وامتداداته، نظرا لما يمثله من خطر مباشر على الأمن القومي العربي، مؤكدا على التزام جميع الدول العربية بتنفيذ بنود هذا القرار وما نصّ عليه بشأن اتخاذ ما يلزم من تدابير عاجلة على المستوى الوطني ومن خلال العمل العربي الجماعي على جميع المستويات السياسية والأمنية والدفاعية والقضائية والإعلامية، وكذلك بالعمل على تجفيف منابع الإرهاب الفكرية ومصادر تمويله، أيّاً كان الباعث عليه وأيّاً كان مرتكبيه. وفي هذا الصدد تم التأكيد على ما ورد في قرار مجلس الأمن تحت الفصل السابع رقم 2170 الصادر في 2014/8/15 الذي أُقِر بالإجماع من قبل أعضاء مجلس الأمن الدولي يلزم بموجبه دول العالم بالمساعدة على الحد من التمويل والتجنيد والتدريب وتمرير المسلحين. هذا وقد رحب المجلس بمبادرة مملكة البحرين لعقد مؤتمر حكومي رفيع المستوى في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر القادم، بهدف الاتفاق على خارطة طريق أو خطة عمل بشأن سبل تعزيز مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه.

بيـان

مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين

في دورته غير العادية

بشــأن ليبيـــا

عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين دورة غير عادية يوم الاثنين الموافق 2015/1/5 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة، برئاسة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، تدارس خلاله تطورات ومستجدات الوضع في ليبيا وتداعياتها الخطيرة.

وإذ يستذكر قرارات مجلس الجامعة على كافة المستويات وآخرها القرار رقم 7806 د.ع (142) بتاريخ 2014/9/7، وما صدر عن اجتماعات دول الجوار لليبيا وآخرها الاجتماع الخامس بالخرطوم بتاريخ 2014/12/4، وكذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعلى وجه التحديد تفعيل قرار مجلس الأمن رقم 2014/2174،

وبعد استماعه إلى مداخلة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس وفد دولة ليبيا، ومداخلات رؤساء وفود الدول الأعضاء، خلص المجلس إلى ما يلي:

1- الإعراب عن القلق البالغ إزاء تصاعد واستمرار العنف والأعمال المسلحة في ليبيا وتأكيده على أن الحل السياسي يُعد السبيل الوحيد لتسوية الأزمة في ليبيا من خلال حوار وطني شامل وتوافقي بين كافة الأطراف الليبية التي تنبذ العنف، بما يحقق الأمن والاستقرار ودعم المؤسسات الشرعية وعزل الجماعات الإرهابية بما يُعزز أمن وسيادة ليبيا ووحدة شعبها وأمن دول الجوار.
2- التعبير عن أسفه وقلقه الشديدين لما آلت إليه الأمور في ليبيا، وخاصةً بعد الاعتداء على المؤسسات والمنشآت الاقتصادية والهلال النفطي.
3- التأكيد على دعمه للشرعية المتمثلة في مجلس النواب والحكومة المؤقتة المنبثقة عنه المعبرين عن إرادة الليبيين.
4- التأكيد مجدداً على تضامنه المطلق مع الشعب الليبي في إعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع ليبيا.
5- التأكيد على رفضه القاطع وإدانته الكاملة لعمليات القتل والاختطاف التي ترتكبها الجماعات والميليشيات الإرهابية المتطرفة في ليبيا ضد بعض رعايا جمهورية مصر العربية الأبرياء المقيمين في ليبيا، والتي كان آخرها استهداف وقتل الطبيب المصري وأسرته، واختطاف ثلاثة عشر مواطناً مصرياً بمدينة سرت. ويعرب عن خالص تعازيه

لأسر الضحايا المصريين. ويشدد على أهمية تضافر كافة الجهود لتأمين إطلاق سراح المحتجزين وتوفير السلامة لكافة المقيمين على الأراضي الليبية.

6- الإعراب عن تقديره البالغ للجهود المبذولة من قِبَل دول الجوار لمعالجة الأزمة في ليبيا ببعدها السياسي والأمني، ومساندته لمساعي الأمم المتحدة من خلال المبعوث الخاص السيد برناردينو ليون ودعم مساعي الدكتور ناصر القدوة ممثل الأمين العام للجامعة إلى ليبيا.

7- التأكيد على استقلال وسيادة ليبيا ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

8- التأكيد مجدداً على رفضه لكافة أشكال الإرهاب وضرورة التصدي الحازم له طبقاً لقرارات الشرعية الدولية والإدانة الشديدة لكافة الاعتداءات على المؤسسات والمنشآت الاقتصادية والهلال النفطي في ليبيا وما يمثله ذلك من مساس بالمقدرات الاقتصادية الليبية.

9- أكد المجلس على احترامه لقرارات الشعب الليبي ودعم المؤسسات الشرعية وإعادة بناء وتأهيل القوات المسلحة الليبية والشرطة من خلال برامج محددة لبناء السلام وإعادة التأهيل ورفع الحظر عن تسليح الجيش الليبي بما يسهم في تثبيت الاستقرار والأمن وتعزيز جهود التنمية.

10- الطلب من الأمين العام متابعة التطورات وإجراء المشاورات اللازمة لعقد اجتماع لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري في أقرب وقت ممكن.

(بيان رقم 191 – د.غ.ع – 2015/1/5)

تطـورات الوضـع فـي ليبيـا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري المنعقد في دورةٍ غير عادية يوم الخميس الموافق 2015/1/15 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة، برئاسة معالي السيد أحمد ولد تكدي – وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الموريتانية، تدارس خلاله تطورات ومستجدات الوضع في ليبيا وتداعياتها الخطيرة،

- إذ يستذكر قرارات مجلس الجامعة على كافة المستويات وآخرها القرار رقم 7806 د.ع (142) بتاريخ 2014/9/7، وبيان مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين رقم 191 بشأن ليبيا د.غ.ع بتاريخ 2015/1/5، وما صدر عن اجتماعات دول الجوار لليبيا وآخرها الاجتماع الخامس بالخرطوم بتاريخ 2014/12/4، وكذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعلى وجه التحديد تفعيل قرار مجلس الأمن رقم 2014/2174،
- وبعد استماعه إلى بيان معالي وزير الخارجية والتعاون الدولي الليبي السيد محمد الهادي الدايري،

يُقـــرر

1- الإعراب عن القلق البالغ إزاء تصاعد واستمرار العنف والأعمال المسلحة في ليبيا وتأكيده على أن الحل السياسي يُعد السبيل الوحيد لتسوية الأزمة في ليبيا من خلال حوار وطني شامل وتوافقي بين كافة الأطراف الليبية التي تنبذ العنف، بما يحقق الأمن والاستقرار ودعم المؤسسات الشرعية وعزل الجماعات الإرهابية بما يُعزز أمن وسيادة ليبيا ووحدة شعبها وأمن دول الجوار.

2- التعبير عن أسفه وقلقه الشديدين لما آلت إليه الأمور في ليبيا، وخاصةً بعد الاعتداء على المؤسسات والمنشآت الاقتصادية والهلال النفطي.

3- التأكيد على دعمه للشرعية المتمثلة في مجلس النواب والحكومة المؤقتة المنبثقة عنه المعبرين عن إرادة الليبيين.

4- التأكيد مجدداً على تضامنه المطلق مع الشعب الليبي في إعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع ليبيا.

5- الإعراب عن تقديره البالغ للجهود المبذولة من قِبَل دول الجوار لمعالجة الأزمة في ليبيا ببعدها السياسي والأمني، ومساندته لمساعي الأمم المتحدة من خلال المبعوث الخاص السيد برناردينو ليون ودعم مساعي الدكتور ناصر القدوة ممثل الأمين العام للجامعة إلى ليبيا.

6- الترحيب باستئناف انعقاد الجولة الثانية من الحوار بمدينة جنيف، وحث كافة أطياف الشعب الليبي على إبداء المرونة اللازمة والتعامل مع الحوار بروحٍ ايجابية وبناءة، تضمن الوصول إلى قواسم مشتركة، بما يؤدى إلى تحقيق النتائج المرجوة منه، ويُسهم بالتالي في استتباب الأمن والاستقرار.

7- دعم المؤسسات الشرعية للدولة، وإعادة بناء وتأهيل المؤسسات الأمنية والعسكرية، ومطالبة مجلس الأمن برفع القيود المفروضة على تسليح الجيش الوطني الليبي، بما يُسهم في بسط الأمن وتحقيق الاستقرار، وتعزيز جهود التنمية الشاملة، والعمل على تمكين ممثليها الدبلوماسيين من مباشرة مهامهم وفقاً للاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

8- التأكيد على رفضه القاطع وإدانته الكاملة لعمليات القتل والاختطاف التي ترتكبها الجماعات والميليشيات الإرهابية المتطرفة في ليبيا ضد بعض رعايا جمهورية مصر العربية الأبرياء المقيمين في ليبيا، والتي كان آخرها استهداف وقتل الطبيب المصري وأسرته، واختطاف ثلاثة عشر مواطناً مصرياً بمدينة سرت. ويعرب عن خالص تعازيه لأسر الضحايا المصريين. وكذلك لعملية اختطاف مواطنين تونسيين، ويشدد على أهمية تضافر كافة الجهود لتأمين إطلاق سراح المحتجزين وتوفير السلامة لكافة المقيمين على الأراضي الليبية.

9- التأكيد على استقلال وسيادة ليبيا ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

10- تقديم الدعم اللازم للحكومة الليبية من أجل الإسراع في عملية إعادة بناء وتأهيل مؤسسات الدولة، من خلال برامج محددة لبناء السلام، وبما يُسهم في تثبيت الاستقرار والأمن وتعزيز جهود تحقيق التنمية الشاملة.

11- التأكيد مجدداً على رفضه لكافة أشكال الإرهاب وضرورة التصدي الحازم له طبقاً لقرارات الشرعية الدولية والإدانة الشديدة لكافة الاعتداءات على المؤسسات والمنشآت الاقتصادية والهلال النفطي في ليبيا وما يمثله ذلك من مساس بالمقدرات الاقتصادية الليبية.

12- اتخاذ كافة التدابير اللازمة لدعم السلطات الشرعية للمساعدة في إعادة الأمن والاستقرار في ليبيا، تنفيذاً لقرارات مجلس الجامعة في هذا الشأن وما ينص عليه ميثاق الجامعة وبمقتضى اتفاقية معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري.

13- الطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار، ورفع تقرير بشأنه للمجلس في دورته القادمة.

(ق: رقم 7852 – د.غ.ع – 2015/1/15)

تتحفظ دولة قطر على القرار.

بيان صحفي صادر عن

الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين

بشأن

إدانة واستنكار العمل الإرهابي البربري الذي راح ضحيته واحد وعشرون من المواطنين المصريين على يد تنظيم داعش الإرهابي في ليبيا

-

عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى السادة المندوبين الدائمين اجتماعاً تشاورياً في مقر الأمانة العامة بتاريخ 2015/2/18 لتدارس العمل الإرهابي البربري الذي راح ضحيته واحد وعشرون من المواطنين المصريين على يد تنظيم داعش الإرهابي في ليبيا، وبعد الاستماع لكلمة المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية والمندوبين الدائمين ورؤساء الوفود ونائب الأمين العام، وبعد التداول خلص المجلس إلى:

1- الإعراب عن إدانته واستنكاره الشديدين للجريمة الهمجية البشعة التي ارتكبها تنظيم "داعش" الإرهابي ضد واحد وعشرين من أبناء الشعب المصري الأبرياء العزل في ليبيا والتي تتعارض مع ابسط المبادئ الإنسانية وتأباها كل فطرة سوية فضلاً عن تعاليم كافة الأديان السماوية، يتقدّم بخالص التعزية والمواساة لجمهورية مصر العربية، حكومة وشعباً، ويعبر عن تعاطفه التام مع أسر ضحايا هذا الإرهاب الأسود.

2- التأكيد مجدداً على ما تضمّنته كافة البيانات والقرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية على كافة المستويات بشأن وقوف الدول العربية بكل قوة إلى جانب جمهورية مصر العربية في حربها ضد آفة الإرهاب، وتأييدها الكامل لجميع الإجراءات والتدابير التي تتخذها لمحاصرة هذه الظاهرة الخطيرة والقضاء عليها نهائياً، فإنه يعرب عن تفهمه الكامل للضربة الجوية التي وجّهتها القوات المسلحة المصرية ضد مواقع تابعة لتنظيم داعش الإرهابي في مدينة درنة الليبيةُ، وذلك بتنسيق وتعاونٍ كاملين مع السلطات الشرعية في ليبيا رداً على هذا العمل الإرهابي الخسيس والجبان.

3- التأكيد على حق مصر والدول الأعضاء في الدفاع الشرعي عن النفس وحماية مواطنيها ضد أي تهديد وفقاً لنصوص ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة التي تكفل هذا الحق الأصيل الثابت للدول فرادى وجماعات مع احترام سيادة الدول ووحدتها واستقلالها.

4- التأكيد على التزام كافة الدول العربية بالعمل علي التعاون المشترك لتجفيف منابع التمويل عن التنظيمات الإرهابية، وتقديم كافة أشكال الدعم لمصر والتضامن معها في هذه الحرب التي تخوضها ضد الإرهاب، فإنه يدعو المجتمع الدولي بكافة مكوناته إلى تحمّل مسئولياته الإنسانية والأمنية بالتحرك الفوري الفعال ضد كافة التنظيمات الإرهابية التي ترتبط فيما بينها بروابط فكرية وأيدلوجية متطرفة لبلوغ ذات المآرب الخبيثة الهدّامة، صوناً للسلم والأمن الدوليين، وليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب.

5- التأكيد على قرارات مجلس الجامعة العربية بشأن الأزمة الليبية، والعمل على إيجاد حل سياسي لهذه الأزمة ورفع الحظر عن تسليح الجيش الليبي.

—

- تتحفظ **دولة قطر** على الفقرة الثانية من البيان، والفقرة الخامسة في عبارتها الأخيرة "ورفع الحظر عن تسليح الجيش الليبي".

تطورات الوضع في ليبيا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى ما جاء بالإعلان الصادر عن القمة العربية العادية (25) المنعقدة في الكويت بتاريخ 2014/3/26،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يؤكد على الالتزام بالقرارات والبيانات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية بشأن تطورات الأوضاع في دولة ليبيا، وآخرها القرار رقم 7806 د.ع (142) بتاريخ 2014/9/7 والقرار رقم 7552 الصادر عن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ 2015/1/15،
- وإذ يعرب عن ارتياحه لاستئناف جولات الحوار الوطني الليبي بالمملكة المغربية تحت إشراف المبعوث الخاص برناردينو ليون، ويرحب بالأجواء الايجابية لهذه الجولات،
- وإذ يُعرب عن ترحيبه ودعمه للاجتماع الذي تستضيفه الجزائر للأحزاب السياسية الليبية، تحت رعاية المبعوث الخاص برناردينو ليون،
- وإذ يعرب عن الشكر والتقدير للدكتور ناصر القدوة مبعوث الأمين العام بشأن ليبيا على جهوده ويأخذ علماً بالتقرير الذي قدمه،
- وإذ يعرب عن دعمه للجهود العربية المبذولة في إطار الأمم المتحدة، وخاصةً من جانب كل من جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، التي أسفرت عن تقديم ومناقشة مشروع قرار عربي في مجلس الأمن حول ليبيا، يتعلق برفع الحظر عن تسلح الجيش الوطني الليبي،

يُقـــرر

1- التأكيد مُجدّداً على ضرورة الالتزام باحترام وحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والحفاظ على استقلالها السياسي، والالتزام بالحوار الشامل بين القوى السياسية النابذة للعنف والتطرف ودعم العملية السياسية تحت رعاية مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا.

2- تقديم الدعم الكامل بما فيه الدعم السياسي والمادي للحكومة الشرعية، وتوفير المساعدات اللازمة لها لصون وحماية سيادة ليبيا، بما في ذلك دعم الجيش الوطني حتى يستطيع مواصلة مهمته الرامية إلى القضاء على الإرهاب وبسط الأمن في ليبيا.

3- مطالبة مجلس الأمن بسرعة رفع الحظر عن واردات السلاح إلى الحكومة الليبية باعتبارها الجهة الشرعية ليتسنى لها فرض الأمن ومواجهة الإرهاب في ليبيا، مما يسمح بتسليح الجيش الوطني الليبي، ودعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في منع تدفق السلاح والعتاد بحراً وجواً إلى التنظيمات والجماعات الإرهابية التي تواصل العبث بمقدرات الشعب الليبي وحصد الأرواح، وذلك انسجاماً مع مشروع القرار العربي بشأن ليبيا في مجلس الأمن.

4- العمل على تمكين الممثلين الدبلوماسيين للمؤسسات الشرعية المتمثلة في مجلس النواب والحكومة المنبثقة عنه في مباشرة مهامهم وفقاً للاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

5- الإعراب عن القلق البالغ إزاء استمرار المواجهات المُسلّحة على ضوء اتساع أنشطة المليشيات خارج إطار سلطة الدولة الليبية، ويُدين بالخصوص الجريمة النكراء ضد المواطنين المصريين بمدينة سرت والتفجيرات التي راح ضحيتها عشرات بين ليبيين ومصريين، بمدينة القبة، وذلك من قِبَل تنظيم داعش الإرهابي الذي يسعى إلى أن تكون ليبيا قاعدة ثالثة له بعد العراق وسورية، وجر المنطقة بأسرها إلى حربٍ شاملة.

6- تجديد الدعوة لدعم الحكومة الليبية في جهودها لتأمين وضبط الحدود مع دول الجوار، وذلك لوقف تدفق الجماعات الإرهابية وعصابات تجارة السلاح والمخدرات والهجرة غير الشرعية.

(ق: رقم 7873 – د.ع (143) – ج 4 – 2015/3/9)

(*) تصريح تفسيري لوفد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

"من وجهة نظر الوفد الجزائري، المقصود من الفقرات المتعلقة برفع الحظر وتسليح الجيش الليبي، يندرج ضمن السياق السياسي وهو جزء من الحل التوافقي المنشود من قِبَل المجتمع الدولي، باعتباره السبيل الوحيد لحل الأزمة الليبية، وذلك من خلال الحوار الشامل التوافقي بين الأشقاء الليبيين، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، تتولى مواجهة التحديات والمخاطر في ليبيا الشقيقة باعتبارها المؤهلة للقيام بالمهام السيادية لكل جيش وطني، والمساهمة الفعالة في محاربة الإرهاب، وبالتالي الحصول على الدعم والمساعدات الأمنية والعسكرية".

تحفظ دولة قطر:

تتحفظ دولة قطر على كامل القرار بموجب مذكرة المندوبية الدائمة لدولة قطر رقم 2015/0016575/5 بتاريخ 2015/3/10.

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - **على مذكرة الأمانة العامة،**
  - **وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،**
  - **وعلى ما جاء بالإعلان الصادر عن القمة العربية العادية (25) المنعقدة في الكويت بتاريخ 2014/3/26،**
- **وإذ يؤكد على الالتزام بالقرارات والبيانات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية بشأن تطورات الأوضاع في دولة ليبيا، وآخرها القرارات رقم 7806 د.ع (142) بتاريخ 2014/9/7 ورقم 7552 الصادر عن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ 2015/1/15، ورقم 7873 د.ع (143) بتاريخ 2015/3/9،**
- **وإذ يعرب عن ارتياحه لاستئناف جولات الحوار الوطني الليبي بالمملكة المغربية تحت إشراف المبعوث الخاص برناردينو ليون، ويرحب بالأجواء الايجابية لهذه الجولات،**
- **وإذ يُعرب عن ترحيبه ودعمه للاجتماع الذي استضافته الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للأحزاب السياسية الليبية، تحت رعاية المبعوث الخاص برناردينو ليون،**
- **وإذ يعرب عن الشكر والتقدير للدكتور ناصر القدوة مبعوث الأمين العام بشأن ليبيا على جهوده المُقدرة،**
- **وإذ يعرب عن دعمه للجهود العربية المبذولة في إطار الأمم المتحدة، وخاصةً من جانب كل من جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية العضو العربي في مجلس الأمن، التي أسفرت عن تقديم ومناقشة مشروع قرار عربي في مجلس الأمن حول محاربة الإرهاب في ليبيا والتي أدت إلى صدور قرار مجلس الأمن (2214)،**
- **وإذ يُعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها الحكومة الليبية المؤقتة لمكافحة "تنظيم داعش الإرهابي" والمجموعات التي بايعته وغيرها من الأفراد والجماعات والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة في ليبيا،**

يُقـــر ر

1- **التأكيد مُجدّداً على ضرورة الالتزام باحترام وحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والحفاظ على استقلالها السياسي، والالتزام بالحوار الشامل بين القوى السياسية النابذة للعنف والتطرف ودعم العملية السياسية تحت رعاية مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا.**

2- **تقديم الدعم الكامل بما فيه الدعم السياسي والمادي للحكومة الشرعية، وتوفير المساعدات اللازمة لها لصون وحماية سيادة ليبيا، بما في ذلك دعم الجيش الوطني حتى يستطيع مواصلة مهمته الرامية إلى القضاء على الإرهاب وبسط الأمن في ليبيا.**

3- **الترحيب بقرار مجلس الأمن 2214 الصادر في 2015/3/27 المُقدم من المملكة الأردنية الهاشمية العضو العربي في مجلس الأمن حول مكافحة الإرهاب في ليبيا، متضمناً دعوة لجنة الأمم المتحدة المشرفة على حظر السلاح إلى سرعة البت في طلبات التسليح المقدمة من الحكومة الليبية لتمكينها من مواجهة الإرهاب.**

4- **دعوة مجلس الأمن إلى إنشاء آلية تضمن منع تدفق السلاح والعتاد بحراً وجواً إلى التنظيمات والجماعات الإرهابية التي تواصل العبث بمقدرات الشعب الليبي وحصد الأرواح.**

5- **العمل على تمكين الممثلين الدبلوماسيين للمؤسسات الشرعية المتمثلة في مجلس النواب والحكومة المنبثقة عنه في مباشرة مهامهم وفقاً للاتفاقيات الدولية ذات الصلة.**

6- **الإعراب عن القلق البالغ إزاء استمرار المواجهات المُسلّحة على ضوء اتساع أنشطة المليشيات خارج إطار سلطة الدولة الليبية، ويُدين بالخصوص الجريمة النكراء ضد المواطنين المصريين بمدينة سرت والتفجيرات التي راح ضحيتها عشرات بين ليبيين ومصريين، بمدينة القبة، وذلك من قِبَل تنظيم داعش الإرهابي الذي يسعى إلى أن تكون ليبيا قاعدة ثالثة له**

بعد العراق وسورية، وجر المنطقة بأسرها إلى حربٍ شاملة.

7- تجديد الدعوة لدعم الحكومة الليبية في جهودها لتأمين وضبط الحدود مع دول الجوار، وذلك لوقف تدفق الجماعات الإرهابية وعصابات تجارة السلاح والمخدرات والهجرة غير الشرعية.

(ق.ق: 624 د.ع (26) – 2015/3/29)

- **تتحفظ دولة قطر على القرار.**

التطورات الخطيرة التي يشهدها الوضع في ليبيا

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في دورةٍ غير عادية على مستوى المندوبين بتاريخ 2015/8/18، بمقر الأمانة العامة برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية، وحضور معالي السيد محمد الهادي الدايري وزير الخارجية والتعاون الدولي بدولة ليبيا، ومشاركة السادة المندوبين الدائمين والسيد الأمين العام لجامعة الدول العربية،

- بعد استماعه إلى العرض الذي تفضل بتقديمه معالي وزير الخارجية والتعاون الدولي بدولة ليبيا حول تفاقم الأزمة الليبية في ضوء العدوان الهمجي المتواصل لما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية على أحياء مدينة سرت،
- وإذ يعرب عن إدانته الشديدة للمجازر الوحشية التي تقوم بها عصابات داعش ضد المدنيين العزل بمدينة سرت الليبية في الشوارع والبيوت والمستشفيات، بلا وازعٍ من دينٍ أو ضميرٍ إنساني، ودون مراعاة لطفل أو شيخ أو امرأة،
- وإذ يعرب عن تضامنه المطلق مع أهالي بنغازي ودرنة وسرت ومع الشعب الليبي عموماً في مواجهة تنظيم داعش الإرهابي وممارساته الوحشية وأفكاره الظلامية وغيره من التنظيمات الإرهابية،
- وإذ يؤكد أن غض الطرف عن مواجهة إرهاب داعش وتمدده في ليبيا، يهدد دول الجوار خصوصاً والأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والدولي،
- وإذ يعيد التأكيد على كافة القرارات والبيانات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية بكافة مستوياته،

<u>يُقـــرر</u>

1- التأكيد مجدداً على ضرورة الالتزام باحترام وحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها، وحماية مواطنيها، والحفاظ على استقلالها السياسي والالتزام بالحوار السياسي الليبي ونبذ العنف ودعم العملية السياسية الجارية في مدينة الصخيرات تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة، والإشادة بالانتصار الذي تحقق إثر انتفاضة مدينة درنة وثوارها بدعم من السلاح الجوى للجيش الليبي ضد تنظيم داعش الإرهابي.

2- إبداء ارتياحه لمواصلة عقد جولات الحوار الوطني الليبي بمدينة جنيف في إطار مبادرة الأمم المتحدة تحت رعاية مبعوثها إلى ليبيا السيد برناردينو ليون، ويناشد الأطراف الليبية التحلي بالمرونة وإعلاء مصلحة ليبيا العليا وسرعة تشكيل حكومة وفاق وطني.

3- حث الدول العربية مجتمعة أو فرادى بضرورة تقديم الدعم الكامل للحكومة الليبية وتطبيق قرارات مجلس الأمن وخاصةً منها (2214) وبالذات الفقرات 3-7-8 والتي تطلب من الأعضاء في الأمم المتحدة دعم دولة ليبيا في حربها ضد الإرهاب ومساعدتها بالوسائل اللازمة على دعم استتباب الأمن.

4- يؤكد أن الحاجة أصبحت أكثر إلحاحاً، في هذه الظروف العصيبة، إلى التعجيل بوضع إستراتيجية عربية تضمن مساعدة ليبيا عسكرياً في مواجهة إرهاب داعش وتمدده على أراضيها.

5- دعوة المجتمع الدولي إلى دعم الحكومة الليبية في مواجهة الانتهاكات والمجازر التي يرتكبها تنظيم داعش الإرهابي في حق الأبرياء بمدينة سرت الليبية، ويدعوه إلى وضع خطة شاملة تكفل محاربة الإرهاب الأسود، دون الاقتصار في ذلك على بلدان أو مناطق أو منظمات بعينها.

6- حث لجنة العقوبات الدولية التابعة للأمم المتحدة على الاستجابة الفورية والبت في الطلبات التي تقدمت بها الحكومة الليبية كطلباتٍ عاجلة لمواجهة أزماتٍ طارئة.

7- الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار.

(ق: رقم 7918 – د.غ.ع – 2015/8/18)

(*) تصريح تفسيري لوفد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

"من وجهة نظر الوفد الجزائري، المقصود من الفقرة 4 من القرار، يندرج ضمن السياق السياسي وهو جزء من الحل التوافقي المنشود من قِبَل المجتمع الدولي، باعتباره السبيل الوحيد لحل الأزمة الليبية، وذلك من خلال الحوار الشامل التوافقي بين الأشقاء الليبيين، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، تتولى مواجهة التحديات والمخاطر في ليبيا الشقيقة باعتبارها المؤهلة للقيام بالمهام السيادية لكل جيش وطني، والمساهمة الفعالة في محاربة الإرهاب، وبالتالي الحصول على الدعم والمساعدات الأمنية والعسكرية".

تطورات الوضع في ليبيا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التوصية الصادرة عن اجتماع هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري بتاريخ 2014/9/13 في هذا الشأن،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

يُقـــرر

1- الترحيب بالحوار والتطورات الأخيرة وإعلان مبعوث الأمين العام ليون وسعيه للتوقيع على الاتفاق في 2015/9/20 في ظل الالتزام باحترام وحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها والحفاظ على استقلالها السياسي والالتزام بالحوار السياسي الليبي ونبذ العنف ودعم العملية السياسية الجارية في مدينة الصخيرات تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة، والإشادة بالانتصارات التي تحققت إثر انتفاضة مدينتي درنة وبنغازي وثوارهما بدعمٍ من السلاح الجوى للجيش الليبي ضد تنظيم داعش الإرهابي.

2- الإعراب الكامل عن الإدانة الحازمة والشديدة لهذه الجرائم البشعة التي ينفذها تنظيم داعش الإرهابي في مدينة سرت الليبية والمدن الليبية الأخرى من قتلٍ وحرقٍ للمدنيين الآمنين، والتأكيد مجدداً على ما تضمنته كافة البيانات والقرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية على كافة المستويات والوقوف بكل قوةٍ إلى جانب الشعب الليبي وتقديم الدعم الكامل للمؤسسات الدستورية الشرعية للدولة الليبية وعلى رأسها مجلس النواب والحكومة المنبثقة عنه لمواجهة الإرهاب، وتجديد الدعم للحكومة الليبية المؤقتة في جهودها لتأمين وضبط الحدود مع دول الجوار والحد من تدفق الجماعات الإرهابية وتهريب السلاح والهجرة غير الشرعية.

3- تفعيل الفقرة السابعة من قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية رقم 7852 بتاريخ 2015/1/15 والذي يدعو الدول العربية إلى دعم المؤسسات الشرعية للدولة وإعادة بناء وتأهيل المؤسسات الأمنية والعسكرية وبشكلٍ عاجل

وذلك التصدي لتنظيم داعش الإرهابي في مدينة سرت ودرنة وبنغازي والمدن الليبية الأخرى.

4- حث مجلس الأمن على تفعيل قرار مجلس الأمن رقم 2015/2214 الذي يتضمن دعوة لجنة الأمم المتحدة المشرفة على حظر السلاح إلى سرعة البت في طلبات التسليح المقدمة من الحكومة الليبية المؤقتة لتمكينها من مواجهة الإرهاب بناءً على قرار القمة العربية (26) التي عُقدت بشرم الشيخ.

5- حث مجلس الأمن على الرفع الفوري للحظر المفروض على تسليح الجيش الليبي باعتباره الجهة الشرعية التي تواجه الإرهاب، ودعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في منع تدفق السلاح والعتاد بحراً وجواً إلى التنظيمات والجماعات الإرهابية التي تواصل حصد الأرواح والعبث بمقدرات الشعب الليبي.

6- استمرار دول الجامعة العربية في دعم الشرعية في دولة ليبيا ممثلة في مجلس النواب المنتخب والحكومة الليبية المؤقتة المنبثقة عنه إلى حين التوصل إلى اتفاق بين الأطراف الليبية المشاركة في الحوار الذي ترعاه الأمم المتحدة.

7- الموافقة على إدراج بند تطورات الوضع في ليبيا كبندٍ دائم على جدول أعمال مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري.

8- الطلب إلى الأمين العام متابعة التطورات وإجراء المشاورات اللازمة لعقد اجتماع لمجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في أقرب وقتٍ ممكن لاتخاذ الإجراء المناسب إزاء ما يستجد من تطورات في هذا الشأن.

(ق: رقم 7937 – د.ع (144) – ج 4 – 2015/9/13)

– تلقت الأمانة العامة مذكرة **المندوبية الدائمة لدولة قطر** رقم 2015/62219/5 بتاريخ 2015/9/15 تتضمن تحفظ دولة قطر على الفقرتين (4 و 5) من القرار رقم 7937 د.ع (144): "انطلاقاً من قناعة دولة قطر بأن مسألة تسليح وبناء الجيش الوطني الليبي هي من مسؤولية حكومة وحدة وطنية تجمع كافة أبناء الشعب الليبي الشقيق تقوم بمهمة إعادة البناء والاعمار وتحفظ وحدة ليبيا وسيادتها على أراضيها، كما أن تحفظ دولة قطر يأتي انسجاماً مع واقع المتطلبات التي يراها مجلس الأمن الدولي وفقاً لقراراته المتعلقة بالوضع في ليبيا، وفي هذا الإطار تجدد دولة قطر دعوتها لكافة الأطراف الليبية إلى تسريع عملية الاتفاق السياسي من خلال الحوار الذي ترعاه الأمم المتحدة وبما يحقق المصلحة الوطنية للشعب الليبي الشقيق ويمكنه من التصدي ومواجهة الإرهاب والتطرف وتحقيق الأمن والاستقرار".

الامانه العامه
أمانة شؤون مجلس الجامعة

البيان الصادر عن اجتماع

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته غير العادية

بشـــأن

تطورات الوضع في ليبيا

القاهرة: 2015/12/24

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري المنعقد في دورته غير العادية بتاريخ 24 ديسمبر/كانون أول 2015 في مقر الأمانة العامة بالقاهرة برئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة، ومشاركة الأمين العام والسادة وزراء الخارجية ورؤساء وفود الدول الأعضاء، تدارس مستجدات الوضع في ليبيا وعبر المجلس عن ترحيبه بقرار مجلس الأمن رقم 2259 الصادر بتاريخ 2015/12/23 بشأن ليبيا، ويدعو كافة الأطراف إلى احترام الاتفاق السياسي الليبي الموقع في مدينة الصخيرات المغربية بتاريخ 2015/12/17 الذي ينص على تشكيل حكومة وفاق وطني، ولجهود الدول العربية ودول الجوار التي أسهمت في التوصل إلى هذه النتائج.

وأعرب المجلس عن أمله في أن ينهي هذا الاتفاق معاناة الأشقاء الليبيين، ويفتح المجال للبدء في مرحلة جديدة تضمن تحقيق تطلعات الشعب الليبي في الأمن والاستقرار، ويدعو المجلس أولئك الذين لم يوافقوا على الاتفاق إلى سرعة الانخراط في ركب الوفاق الوطني الليبي.

كما أكد المجلس التزامه التام بسيادة واستقلال ليبيا وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية، كما يرحب بالجهود الإقليمية الدولية الهادفة إلى وضع الترتيبات الأمنية اللازمة التي تضمن مباشرة حكومة الوفاق الوطني عملها من العاصمة طرابلس وتدعو المليشيات والجماعات المسلحة إلى احترام سلطة هذه الحكومة.

كما يؤكد المجلس التزام كافة الدول الأعضاء تقديم يد العون والمساعدة لحكومة الوفاق الوطني في التصدي للأخطار والمصاعب التي قد تواجهها في أداء مهامها بناءً على طلبها.

(بيان رقم 213 – د.غ.ع – 2015/12/24)

الامانه العامه
أمانة شؤون مجلس الجامعة

البيان الصادر عن اجتماع

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته غير العادية

بشأن

إدانة العمل الإجرامي الذي نفذه تنظيم داعش الإرهابي بمدينتي زليتن ورأس لانوف في ليبيا

—

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري المنعقد في دورة غير عادية بالقاهرة يوم الأحد الموافق 2016/1/10، برئاسة سمو وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة وبحضور السادة وزراء الخارجية ورؤساء الوفود ومشاركة معالي الأمين العام للجامعة، إذ يدين بشدة العمل الإجرامي الذي نفذه تنظيم داعش الإرهابي بمدينة زليتن في ليبيا والذي أوقع مئات بين شهيد وجريح والعمل الإرهابي الذي أودى بحياة عدد من الشهداء والجرحى في مدينة رأس لانوف مؤخراً، فإنه يُعرب عن تعازيه لأسر الضحايا، ويجدد تضامنه مع دولة ليبيا في مواجهة هذا التنظيم وعصابته، وينوه إلى أن تمدد داعش وتصاعد عملياته في ربوع ليبيا يُحتم على دول الجوار والمنطقة والمجتمع الدولي التعجيل في وضع خطة واضحة المعالم يكون من شأنها إنقاذ ليبيا من براثن الإرهاب، وحمايتها من تداعيات الفوضى التي تُغذي انتشاره، بما في ذلك دعم الجيش الوطني الليبي حتى يتمكن من القضاء على التنظيمات الإرهابية المسلحة، ويؤكد أن استمرار الأوضاع في ليبيا بهذه الصورة من شأنه تعرض الأمن الإقليمي والدولي للخطر، داعياً إلى سرعة الانتهاء من تشكيل حكومة الوفاق الوطني في إطار الاتفاق الموقع بالصخيرات، حتى يتسنى لها مباشرة مهامها وتحمل مسؤولياتها.

(بيان رقم 215 – د.غ.ع – 2016/1/10)

تطورات الوضع في ليبيا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى قرارات المجلس وأخرها القرار رقم 7937 في دورته العادية (144) على المستوى الوزاري بتاريخ 2015/9/13،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذا يؤكد مجددا على ضرورة الالتزام باحترام وحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها، وحماية مواطنيها، والحفاظ على استقلالها السياسي، وعلى رفض التدخل الخارجي والعسكري في الشأن الليبي،
- التأكيد مجددا على ما جاء في الفقرة السابعة من قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية رقم 7852 بتاريخ 2015/1/15 والذي يدعو الدول العربية إلى دعم المؤسسات الشرعية للدولة وإعادة بناء وتأهيل المؤسسات الأمنية والعسكرية وبشكلٍ عاجل وذلك التصدي لتنظيم داعش الإرهابي في مدينة سرت ودرنة وبنغازي والمدن الليبية الأخرى،

يُقـــرر

1- الترحيب بالتوقيع على الاتفاق السياسي الليبي في الصخيرات والدعوة إلى الإسراع في تشكيل حكومة الوفاق الوطني الليبي، بما يضمن دعم المؤسسات العسكرية والأمنية لمواجهة التنظيمات الإرهابية التي لازالت تهدد امن واستقرار البلاد، وتعبث بمقدراتها طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2015/2214.

2- التأكيد مجددا على دعم جامعة الدول العربية للشرعية في دولة ليبيا ممثلة بمجلس النواب المنتخب والحكومة الليبية المؤقتة المنبثقة عنه إلى حين إقرار حكومة الوفاق الوطني الليبية طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2259 المعتمد يوم 2015/12/23.

3- رفض وإدانة كافة الأعمال الإرهابية التي يرتكبها تنظيم داعش الإرهابي في حق الأبرياء بكافة المدن الليبية وتجديد الدعوة إلى المجتمع الدولي لتقديم التأييد والدعم الكامل للحكومة

الليبية في التصدي للأعمال الإرهابية، والترحم على أرواح الشهداء اللذين سقطوا في مواجهة تنظيم داعش الإرهابي في العديد من المدن الليبية مؤخراً وخاصة بنغازي وصبراته.

4- دعوة الدول العربية إلى تقديم الدعم السياسي والمعنوي والمادي لحكومة الوفاق الوطني الليبي في حال إقرارها من قبل مجلس النواب الليبي طبقاً للاتفاق السياسي الليبي.

5- الترحيب بدعوة الجمهورية التونسية لعقد الاجتماع الوزاري لدول جوار ليبيا يومي 21 و2016/3/22 في العاصمة التونسية، والتأكيد على أهمية آلية دول الجوار في تعزيز مسار التسوية السياسية في ليبيا.

6- الطلب من الأمين العام مواصلة اتصالاته ومشاوراته مع السيد مارتن كوبلر ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لليبيا ورئيس بعثتها، ومع مختلف الأطراف الليبية، ودول الجوار الليبي من أجل تذليل العقبات التي مازالت تعترض تنفي خطوات الحل السياسي التي اقرها اتفاق الصخيرات تحت رعاية الأمم المتحدة.

(ق: رقم 8008 – د.ع (145) – ج 2 – 2016/3/11)

تطورات الوضع في دولة ليبيا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري المنعقد في دورته غير العادية بتاريخ 28 مايو/ أيار 2016، في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية برئاسة مملكة البحرين، وبعد استماعه للعرض الذي قدمه دولة الرئيس فايز السراج رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني بدولة ليبيا،

- وبعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى قرارات المجلس وآخرها القرار رقم 8008 في دورته العادية (145) على المستوى الوزاري بتاريخ 2016/3/13،
- وعلى رسالتي دولة الرئيس فايز السراج رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الموجه إلى معالي الأمين العام للجامعة العربية بتاريخ 2016/5/10،
- وإذ يؤكد مجدداً على الالتزام باحترام وحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها، وحماية مواطنيها، والحفاظ على استقلالها السياسي، وعلى رفض التدخل الخارجي والعسكري في الشأن الليبي،

يُقـــرر

1- الترحيب ببدء المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني مباشرة أعماله من العاصمة طرابلس، واعتبار قراره رقم (4) لسنة 2016 بتشكيل حكومة الوفاق الوطني خطوة هامة نحو تنفيذ بنود الاتفاق السياسي الليبي الذي تم التوقيع عليه في مدينة الصخيرات بالمملكة المغربية.

2- دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم السياسي والمعنوي والمادي لحكومة الوفاق الوطني الليبي بوصفها الحكومة الشرعية الوحيدة لليبيا والامتناع عن التواصل مع أي أجسام تنفيذية أخرى موازية لها، والترحيب بقرار المجلس الرئاسي رقم (12) لسنة 2016 الخاص بتفويض المرشحين كوزراء لحكومة الوفاق الوطني إلى حين اعتماد الحكومة من قبل مجلس النواب وأدائها القسم القانوني، وكذلك الدعوة لمساعدتها بشكلٍ عاجل لتفعيل وتأهيل المؤسسات الأمنية والعسكرية والمدنية ومدها بالخبرات والأدوات اللازمة في المجالات التي يحددها المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني للاضطلاع بمسؤولياتها الوطنية الملحة وكذلك الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وآخرها القرار رقم 2259(2015) والقرار رقم 2278(2016).

3- الترحيب بالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري الدولي من أجل ليبيا في فيينا بتاريخ 16 مايو/ أيار 2016، ونتائج الاجتماع الثامن لدول الجوار في تونس بتاريخ 22 مارس/ آذار 2016، والتأكيد على أهمية آلية دول الجوار في تعزيز مسار التسوية السياسية في ليبيا.

4- دعوة كل الدول إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا بما في ذلك توريد الأسلحة للجماعات المسلحة، والامتناع عن استخدام الوسائل الإعلامية للتحريض على العنف ومحاولة تقويض العملية السياسية.

5- التأكيد على رفض أي تدخل عسكري في ليبيا لعواقبه الوخيمة على هذا البلد والمنطقة أجمع، والتشديد على أن أي عمل عسكري موجه لمحاربة الإرهاب لا يتم إلا بناءً على طلب من حكومة الوفاق الوطني وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

6- التأكيد على ضرورة مواجهة الإرهاب بشكلٍ حاسم ودعم الجيش الليبي في مكافحته لكافة التنظيمات الإرهابية بما فيها تنظيم داعش وتنظيم القاعدة وأنصار الشريعة وغيرها من التنظيمات المصنفة من قبل الأمم المتحدة كمنظماتٍ إرهابية.

7- الطلب إلى الأمين العام مواصلة اتصالاته ومشاوراته مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا ومع مختلف الأطراف الليبية، ودول الجوار الليبي من أجل تذليل الصعاب التي مازالت تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي الموقع في مدينة الصخيرات المغربية تحت رعاية الأمم المتحدة.

(ق: رقم 8045 – د.غ.ع – 2016/5/28)

تطورات الوضع في دولة ليبيا

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - **على مذكرة الأمانة العامة،**
  - **وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،**
  - **وعلى ما جاء بالقرار الصادر عن القمة العربية العادية (26) المنعقدة في شرم الشيخ بتاريخ 2015/3/29،**
  - **وعلى قرارات المجلس وآخرها القرار رقم (8045) في دورته غير العادية على المستوى الوزاري بتاريخ 2016/5/28،**
  - **وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري بتاريخ 2016/7/23 الذي عُقد بنواكشوط،**
- **وإذ يؤكد مجددا على ضرورة الالتزام باحترام وحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها، وحماية مواطنيها، والحفاظ على استقلالها السياسي، وعلى رفض التدخل الخارجي والعسكري في الشأن الليبي،**

<u>يُقـــرر</u>

1- **الترحيب مجددا ببدء المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني مباشرة أعماله من العاصمة طرابلس، واعتبار قرار المجلس الرئاسي رقم 4 لسنة 2016 بتشكيل حكومة الوفاق الوطني خطوة هامة نحو تنفيذ بنود الاتفاق السياسي الليبي الذي تم التوقيع عليه في مدينة الصخيرات بالمملكة المغربية.**

2- **تجديد الدعوة للدول الأعضاء إلى تقديم الدعم السياسي والمعنوي والمادي لحكومة الوفاق الوطني الليبي بوصفها الحكومة الشرعية الوحيدة لليبيا والامتناع عن التواصل مع أجسام تنفيذية أخرى موازية لها، والترحيب بقرار المجلس الرئاسي رقم 12 لسنة 2016 الخاص بتفويض المرشحين كوزراء لحكومة الوفاق الوطني إلى حين اعتماد الحكومة من قبل مجلس النواب وأدائها القسم القانوني، وكذلك الدعوة لمساعدتها بشكل عاجل لتفعيل**

وتأهيل المؤسسات الأمنية والعسكرية والمدنية ودعمها بالخبرات وتزويدها بالمعدات اللازمة في المجالات التي يحددها المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني للاضطلاع بمسؤولياتها الوطنية الملحة وكذلك الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وآخرها القرارين رقم 2259(2015) ورقم 2278(2016).

3- الإشادة بالتقدم الملحوظ الذي حققته القوات التابعة لحكومة الوفاق الوطني الليبي لتحرير مدينة سرت من سيطرة تنظيم داعش، والتأكيد مجددا على ضرورة مواجهة الإرهاب بشكل حاسم، وتقديم الدعم للجيش الليبي في مواجهة كافة التنظيمات الإرهابية بما فيها تنظيم داعش وتنظيم القاعدة وأنصار الشريعة وغيرها من التنظيمات المصنفة من قبل الأمم المتحدة كمنظمات إرهابية.

4- الترحيب بالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري الدولي من أجل ليبيا في فيينا بتاريخ 2016/5/16، ونتائج الاجتماع الثامن لدول الجوار في تونس بتاريخ 2016/3/22، والتأكيد على أهمية آلية دول الجوار في تعزيز مسار التسوية السياسية في ليبيا.

5- دعوة كافة الدول إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا، بما في ذلك توريد الأسلحة للجماعات المسلحة، والامتناع عن استخدام الوسائل الإعلامية للتحريض على العنف ومحاولة تقويض العملية السياسية.

6- التأكيد على رفض أي تدخل عسكري في ليبيا لعواقبه الوخيمة على هذا البلد والمنطقة بأجمعها، والتشديد على أن أي عمل عسكري موجه لمحاربة الإرهاب يجب أن يتم بناءً على طلب من حكومة الوفاق الوطني وذلك وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

7- الإشادة بدور دول الجوار ودعوتها إلى الاستمرار في تقديم المساعدة لمنع وصول السلاح إلى التنظيمات الإرهابية من خلال مراقبة الحدود البرية المشتركة مع دولة ليبيا، وذلك بالتنسيق مع الحكومة الليبية.

8- دعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة والمساهمة الفعالة في

تحسين الوضع الإنساني المتردي عبر تقديم المساعدات للشعب الليبي من خلال دعم خطة الاستجابة الإنسانية العاجلة التي وضعتها الأمم المتحدة لدعم ليبيا، وذلك بالتنسيق مع حكومة الوفاق الوطني.

9- الطلب إلى الأمين العام مواصلة اتصالاته ومشاوراته مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا ومع مختلف الأطراف الليبية ودول الجوار الليبي من اجل تذليل الصعاب التي ما زالت تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي الموقع عليه في مدينة الصخيرات بالمملكة المغربية تحت رعاية الأمم المتحدة.

(ق.ق: 647 د.ع (27) – 2016/7/25)

تطورات الوضع في ليبيا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى ما جاء بالقرار الصادر عن القمة العربية العادية (26) المنعقدة في شرم الشيخ بتاريخ 2015/3/29،
  - وعلى قرارات المجلس وآخرها القرار رقم (8045) في دورته غير العادية على المستوى الوزاري بتاريخ 2016/5/28،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الأول لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد بتاريخ 2016/9/8،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يؤكد مجددا على ضرورة الالتزام باحترام وحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها، وحماية مواطنيها، والحفاظ على استقلالها السياسي، وعلى رفض التدخل الخارجي والعسكري في الشأن الليبي،

يُقـــرر

1- الترحيب مجددا ببدء المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني مباشرة أعماله من العاصمة طرابلس، واعتبار قرار المجلس الرئاسي رقم 4 لسنة 2016 بتشكيل حكومة الوفاق الوطني خطوة هامة نحو تنفيذ بنود الاتفاق السياسي الليبي الذي تم التوقيع عليه في مدينة الصخيرات بالمملكة المغربية.

2- تجديد الدعوة للدول الأعضاء إلى تقديم الدعم السياسي والمعنوي والمادي لحكومة الوفاق الوطني الليبي بوصفها الحكومة الشرعية الوحيدة لليبيا والامتناع عن التواصل مع أجسام تنفيذية أخرى موازية لها، والترحيب بقرار المجلس الرئاسي رقم 12 لسنة 2016 الخاص بتفويض المرشحين كوزراء لحكومة الوفاق الوطني إلى حين اعتماد الحكومة من قبل مجلس النواب وأدائها القسم القانوني، وكذلك الدعوة لمساعدتها بشكل عاجل لتفعيل وتأهيل المؤسسات الأمنية والعسكرية والمدنية ودعمها بالخبرات وتزويدها بالمعدات اللازمة في

المجالات التي يحددها المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني للاضطلاع بمسؤولياتها الوطنية الملحة وكذلك الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وآخرها القرارين رقم 2259(2015) ورقم 2278(2016)، والعمل على تمكين الممثلين الدبلوماسيين للمؤسسات الشرعية التابعة للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في مباشرة مهامهم وفقاً للاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

3- التأكيد على تعزيز دور الجامعة العربية ودول الجوار في مساندة المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني ودفع مسار التسوية السياسية في ليبيا برعاية الأمم المتحدة ومساعدة الأشقاء الليبيين على تجاوز الوضع الراهن وذلك من خلال تعيين ممثل خاص للأمين العام للجامعة العربية في ليبيا، لمتابعة الأوضاع وإجراء الاتصالات مع مجلس النواب ومختلف أطراف المشهد السياسي والاجتماعي في ليبيا وكافة الأطراف الدولية المعنية بالشأن الليبي قصد المساعدة على تجاوز الصعوبات التي تحول دون تقدم مسار الحل السياسي.

4- الإشادة بالتقدم الملحوظ الذي حققته القوات التابعة لحكومة الوفاق الوطني الليبي لتحرير مدينة سرت من سيطرة تنظيم داعش، والتأكيد مجددا على ضرورة مواجهة الإرهاب بشكل حاسم، وتقديم الدعم للجيش الليبي في مواجهة كافة التنظيمات الإرهابية بما فيها تنظيم داعش وتنظيم القاعدة وأنصار الشريعة وغيرها من التنظيمات المصنفة من قبل الأمم المتحدة كمنظمات إرهابية.

5- الترحيب بالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري الدولي من أجل ليبيا في فيينا بتاريخ 2016/5/16، ونتائج الاجتماع الثامن لدول الجوار في تونس بتاريخ 2016/3/22، والتأكيد على أهمية آلية دول الجوار في تعزيز مسار التسوية السياسية في ليبيا.

6- دعوة كافة الدول إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا، بما في ذلك توريد الأسلحة للجماعات المسلحة، والامتناع عن استخدام الوسائل الإعلامية للتحريض على العنف ومحاولة تقويض العملية السياسية.

7- التأكيد على رفض أي تدخل عسكري في ليبيا لعواقبه الوخيمة على هذا البلد والمنطقة بأجمعها، والتشديد على أن أي عمل عسكري موجه لمحاربة الإرهاب يجب أن يتم بناءً على طلب من حكومة الوفاق الوطني وذلك وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

8- الإشادة بدور دول الجوار ودعوتها إلى الاستمرار في تقديم المساعدة لمنع وصول السلاح إلى التنظيمات الإرهابية من خلال مراقبة الحدود البرية المشتركة مع دولة ليبيا، وذلك بالتنسيق مع الحكومة الليبية.

9- دعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة والمساهمة الفعالة في تحسين الوضع الإنساني المتردي عبر تقديم المساعدات للشعب الليبي من خلال دعم خطة الاستجابة الإنسانية العاجلة التي وضعتها الأمم المتحدة لدعم ليبيا، وذلك بالتنسيق مع حكومة الوفاق الوطني.

10- الطلب إلى الأمين العام مواصلة اتصالاته ومشاوراته مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا ومع مختلف الأطراف الليبية ودول الجوار الليبي من اجل تذليل الصعاب التي ما زالت تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي الموقع عليه في مدينة الصخيرات بالمملكة المغربية تحت رعاية الأمم المتحدة.

(ق: رقم 8061 – د.ع (146) – ج 2 – 2016/9/8)

مكتب الوفد المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

البيان الختامي

الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس الجامعة

على المستوى الوزاري

نيويورك 2016/9/21

******

عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق لـ21 سبتمبر/ أيلول 2016 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك اجتماعا تشاوريا برئاسة معالي السيد خميس الجهيناوي - وزير الشؤون خارجية الجمهورية التونسية ورئيس الدورة الحالية للمجلس - وبمشاركة السادة وأصحاب المعالي وزراء الخارجية العرب ومعالي السيد أحمد أبو الغيط - الأمين العام لجامعة الدول العربية.

وبعد الكلمة الافتتاحية لرئيس المجلس الوزاري للدورة (146)، استمع السادة وزراء الخارجية العرب إلى إحاطة قدمها السيد ستيفان دي ميستورا – مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة الخاص لسوريا بشأن آخر التطورات في الملف السوري.

وتدارس السادة الوزراء مختلف المستجدات المتعلقة بتطورات الأوضاع في المنطقة العربية، وما يجري بشأنها من اتصالات ومشاورات خلال أعمال الدورة (71) للجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك في ضوء القرارات التي اتخذها مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في اجتماعه الأخير المنعقد في القاهرة بتاريخ 2016/9/8.

في هذا الإطار، استمع المجلس إلى مداخلة قدمها معالي الدكتور رياض المالكي- وزير خارجية دولة فلسطين- بشأن متابعة قرارات مجلس الجامعة المذكورة. وتداول المجلس حول خطوات التحرك العربي المقبل بشأن تطورات القضية الفلسطينية، ودعا اللجنة الوزارية العربية المصغرة إلى الانعقاد بعد هذا الاجتماع للنظر في الطلب الفلسطيني بشأن تقديم مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي حول الاستيطان. وبعد المداولات تم الاتفاق على أن تعقد اللجنة الوزارية المصغرة في القاهرة في اقرب وقت ممكن. كما تطرق المجلس، في نفس الإطار،إلى أهمية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية وفق جدول زمني محدد، وإلى تكليف المجموعة العربية في نيويورك بمتابعة هذا الموضوع مع العضو العربي (مصر) بمجلس الأمن، بالإضافة إلى حشد الدعم والتأييد الدوليين للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الجمعية العامة، وكافة التحركات الأخرى التي تسعى لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة وكافة الأراضي العربية المحتلة.

وتناول المجلس مسألة رفض ترشيح إسرائيل لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة (2019-2020)، وأكد على أهمية التحرك الدبلوماسي المطلوب وفقا لخطة الأمين العام في هذا الشأن، وعرض نتائج هذا التحرك في الاجتماع المقبل لمجلس الجامعة.

كما تطرق المجلس إلى مستجدات الوضع في كل من ليبيا وسوريا واليمن، وذكّر في هذا السياق، بالقرارات الصادرة عن اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري الأخير، منوها بدور المجموعة العربية بنيويورك في متابعة القرارات المذكورة، ومؤكدا على أهمية مواصلة العمل مع المجموعة الدولية لتهيئة الظروف الملائمة لاستئناف عملية المفاوضات بين الحكومة السورية والمعارضة الهادفة إلى التوصل إلى تسوية سياسية للازمة الراهنة وفقا لبيان جنيف 1 وقرار مجلس الأمن 2254 (2015). كما أكد على ضرورة توفير الدعم العاجل للدول العربية المجاورة لسورية (المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية) وغيرها من الدول العربية المضيفة للاجئين والنازحين السوريين.

واستعرض المجلس سبل تفعيل التحرك العربي لمتابعة تنفيذ قراراته المتعلقة بتطورات الأوضاع في ليبيا لدعم مسار عملية الانتقال السياسي السلمي، وأكّد على ضرورة قيام الدول الأعضاء بتوفير المزيد من الدعم السياسي والمعنوي والمادي للمجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني والجيش الليبي، وذلك لتمكينها من حفظ الأمن والاستقرار ومواجهة تنظيم داعش والجماعات الإرهابية، والنهوض بالمهام الملقاة على عاتقها في توفير الخدمات الأساسية وإعادة الإعمار وبناء المؤسسات العسكرية والأمنية. كما جدد المجلس التأكيد على أهمية تعزيز دور الجامعة العربية ودول الجوار في مساندة المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني ودفع مسار التسوية السياسية في ليبيا برعاية الأمم المتحدة، ومساعدة الأشقاء الليبيين على تجاوز الوضع الراهن، من خلال تعيين ممثل خاص للأمين العام للجامعة العربية في ليبيا، بهدف متابعة الأوضاع وإجراء الاتصالات مع مجلس النواب ومختلف أطراف المشهد السياسي والاجتماعي في ليبيا وكافة الأطراف الدولية المعنية بالشأن الليبي.

وبالنسبة للمسألة اليمنية، أكد المجلس على استمرار دعم الشرعية الدستورية ممثلة في فخامة الرئيس "عبد ربه منصور هادي" وعلى ضرورة قيام الدول الأعضاء بتوفير المزيد من الدعم للحكومة اليمنية الشرعية لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها في هذه المرحلة الانتقالية ومواجهة التحديات الماثلة في الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية لمعالجة الأوضاع الإنسانية والاقتصادية الصعبة وتلبية الاحتياجات التنموية العاجلة، وكذلك لمساعدتها على استكمال الترتيبات المتعلقة بإنجاز المرحلة الانتقالية. وأعرب المجلس عن الشكر للدول التي قامت بتوفير الدعم الإنساني لليمن خلال الفترة الماضية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وسلطنة عمان. كما وجه الشكر لدولة الكويت أميراً وحكومة وشعباً لاستضافتها لجلسات المشاورات اليمنية التي انعقدت في الكويت تحت رعاية الأمم المتحدة، وإلى دولة قطر على تنظيم استضافة مؤتمر للإغاثة الإنسانية في اليمن.

وفي نهاية الاجتماع أخذ المجلس علما بالتحضيرات الجارية للقمة العربية الأفريقية الرابعة المقرر عقدها في ملابو بغينيا الاستوائية في 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016 في ضوء العرض الذي قدمه وفد دولة الكويت -رئيس الجانب العربي في لجنة الشراكة الأفريقية العربية - وتقرير الأمانة العامة حول التحضيرات الجارية لهذه القمة.

الترحيب باختيار السيد السفير صلاح الدين الجمالي ممثلاً خاصاً للامين العام لجامعة الدول العربية إلى ليبيا

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العادية بتاريخ 2016/11/10 بالقاهرة برئاسة الجمهورية التونسية،

- **وبعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
- واستناداً إلى نص الفقرة (3) من القرار رقم 8061 (د.ع 146) بتاريخ 2016/9/8 الصادر عن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بشأن تعيين ممثل خاص للامين العام للجامعة العربية إلى ليبيا، واستناداً إلى ما جاء في البيان الختامي الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في نيويورك بتاريخ 2016/9/21 في هذا الشأن،
- وعملاً بنص الفقرة "ب" من المادة 10 من النظام الأساسي لموظفي الأمانة العامة واللوائح التنفيذية والنظم الداخلية للأمانة العامة ذات الصلة،
- وبعد استماعه إلى مداخلة الأمين العام ومداولات المجلس في هذا الشأن،

يقـــرر

1. الترحيب باختيار معالي الأمين العام للسيد السفير صلاح الدين الجمالي ليتولى مهمة الممثل الخاص للامين العام إلى ليبيا، لمدة سنة قابلة للتجديد بقرار من الأمين العام، مع التأكيد على دعم المجلس التام لمهمته ومساعيه الحميدة لمساعدة الأشقاء الليبيين على تجاوز صعوبات الوضع الراهن وتحقيق التقدم المنشود على مسار الحل السياسي لإنهاء الأزمة الليبية.

2. الطلب إلى الأمين العام اتخاذ الإجراءات الإدارية والمالية اللازمة في هذا الشأن.

(ق: رقم 8104– د.غ.ع – 2016/11/10)

تطورات الوضع في ليبيا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى ما جاء بالقرار رقم 647 الصادر عن الدورة العادية (27) لمجلس الجامعة على مستوى القمة المنعقدة في نواكشوط بتاريخ 2016/7/25،
  - وعلى قرارات المجلس وآخرها القرار رقم 8045 في دورته غير العادية على المستوى الوزاري بتاريخ 2016/5/28،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الأول لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عقد بتاريخ 2016/9/8،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يؤكد مجدداً على ضرورة الالتزام باحترام وحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها، وحماية مواطنيها، والحفاظ على استقلالها السياسي وعلي رفض التدخل الخارجي والعسكري في الشأن الليبي،

يُقـــرر

1- التأكيد مجدداً على الالتزام باحترام وحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها وعلي رفض التدخل الخارجي أياً كان نوعه ما لم يكن بناء على طلب من المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني وبالتنسيق معه، والإعراب عن القلق البالغ إزاء تمدد أعمال الجماعات الإرهابية في ليبيا.

2- التأكيد على ما جاء في البيان الوزاري المشترك حول ليبيا المنعقد على هامش أعمال الدورة العادية (71) للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2016/9/22.

3- الدعوة إلى حل سياسي شامل للأزمة في ليبيا، وتأكيد دعم المجلس للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات بتاريخ 2015/12/17.

4- التأكيد مجدداً على دعم الحوار السياسي القائم تحت رعاية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا والممثل الخاص للأمين العام لجامعة الدول العربية.

5- الدعوة إلى إلغاء التجميد على الأموال الليبية في البنوك الأجنبية وكافة الموجودات الليبية المجمدة لتخصص هذه الموارد التي هي ملك للشعب الليبي وتسخيرها لخدمته لمواجهة احتياجاته، وفي الوقت الذي يراه المجلس الرئاسي مناسباً وفقاً للفقرة (18) من القرار رقم 1970 (2011) والفقرة (20) من القرار رقم 1973 (2011) من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

6- الدعوة إلى تقديم الدعم السياسي والمادي للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبي باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة في ليبيا، والامتناع عن الدعم والتواصل مع مؤسسات موازية، ودعوة الدول إلى تقديم مساعدة عاجلة للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي، وإعادة دعم وتأهيل المؤسسات المدنية والعسكرية الوطنية والتي تعمل تحت قيادة المجلس الرئاسي، ومدها بالخبرات والأدوات اللازمة في المجالات التي يحددها المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني للاضطلاع بمسؤولياتها الملحة، وكذلك الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأخرها القرار رقم 2259 (2015)، والقرار رقم 2278 (2016).

7- الإعراب عن القلق العميق إزاء التحديات الأمنية والتهديدات الإرهابية في ليبيا، وتشجيع توحيد القوات الليبية تحت القيادة المدنية للمجلس الرئاسي كطريق وحيد لعودة الاستقرار والسلام إلى ليبيا.

8- دعوة المجلس الرئاسي، مجلس النواب، مصرف ليبيا المركزي، ومؤسسات وطنية اقتصادية ليبية أخري للعمل معاً للاتفاق وتنفيذ حلول لمواجهة مشاكل ليبيا الاقتصادية، والأخذ علماً ببيان روما حول ليبيا والصادر بتاريخ 2016/11/17، والتأكيد على كل قرارات مجلس الجامعة ذات الصلة، والخاصة بالتصدير غير المشروع للبترول، وكل الإجراءات ذات الصلة، لتقوية سلطة حكومة الوفاق الوطني على المؤسسات الاقتصادية الليبية.

9- الإشادة بدور دول الجوار ودعوتها للاستمرار في تقديم الدعم لدفع مسار التسوية السياسية في ليبيا، بما يصون وحدة وسلامة أراضيها، وحماية مواطنيها، وتحقيق الأمن والاستقرار، وذلك بالتنسيق مع المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبي.

10- التأكيد على دور جامعة الدول العربية، والترويكا الثلاثية التي اقترحها الأمين العام لتنسيق جهود جامعة الدول العربية مع كلٍ من الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والترحيب بنتائج اجتماعي آلية الترويكا اللذين عُقدا بتاريخ 2016/10/25 و2017/1/21، والأخذ علماً بتوجه الترويكا المقبل لضم الاتحاد الأوروبي إلى عضويتها وتشكيل آلية رباعية تُسهم في بلورة مقاربة دولية وإقليمية متناسقة وتكاملية لمساندة المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في التعامل مع التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تواجهها.

11- الإشادة بنتائج الاجتماع الوزاري العاشر لدول جوار ليبيا الذي استضافته القاهرة بتاريخ 2017/1/21، وكذلك الاجتماعات السابقة لدول الجوار.

12- تثمين ودعم المبادرة التونسية التي أطلقها سيادة رئيس الجمهورية التونسية الباجي قائد السبسي للحل السياسي عبر الحوار الشامل والمصالحة الوطنية في ليبيا، والتي أصبحت بعد إعلان تونس الصادر عن اجتماع وزراء خارجية كل من تونس والجزائر ومصر يومي 19 و2017/2/20، مبادرة ثلاثية لدعم التسوية السياسية الشاملة في ليبيا من أجل تهيئة الظروف الملائمة لجمع مختلف الأطراف الليبية في حوارٍ وطني ليبي – ليبي برعاية الأمم المتحدة، استناداً للاتفاق السياسي الموقع في 2015/12/17 بالصخيرات، والذي يُشكل إطاراً مرجعياً للتسوية السياسية للأزمة في ليبيا.

13- دعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة والمساهمة الفعالة في تحسين الوضع الإنساني المتردي عبر تقديم المساعدات للشعب الليبي من خلال دعم خطة الاستجابة الإنسانية العاجلة التي وضعتها الأمم المتحدة لدعم ليبيا، وذلك بالتنسيق مع حكومة الوفاق الوطني.

14- الطلب إلى الأمين العام مواصلة اتصالاته ومشاوراته مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ومع مختلف الأطراف الليبية ودول الجوار الليبي، والتأكيد على تعزيز دور جامعة الدول العربية، من أجل تذليل الصعاب التي ما زالت تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي الموقع عليه في مدينة الصخيرات بالمملكة المغربية تحت رعاية الأمم المتحدة.

(ق: رقم 8121 – د.ع (147) – ج 2 – 2017/3/7)

تطورات الوضع في دولة ليبيا

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - **على مذكرة الأمانة العامة،**
  - **وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،**
  - **وعلى ما جاء بالقرار رقم 647 الصادر عن الدورة العادية (27) لمجلس الجامعة على مستوى القمة المنعقدة في نواكشوط بتاريخ 2016/7/25،**
  - **وعلى قرارات المجلس على المستوى الوزاري وآخرها القرار رقم 8121 د.ع (147) بتاريخ 2017/3/7،**
  - **وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد في عمَّان بتاريخ 2017/3/27،**
- **وإذ يؤكد مجدداً على ضرورة الالتزام باحترام وحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها، وحماية مواطنيها، والحفاظ على استقلالها السياسي وعلى رفض التدخل الخارجي والعسكري في الشأن الليبي،**

يُقـــرر

1- **التأكيد مجدداً على الالتزام باحترام وحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها وعلى رفض التدخل الخارجي أياً كان نوعه ما لم يكن بناء على طلب من المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني وبالتنسيق معه، والإعراب عن القلق البالغ إزاء تمدد أعمال الجماعات الإرهابية في ليبيا.**
2- **التأكيد على ما جاء في البيان الصادر عن الاجتماع الوزاري المشترك حول ليبيا المنعقد على هامش أعمال الدورة العادية (71) للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2016/9/22.**
3- **الدعوة إلى حل سياسي عبر الحوار الشامل والمصالحة الوطنية للأزمة في ليبيا، باعتباره السبيل الوحيد للخروج من هذه الأزمة، وتأكيد دعم المجلس للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات بتاريخ 2015/12/17، والرفض القاطع للحل العسكري لما له من تداعياتٍ سلبية على أمن واستقرار**

ليبيا.

4- التأكيد مجدداً على دعم الحوار السياسي القائم تحت رعاية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا والممثل الخاص للأمين العام لجامعة الدول العربية.

5- الدعوة إلى إلغاء التجميد على الأموال الليبية في البنوك الأجنبية وكافة الموجودات الليبية المجمدة لتخصص هذه الموارد التي هي ملك للشعب الليبي وتسخيرها لخدمته لمواجهة احتياجاته، وفي الوقت الذي يراه المجلس الرئاسي مناسباً وفقاً للفقرة (18) من القرار رقم 1970 (2011) والفقرة (20) من القرار رقم 1973 (2011) من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

6- الدعوة إلى تقديم الدعم السياسي والمادي للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبي باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة في ليبيا، والامتناع عن الدعم والتواصل مع مؤسسات موازية، ودعوة الدول إلى تقديم مساعدة عاجلة للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي، وإعادة دعم وتأهيل المؤسسات المدنية والعسكرية الوطنية والتي تعمل تحت قيادة المجلس الرئاسي، ومدها بالخبرات والأدوات اللازمة في المجالات التي يحددها المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني للاضطلاع بمسؤولياتها الملحة، وكذلك الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأخرها القرار رقم 2259 (2015)، والقرار رقم 2278 (2016).

7- الإعراب عن القلق العميق إزاء التحديات الأمنية والتهديدات الإرهابية في ليبيا، وتشجيع توحيد القوات الليبية تحت القيادة المدنية للمجلس الرئاسي كطريق وحيد لعودة الاستقرار والسلام إلى ليبيا.

8- دعوة المجلس الرئاسي، مجلس النواب، مصرف ليبيا المركزي، ومؤسسات وطنية اقتصادية ليبية أخري للعمل معاً للاتفاق وتنفيذ حلول لمواجهة مشاكل ليبيا الاقتصادية، والأخذ علماً ببيان روما حول ليبيا والصادر بتاريخ 2016/11/17، والتأكيد على كل قرارات مجلس الجامعة ذات الصلة، والخاصة بالتصدير غير

المشروع للنفط، وشددت على ضرورة تحييد المنشآت النفطية وثروات الليبيين من أي صراعاتٍ عسكرية حتى تتمكن المؤسسة الوطنية للنفط بطرابلس من الاضطلاع بكامل مسؤوليتها على كافة منشآت النفط في ليبيا، ودعم كل الإجراءات ذات الصلة لتقوية سلطة المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني على المؤسسات الاقتصادية الليبية، طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2259 الصادر في 2015/12/23.

9- الإشادة بالدور المحوري لآلية دول جوار ليبيا، باعتبار هذه الدول الأكثر تأثراً بحالة عدم الاستقرار في ليبيا، ودعوتها للاستمرار في تقديم الدعم لدفع مسار التسوية السياسية في ليبيا، برعاية الأمم المتحدة، بما يصون وحدة وسلامة أراضيها، وحماية مواطنيها، وتحقيق الأمن والاستقرار، وذلك بالتنسيق مع المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبي.

10- التأكيد على دور جامعة الدول العربية، والأخذ علماً بتوسيع الترويكا التي اقترحها الأمين العام لتكون آلية رباعية من أجل تنسيق جهود جامعة الدول العربية مع كل من الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وبالبيان المشترك الصادر عن الاجتماع الأخير لهذه الآلية بتاريخ 2017/3/18، وذلك من أجل الدفع بالجهود في إطار المسار الأممي، وتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، لمساندة المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في التعامل مع التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تواجهها.

11- الأخذ علماً بالنتائج المهمة الصادرة عن اجتماع لجنة الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوى المعنية بليبيا الذي عُقد في العاصمة الكونغولية برازافيل في 2017/1/27، وقرارها بتوسيع اللجنة لتضم في عضويتها دول جوار ليبيا في إطار الدفع بالمسار الأممي لتسوية الأزمة في هذا البلد.

12- الإشادة بنتائج الاجتماع الوزاري العاشر لآلية دول جوار ليبيا الذي استضافته القاهرة بتاريخ 2017/1/21، وكذلك الاجتماعات

السابقة لدول الجوار التي عُقدت في كلٍ من تونس والجزائر والخرطوم والقاهرة ونجامينا ونيامي ومالابو، وباستضافة الجزائر للاجتماع الحادي عشر للآلية المقرر عقده في أواخر شهر أبريل/ نيسان 2017.

13- تثمين ودعم المبادرة التونسية التي أطلقها سيادة رئيس الجمهورية التونسية الباجي قائد السبسي للحل السياسي عبر الحوار الشامل والمصالحة الوطنية في ليبيا، والتي أصبحت بعد إعلان تونس الصادر عن اجتماع وزراء خارجية كل من تونس والجزائر ومصر يومي 19 و2017/2/20، مبادرة ثلاثية لدعم التسوية السياسية الشاملة في ليبيا من أجل تهيئة الظروف الملائمة لجمع مختلف الأطراف الليبية في حوارٍ وطني ليبي – ليبي برعاية الأمم المتحدة، استناداً للاتفاق السياسي الموقع في 2015/12/17 بالصخيرات، والذي يُشكل إطاراً مرجعياً للتسوية السياسية للأزمة في ليبيا.

14- دعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة والمساهمة الفعالة في تحسين الوضع الإنساني المتردي عبر تقديم المساعدات للشعب الليبي من خلال دعم خطة الاستجابة الإنسانية العاجلة التي وضعتها الأمم المتحدة لدعم ليبيا، وذلك بالتنسيق مع حكومة الوفاق الوطني.

15- الطلب إلى الأمين العام مواصلة اتصالاته ومشاوراته مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ومع مختلف الأطراف الليبية ودول الجوار الليبي، والتأكيد على تعزيز دور جامعة الدول العربية، من أجل تذليل الصعاب التي ما زالت تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي.

(ق.ق: 682 د.ع (28) – ج 3 – 2017/3/29)

تطورات الوضع في ليبيا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى ما جاء بالقرار رقم 682 الصادر عن الدورة العادية (28) لمجلس الجامعة على مستوى القمة التي انعقدت بعمَّان – المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 2017/3/29،
  - وعلى قرارات المجلس وآخرها القرار رقم 8121 د.ع (147) على المستوى الوزاري بتاريخ 2017/3/7،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الأول لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد بتاريخ 2017/9/12،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يؤكد مجدداً على ضرورة الالتزام باحترام وحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها، وحماية مواطنيها، والحفاظ على استقلالها السياسي وعلى رفض التدخل الخارجي والعسكري في الشأن الليبي،

يُقـــرر

1- التأكيد مجدداً على الالتزام باحترام وحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها وعلى رفض التدخل الخارجي أياً كان نوعه، والإعراب عن القلق البالغ إزاء تمدد أعمال الجماعات الإرهابية في ليبيا.

2- التأكيد على ما جاء في البيان الوزاري المشترك حول ليبيا المنعقد على هامش أعمال الدورة العادية (71) للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2016/9/22.

3- الدعوة إلى حل سياسي شامل للأزمة في ليبيا، وتأكيد دعم المجلس للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات بتاريخ 2015/12/17، والترحيب بتعيين السيد غسان سلامة ممثلاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا.

4- التأكيد مجدداً على دعم الحوار السياسي القائم تحت رعاية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا والممثل الخاص للأمين العام لجامعة الدول العربية.

5- الدعوة إلى إلغاء التجميد على الأموال الليبية في البنوك الأجنبية وكافة الموجودات الليبية المجمدة لتخصص هذه الموارد التي هي ملك للشعب الليبي وتسخيرها لخدمته لمواجهة احتياجاته، وفي الوقت الذي يراه المجلس الرئاسي مناسباً وفقاً للفقرة (18) من القرار رقم 1970 (2011) والفقرة (20) من القرار رقم 1973 (2011) من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والعمل على تحسين إدارة الأصول الليبية المجمدة.

6- الدعوة إلى تقديم الدعم السياسي والمادي للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبي باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة في ليبيا، والامتناع عن الدعم والتواصل مع مؤسسات موازية، ودعوة الدول إلى تقديم مساعدة عاجلة للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي، وإعادة دعم وتأهيل المؤسسات المدنية والعسكرية الوطنية وتوحيدها، وكذلك الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأخرها القرار رقم 2259 (2015)، والقرار رقم 2278 (2016).

7- الإعراب عن القلق العميق إزاء التحديات الأمنية والتهديدات الإرهابية التي تواجهها ليبيا ودول الجوار، وتشجيع توحيد القوات الليبية تحت القيادة المدنية للمجلس الرئاسي كطريق وحيد لعودة الاستقرار والسلام إلى ليبيا، والترحيب في هذا الصدد بإعلان تحرير بنغازي من قبضة الجماعات الإرهابية، بعد أن تم تحرير سرت ومدن أخرى.

8- دعوة المجلس الرئاسي، مجلس النواب، المجلس الأعلى للدولة، مصرف ليبيا المركزي، والمؤسسات الوطنية الاقتصادية الليبية الأخرى للعمل معاً للاتفاق وتنفيذ حلول لمواجهة مشاكل ليبيا الاقتصادية، والأخذ علماً ببيان روما حول ليبيا والصادر بتاريخ 2016/11/17، والتأكيد على كل قرارات مجلس الجامعة ذات الصلة، والخاصة بالتصدير غير المشروع للبترول والمنتجات البترولية، وكل الإجراءات ذات الصلة، لتقوية سلطة حكومة الوفاق الوطني على المؤسسات الاقتصادية الليبية.

9- الإشادة بدور دول الجوار ودعوتها للاستمرار في تقديم الدعم لدفع مسار التسوية السياسية في ليبيا، بما يصون وحدة وسلامة أراضيها، وحماية مواطنيها، وتحقيق الأمن والاستقرار، وذلك بالتنسيق مع المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبي.

10- التأكيد على دور جامعة الدول العربية، واللجنة الرباعية التي اقترحها الأمين العام لتنسيق جهود جامعة الدول العربية مع كلٍ من الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والترحيب بنتائج اجتماع الآلية الرباعية الأخير الذي عُقد بتاريخ 2017/5/23 في بروكسل.

11- الإشادة بنتائج الاجتماع الوزاري الحادي عشر لدول جوار ليبيا الذي استضافته الجزائر بتاريخ 2017/5/8، وكذلك الاجتماعات السابقة لدول الجوار.

12- تثمين ودعم المبادرة التونسية التي أطلقها سيادة رئيس الجمهورية التونسية الباجي قائد السبسي للحل السياسي عبر الحوار الشامل والمصالحة الوطنية في ليبيا، والتي أصبحت بعد إعلان تونس الصادر عن اجتماع وزراء خارجية كل من تونس والجزائر ومصر يومي 19 و2017/2/20، مبادرة ثلاثية لدعم التسوية السياسية الشاملة في ليبيا من أجل تهيئة الظروف الملائمة لجمع مختلف الأطراف الليبية في حوارٍ وطني ليبي – ليبي برعاية الأمم المتحدة، استناداً للاتفاق السياسي الموقع في 2015/12/17 بالصخيرات، والذي يُشكل إطاراً مرجعياً للتسوية السياسية للأزمة في ليبيا، والأخذ علماً بما جاء في "إعلان الجزائر الوزاري لدعم التسوية السياسية الشاملة في ليبيا" الصادر عن اجتماع وزراء خارجية كل من تونس والجزائر ومصر، في الجزائر يومي 5 و2017/6/6 في هذا الشأن.

13- الإشادة بالاجتماعات التي تستضيفها جمهورية مصر العربية لتقريب وجهات النظر بين ممثلي المدن الليبية.

14- الترحيب بلقائي السيد فائز مصطفى السراج رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني والسيد خليفة بلقاسم حفتر، بتاريخ 2017/5/2 في أبو ظبى بدولة الإمارات العربية المتحدة، وبتاريخ 2017/7/25 في احدى ضواحي العاصمة الفرنسية باريس، من أجل التوصل إلى حل الأزمة السياسية.

15- الأخذ علماً بالنتائج الصادرة عن اجتماعات لجنة الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوى المعنية بليبيا التي تضم في عضويتها دول جوار ليبيا، وآخرها الاجتماع الرابع لهذه اللجنة المنعقد مؤخراً في برازافيل بتاريخ 2017/9/9.

16- دعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة والمساهمة الفعالة في تحسين الوضع الإنساني المتردي عبر تقديم المساعدات للشعب الليبي من خلال دعم خطة الاستجابة الإنسانية العاجلة التي وضعتها الأمم المتحدة لدعم ليبيا، وذلك بالتنسيق مع المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني.

17- الطلب إلى الأمين العام مواصلة اتصالاته ومشاوراته مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ومع مختلف الأطراف الليبية ودول الجوار الليبي، والتأكيد على تعزيز دور جامعة الدول العربية، من أجل تذليل الصعاب التي ما زالت تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي الموقع عليه في مدينة الصخيرات بالمملكة المغربية تحت رعاية الأمم المتحدة.

(ق: رقم 8174 – د.ع (148) – ج 3 – 2017/9/12)

البيان الصحفي

الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري

نيويورك 18/9/2017

****

عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري اجتماعه التشاوري السنوي بعد ظهر يوم الاثنين الموافق لـ18سبتمبر / أيلول 2017 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك برئاسة معالي السيد محمود علي يوسف- وزير الشؤون الخارجية و التعاون الدولي لجمهورية جيبوتي ورئيس الدورة الحالية للمجلس - وبمشاركة السادة واصحاب المعالي وزراء الخارجية العرب ومعالي السيد أحمد أبو الغيط - الأمين العام لجامعة الدول العربية.

وبعد الكلمة **الافتاحية للسيد رئيس المجلس الوزاري** للدورة (148)، استمع السادة وزراء الخارجية العرب الى **إحاطة قدمها السيد غسان سلامة – مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة الخاص الى ليبيا – ورئيس بعثة الدعم الاممية في ليبيا بشأن آخر تطورات الازمة الليبية .**

حيث جدد المجلس في هذا الخصوص دعمه وتأييده لتفعيل سبل تعزيز التحرك العربي لمتابعة تنفيذ قراراته المتعلقة بتطورات الأوضاع في ليبيا لدعم مسار عملية الانتقال السياسي السلمي، وأكّد على ضرورة قيام الدول الأعضاء بتوفير المزيد من الدعم السياسي والمعنوي والمادي للمجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني والجيش الليبي، وذلك لتمكينها من حفظ الأمن والاستقرار ومواجهة تنظيم داعش والجماعات الإرهابية، والنهوض بالمهام الملقاة على عاتقها في توفير الخدمات الأساسية وإعادة الإعمار وبناء المؤسسات العسكرية والأمنية. كما جدد المجلس التأكيد على اهمية تعزيز دور الجامعة العربية ودول الجوار في مساندة المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني ودفع مسار التسوية السياسية في ليبيا برعاية الأمم المتحدة، ومساعدة الأشقاء الليبيين على تجاوز الوضع الراهن، من خلال الدور المنوط بالممثل خاص للأمين العام للجامعة العربية في ليبيا في هذا الشأن، بهدف متابعة الأوضاع وإجراء الاتصالات مع مجلس النواب ومختلف أطراف المشهد السياسي والاجتماعي في ليبيا وكافة الأطراف الدولية المعنية بالشأن الليبي.

كما تدارس السادة الوزراء تحت البند الثاني المتعلق بالقضية الفلسطينية مختلف المستجدات اذات الصلة بتطورات الأوضاع في الشأن الفلسطيني بما في ذلك ترشيح إسرائيل لشغل مقعد غير دائم في مجلس الامن للفترة 2019-2020 و تداعياتها على الصعيد الدولي، وما يجري بشأنها

من اتصالات ومشاورات خلال أعمال الدورة (72) للجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك في ضوء القرارات التي اتخذها مجلس الجامعة على المستوى الوزراي في اجتماعه الأخير المنعقد في القاهرة بتاريخ 12/9/2016. وفي هذا الإطار، **استمع المجلس إلى مداخلة قدمها معالي الأمين العام** بشأن آخر الترتيبات المعتمدة حول التصدي لترشيح إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال للعضوية غير الدائمة في مجلس الامن للفترة 2019-2020 من قبل المجلس الوزاري في دورته العادية (148)، و اعتماده ضمن القرار رقم (8163) الذي ينص على اتخاذ كافة التدابير اللازمة للتصدي لترشيح إسرائيل لعضوية مجلس الأمن عامي 2019-2020، وأي ترشيح إسرائيلي

لأي منصب في أجهزة ولجان الأمم المتحدة. بما فيها اعتماده لخطة الامانة العامة في هذا الخصوص والمتمثة في إجراء المشاورات اللازمة مع الدول الأعضاء لتشكيل لجنة وزارية لمتابعة مسألة الحيلولة دون ترشيح إسرائيل لشغل مثل هذه المقعد الهام و الحساس في الامم المتحدة، تنفيذا للقرار الوزاري رقم 8118 د.ع (147).

كما استعرض وفي ذات الاطار المتعلق بالقضية الفسطينية **الدكتور رياض المالكي- وزير خارجية دولة فلسطين- متابعة تنفيذ قرارات مجلس الجامعة المذكورة**. داعيا المجلس الى أهمية متابعة تنفيذ القرار رقم (8163) في فقرته (21) ذات الصلة بما فيها حشد الدعم والتأييد للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الجمعية العامة، ومتابعة الجهود داخل مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وإنهاء الاحتلال، ووقف كافة الممارسات الإسرائيلية غير القانونية. و أهمية متابعة المجموعة العربية في نيويورك تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 بشأن الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني في دولة فلسطين. اضافة الى متابعتها حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة إلتزاما منها بتنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة بما فيها قرار مجلس الامن (181). و من ناحية أخرى اشار الوزير الفلسطيني الى آخر التطورات و الانباء الوادرة حول نجاح الجهود المصرية في تحقيق انفراجة في موضوع المصالحة الفلسطينية و قيام حركة حماس بحل اللجنة الادارية بقطاع غزة حيث وجه الشكر الى مصر على جهودها، معربا عن التطلع الى طي هذه الصفحة من الانقسام الفلسطيني التي دامت عشر سنوات.

هذا وتداول المجلس حول خطوات التحرك العربي المقبل بشأن تطورات القضية الفلسطينية، وشكر جهود المتابعة والتنسيق المتواصلين على قدم وساق داخل المجموعة العربية في نيويورك بشأن قطع الطريق على إسرائيل للفوز بالمقعد غير الدائم في مجلس الامن للفترة 2019-2020 خلال الانتخابات السرية للجمعية العامة المزمع عقدها في شهر يونيو/ حزيران 2018. **حيث شدد المجلس** في ذات الاطار على أهمية إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية وفق جدول زمني محدد، وإلى تكليف المجموعة العربية في نيويورك بمتابعة هذا الموضوع مع العضوين العربيين بمجلس الأمن (مصر) حاليا و(الكويت) اعتبارا من يناير 2018. بالاضافة الى حشد الدعم والتأييد الدوليين للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الجمعية العامة،

وكافة التحركات الأخرى التي تسعى لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة وكافة الأراضي العربية المحتلة .

كما شدد المجلس و في ذات السياق على تنفيذ قراراته ذات الصلة للدورة (148)- وفي مقدمتها القرار رقم (8172) الوارد تحت البند المعنون " مواجهة الاستهداف الإسرائيلي للقضية الفلسطينية والأمن القومي العربي في القارة الأفريقية " وأهمية تعزيز و تنسيق جهود الشراكة العربية الافريقية في هذا الخصوص. مجددا دعوته الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية الى اهمية استمرار تكليف مجالس السفراء العرب وبعثات الجامعة العربية في الدول الأفريقية بمتابعة هذه المسألة وتداعياتها على القضية الفلسطينية، ورفع تقارير وتوصيات دورية في هذا الشأن إلى مجلس الجامعة.

وتحت بند ما يستجد من أعمال ألقى مندوب العراق رسالة بالنيابة عن وزير خارجية جمهورية العراق الذي تعذر عليه حضور الاجتماع لتأخر وصوله الى نيويورك، تضمنت توجيه العراق شكره الى مجلس الجامعة على موقفه الداعم لوحدة العراق على النحو الذي جسده قرار مجلس الجامعة رقم (8178) الصادر في دورته العادية (148) بتاريخ 12/9/2017 بالقاهرة، مثمنا مختلف مواقف المجلس والدول الاعضاء في هذا الخصوص.

تطورات الوضع في ليبيا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى ما جاء بالقرار رقم 682 الصادر عن الدورة العادية (28) لمجلس الجامعة على مستوى القمة التي انعقدت بعمَّان – المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 2017/3/29،
  - وعلى قرارات المجلس وآخرها القرار رقم 8174 د.ع (148) بتاريخ 2017/9/12،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

يُقـــرر

1- التأكيد مجدداً على الالتزام بوحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها وعلى رفض التدخل الخارجي أياً كان نوعه ودعم الجهود والتدابير التي يتخذها المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني لحفظ الأمن وتقويض نشاط الجماعات الإرهابية، وبسط سيادة الدولة على كامل أراضيها، وحماية حدودها والحفاظ على مواردها ومقدراتها.

2- الدعوة إلى حل سياسي شامل للأزمة في ليبيا، وتأكيد دعم المجلس للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي الموقع في مدينة الصخيرات بتاريخ 2015/12/17 والترحيب بالاستراتيجية وخطة العمل التي أعدتها الأمم المتحدة والتي عرضها الممثل الخاص للأمين العام السيد غسان سلامة لحل الأزمة في ليبيا واستكمال المرحلة الانتقالية من خلال الاستحقاقات السياسية والدستورية والانتخابية في اطار تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي وبما يؤدي إلى إنهاء حالة الانقسام في ليبيا وتعزيز الثقة بين الأطراف الليبية، والإشادة في الخصوص بالإجراءات المتخذة من قِبَل المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني بشأن الاستعداد لتنظيم الانتخابات وإعلان المفوضية العليا للانتخابات بدء عملية تسجيل الناخبين وتحديث السجل الانتخابي.

3- التأكيد مجدداً على دعم الحوار السياسي القائم تحت رعاية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، والترحيب بانعقاد جلسات الحوار السياسي بتاريخ 2017/9/26 بالجمهورية التونسية تحت رعاية الأمم المتحدة، وبما تم التوصل إليه من نتائج ودعوة

لجنتي الحوار عن مجلس النواب ومجلس الدولة إلى تحمل مسؤوليتهما التاريخية أمام الشعب الليبي لاستكمال جلسات الحوار لمناقشة تعديل الاتفاق السياسي كأولى الخطوات نحو إنجاز الاستحقاقات السياسية والدستورية.

4- الدعوة إلى تحسين إدارة المجمد من الأصول والأموال الليبية في البنوك الأجنبية وكافة الموجودات الليبية وبما يضمن استفادة الشعب الليبي منها وتسخيرها لخدمته لمواجهة احتياجاته، وذلك بالتنسيق مع المجلس الرئاسي وفقاً للفقرة (18) من القرار رقم 1970 (2011) والفقرة (20) من القرار رقم 1973 (2011) من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ودعم مساعي دولة ليبيا لتعديل تلك القرارات بما يُمكنها من ذلك.

5- الدعوة إلى تقديم الدعم السياسي والمادي للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبي باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة في ليبيا، والامتناع عن الدعم والتواصل مع مؤسسات موازية، ودعوة الدول إلى تقديم مساعدة عاجلة للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي، وإعادة دعم وتأهيل المؤسسات المدنية والعسكرية الوطنية وتوحيدها، وكذلك الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وآخرها القرار رقم 2259 (2015) والقرار رقم 2278 (2016).

6- الإعراب عن القلق البالغ إزاء التحديات الأمنية والتهديدات الإرهابية التي تواجهها ليبيا ودول الجوار، وخاصةً خلال الفترة الأخيرة، وفي هذا الصدد يدين المجلس الهجوم الإرهابي الذى وقع بتاريخ 2017/10/3 داخل مجمع المحاكم بمدينة مصراتة الليبية، والتفجير الإرهابي الذي وقع بالقرب من مسجد بيعة الرضوان بحي السلماني بمدينة بنغازي الليبية بتاريخ 2018/1/23، والتفجير الإرهابي الذى استهدف مسجد سعد بن عبادة بحي البركة بمدينة بنغازي بتاريخ 2018/2/10، والتي تُمثل جميعها جرائم إرهابية بحق المواطنين الآمنين خلَّفت عشرات الشهداء والجرحى والمصابين، والتأكيد مجدداً على وقوف المجلس وجامعة الدول العربية إلى جانب الشعب الليبي ومساندته بكل جهد يرمي إلى القضاء على نشاط الجماعات الإرهابية التي تهدد أمن واستقرار ليبيا.

7- دعوة المجلس الرئاسي، ومجلس النواب، والمجلس الأعلى للدولة، ومصرف ليبيا المركزي، والمؤسسات الوطنية الاقتصادية الليبية الأخرى للعمل معاً للاتفاق وتنفيذ حلول لمواجهة مشاكل ليبيا الاقتصادية، والأخذ علماً ببيان روما حول ليبيا والصادر بتاريخ 2016/11/17، وتأكيد الالتزام بكافة قرارات مجلس الجامعة ذات الصلة، المتعلقة برفض وإدانة التصدير غير المشروع للنفط والمنتجات النفطية، ودعم كافة الإجراءات الكفيلة بتعزيز سلطة حكومة الوفاق الوطني على المؤسسات الاقتصادية الليبية.

8- الإعراب عن بالغ القلق إزاء التطورات التي يشهدها الجنوب الليبي وما صاحبها من أعمال عنف وقتل وانخراط أطراف خارجية في تأجيج الصراع، بما يُسهم في خلق بيئة حاضنة

للإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، ودعوة هذه الأطراف بالكف عن التدخل في الشأن الليبي.

9- التأكيد على دور جامعة الدول العربية واللجنة الرباعية التي اقترحها الأمين العام لتنسيق جهود جامعة الدول العربية مع كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، والترحيب بنتائج اجتماعها الأخير الذى عُقد على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2017/9/21 والتأكيد مجدداً على نتائج اجتماعها الرابع الذي عُقد في بروكسل – بلجيكا بتاريخ 2017/5/23.

10- الإشادة بدور دول الجوار الليبي ودعوتها للاستمرار في تقديم الدعم لدفع مسار التسوية السياسية في ليبيا، بما يصون وحدة وسلامة أراضيها، وحماية مواطنيها، وتحقيق الأمن والاستقرار، وذلك بالتنسيق مع المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني.

11- الترحيب بنتائج الاجتماع التنسيقي الرابع لوزراء خارجية تونس والجزائر ومصر الذي عُقد في تونس بتاريخ 2017/12/17، وما تم التأكيد عليه ببقاء الاتفاق السياسي الموقع في مدينة الصخيرات المغربية بتاريخ 2015/12/17 المرجعية الوحيدة للحل السياسي في ليبيا، وذلك في اطار المبادرة التونسية التي أطلقها سيادة رئيس الجمهورية التونسية الباجي قائد السبسي للحل السياسي عبر الحوار الشامل والمصالحة الوطنية في ليبيا والتي أصبحت لاحقاً مبادرة ثلاثية لدعم التسوية السياسية الشاملة في ليبيا من أجل تهيئة الظروف الملائمة لجمع مختلف الأطراف الليبية في حوار وطني ليبي – ليبي برعاية الأمم المتحدة استناداً إلى الاتفاق السياسي الليبي (الصخيرات 2015/12/17).

12- الترحيب بالاجتماعات التي تستضيفها جمهورية مصر العربية الهادفة إلى بحث توحيد المؤسسة العسكرية، والتأكيد في الخصوص على تشجيع توحيد القوات الليبية تحت القيادة المدنية للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني كطريق وحيد لعودة الاستقرار والسلام إلى ليبيا، والإشادة كذلك بالاجتماعات التي استضافتها القاهرة لتقريب وجهات النظر بين ممثلي المدن الليبية.

13- الأخذ علماً بالنتائج الصادرة عن اجتماعات لجنة الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوى المعنية بليبيا والتي تضم في عضويتها دول جوار ليبيا، وآخرها الاجتماع الخامس لهذه اللجنة المنعقد في أديس أبابا على هامش اجتماعات الدورة 30 لقمة الاتحاد الأفريقي (28 و2018/1/29).

14- دعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة والمساهمة الفعالة في تحسين الوضع الإنساني في ليبيا من خلال خطة الاستجابة الإنسانية العاجلة التي وضعتها الأمم المتحدة لدعم ليبيا وذلك بالتنسيق وتحت إشراف المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني.

15- الطلب إلى الأمين العام مواصلة اتصالاته ومشاوراته مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ومع مختلف الأطراف الليبية ودول الجوار الليبي والتأكيد على تعزيز دور جامعة الدول العربية، من أجل تذليل الصعاب التي مازالت تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي الموقع عليه بمدينة الصخيرات المغربية تحت رعاية الأمم المتحدة.

(ق: رقم 8239 - د.ع (149) - ج 2 - 2018/3/7)

تطورات الوضع في دولة ليبيا

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى ما جاء بالقرار رقم 682 الصادر عن الدورة العادية (28) لمجلس الجامعة على مستوى القمة التي انعقدت بعمَّان – المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 2017/3/29،
  - وعلى قرارات المجلس على المستوى الوزاري وآخرها القرار رقم 8239 د.ع (149) بتاريخ 2018/3/7،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذى عُقد في الرياض بتاريخ 2018/4/12،

يُقـر ر

1- التأكيد مجدداً على الالتزام بوحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها وعلى رفض التدخل الخارجي أياً كان نوعه ودعم الجهود والتدابير التي يتخذها المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني لحفظ الأمن وتقويض نشاط الجماعات الإرهابية، وبسط سيادة الدولة على كامل أراضيها، وحماية حدودها والحفاظ على مواردها ومقدراتها.

2- الدعوة إلى حل سياسي شامل للأزمة في ليبيا، وتأكيد دعم المجلس للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي الموقع في مدينة الصخيرات بتاريخ 2015/12/17 والترحيب بالاستراتيجية وخطة العمل التي أعدتها الأمم المتحدة والتي عرضها الممثل الخاص للأمين العام السيد غسان سلامة لحل الأزمة في ليبيا واستكمال المرحلة الانتقالية من خلال الاستحقاقات السياسية والدستورية والانتخابية في اطار تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي وبما يؤدي إلى إنهاء حالة الانقسام في ليبيا وتعزيز الثقة بين الأطراف الليبية، والإشادة في الخصوص بالإجراءات المتخذة من قِبَل المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني بشأن الاستعداد لتنظيم الانتخابات وإعلان المفوضية العليا للانتخابات بدء عملية تسجيل الناخبين وتحديث السجل الانتخابي.

3- التأكيد مجدداً على دعم الحوار السياسي القائم تحت رعاية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، والترحيب بانعقاد جلسات الحوار السياسي بتاريخ 2017/9/26 بالجمهورية التونسية تحت رعاية الأمم المتحدة، وبما تم التوصل إليه من نتائج ودعوة لجنتي الحوار عن مجلس النواب ومجلس الدولة إلى تحمل مسؤوليتهما التاريخية أمام الشعب الليبي لاستكمال جلسات الحوار لمناقشة تعديل الاتفاق السياسي كأولى الخطوات نحو إنجاز الاستحقاقات السياسية والدستورية.

4- الدعوة إلى تحسين إدارة المجمد من الأصول والأموال الليبية في البنوك الأجنبية وكافة الموجودات الليبية وبما يضمن استفادة الشعب الليبي منها وتسخيرها لخدمته لمواجهة احتياجاته، وذلك بالتنسيق مع المجلس الرئاسي وفقاً للفقرة (18) من القرار رقم 1970 (2011) والفقرة (20) من القرار رقم 1973 (2011) من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ودعم مساعي دولة ليبيا لتعديل تلك القرارات بما يُمكنها من ذلك.

5- الدعوة إلى تقديم الدعم السياسي والمادي للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبي باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة في ليبيا، والامتناع عن الدعم والتواصل مع مؤسسات موازية، ودعوة الدول إلى تقديم مساعدة عاجلة للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي، وإعادة دعم وتأهيل المؤسسات المدنية والعسكرية الوطنية وتوحيدها، وكذلك الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وآخرها القرار رقم 2259 (2015) والقرار رقم 2278 (2016).

6- الإعراب عن القلق البالغ إزاء التحديات الأمنية والتهديدات الإرهابية التي تواجهها ليبيا ودول الجوار، وخاصةً خلال الفترة الأخيرة، وفي هذا الصدد يدين المجلس الهجوم الإرهابي الذى وقع بتاريخ 2017/10/3 داخل مجمع المحاكم بمدينة مصراتة الليبية، والتفجير الإرهابي الذي وقع بالقرب من مسجد بيعة الرضوان بحي السلماني بمدينة بنغازي الليبية بتاريخ 2018/1/23، والتفجير الإرهابي الذى استهدف مسجد سعد بن عبادة بحي البركة بمدينة بنغازي بتاريخ 2018/2/10، والتي تُمثل جميعها جرائم إرهابية بحق المواطنين الآمنين خلَّفت عشرات الشهداء والجرحى والمصابين، والتأكيد مجدداً على وقوف المجلس وجامعة الدول العربية إلى جانب الشعب الليبي ومساندته بكل جهد يرمي إلى القضاء على نشاط الجماعات الإرهابية التي تهدد أمن واستقرار ليبيا.

7- دعوة المجلس الرئاسي، ومجلس النواب، والمجلس الأعلى للدولة، ومصرف ليبيا المركزي، والمؤسسات الوطنية الاقتصادية الليبية الأخرى للعمل معاً للاتفاق وتنفيذ حلول لمواجهة مشاكل ليبيا الاقتصادية، والأخذ علماً ببيان روما حول ليبيا والصادر بتاريخ 2016/11/17، وتأكيد الالتزام بكافة قرارات مجلس الجامعة ذات الصلة، المتعلقة برفض

وإدانة التصدير غير المشروع للنفط والمنتجات النفطية، ودعم كافة الإجراءات الكفيلة بتعزيز سلطة حكومة الوفاق الوطني على المؤسسات الاقتصادية الليبية.

8- الإعراب عن بالغ القلق إزاء التطورات التي يشهدها الجنوب الليبي وما صاحبها من أعمال عنف وقتل وانخراط أطراف خارجية في تأجيج الصراع، بما يُسهم في خلق بيئة حاضنة للإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، ومطالبة هذه الأطراف بالكف عن التدخل في الشأن الليبي.

9- التأكيد على دور جامعة الدول العربية واللجنة الرباعية التي اقترحها الأمين العام لتنسيق جهود جامعة الدول العربية مع كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، والترحيب بنتائج اجتماعها الأخير الذى عُقد على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2017/9/21 والتأكيد مجدداً على نتائج اجتماعها الرابع الذي عُقد في بروكسل – بلجيكا بتاريخ 2017/5/23.

10- الإشادة بدور دول الجوار الليبي ودعوتها للاستمرار في تقديم الدعم لدفع مسار التسوية السياسية في ليبيا، بما يصون وحدة وسلامة أراضيها، وحماية مواطنيها، وتحقيق الأمن والاستقرار، وذلك بالتنسيق مع المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني.

11- الترحيب بنتائج الاجتماع التنسيقي الرابع لوزراء خارجية تونس والجزائر ومصر الذي عُقد في تونس بتاريخ 2017/12/17، وما تم التأكيد عليه ببقاء الاتفاق السياسي الموقع في مدينة الصخيرات المغربية بتاريخ 2015/12/17 المرجعية الوحيدة للحل السياسي في ليبيا، وذلك في اطار المبادرة التونسية التي أطلقها سيادة رئيس الجمهورية التونسية الباجي قائد السبسي للحل السياسي عبر الحوار الشامل والمصالحة الوطنية في ليبيا والتي أصبحت لاحقاً مبادرة ثلاثية لدعم التسوية السياسية الشاملة في ليبيا من أجل تهيئة الظروف الملائمة لجمع مختلف الأطراف الليبية في حوار وطني ليبي – ليبي برعاية الأمم المتحدة استناداً إلى الاتفاق السياسي الليبي (الصخيرات 2015/12/17).

12- الترحيب بالاجتماعات التي تستضيفها جمهورية مصر العربية الهادفة إلى بحث توحيد المؤسسة العسكرية، والتأكيد في الخصوص على تشجيع توحيد القوات الليبية تحت القيادة المدنية للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني كطريق وحيد لعودة الاستقرار والسلام إلى ليبيا، والإشادة كذلك بالاجتماعات التي استضافتها القاهرة لتقريب وجهات النظر بين ممثلي المدن الليبية.

13- الأخذ علماً بالنتائج الصادرة عن اجتماعات لجنة الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوى المعنية بليبيا والتي تضم في عضويتها دول جوار ليبيا، وآخرها الاجتماع الخامس لهذه اللجنة

المنعقد في أديس أبابا على هامش اجتماعات الدورة 30 لقمة الاتحاد الأفريقي (28 و2018/1/29).

14- دعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة والمساهمة الفعالة في تحسين الوضع الإنساني في ليبيا من خلال خطة الاستجابة الإنسانية العاجلة التي وضعتها الأمم المتحدة لدعم ليبيا وذلك بالتنسيق وتحت إشراف المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني.

15- الطلب إلى الأمين العام مواصلة اتصالاته ومشاوراته مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ومع مختلف الأطراف الليبية ودول الجوار الليبي والتأكيد على تعزيز دور جامعة الدول العربية، من أجل تذليل الصعاب التي مازالت تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي الموقع عليه بمدينة الصخيرات المغربية تحت رعاية الأمم المتحدة.

(ق.ق: 715 د.ع (29) – 2018/4/15)

تطورات الوضع في ليبيا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - على تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى ما جاء بالقرار رقم 715 الصادر عن الدورة العادية (29) لمجلس الجامعة على مستوى القمة التي انعقدت بالظهران – المملكة العربية السعودية بتاريخ 2018/4/15،
  - وعلى قرارات المجلس وآخرها القرار رقم 8239 د.ع (149) بتاريخ 2018/3/7،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

يُقـــر ر:

1- التأكيد مجددًا على الالتزام بوحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها وعلى رفض التدخل الخارجي أيًا كان نوعه ودعم الجهود والتدابير التي يتخذها المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني لحفظ الأمن وتقويض نشاط الجماعات الإرهابية، وبسط سيادة الدولة على كامل أراضيها، وحماية حدودها والحفاظ على مواردها ومقدراتها.

2- الدعوة إلى حل سياسي شامل للأزمة في ليبيا، وتأكيد دعم المجلس للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي الموقع في مدينة الصخيرات بتاريخ 2015/12/17، باعتباره المرجعية الوحيدة للتسوية السياسية في ليبيا والترحيب مجددًا بإستراتيجية وخطة العمل التي أعدتها الأمم المتحدة والتي عرضها الممثل الخاص للأمين العام السيد غسان سلامة لحل الأزمة في ليبيا، ودعوة مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة على الالتزام بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بداية بالإسراع في عقد جلسة مجلس النواب لإقرار مشروع قانون الاستفتاء على الدستور وصولاً إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أقرب وقت ممكن.

3- التأكيد مجددًا علي ضرورة الالتزام بمخرجات الحوار السياسي الذي تم برعاية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، وفي هذا الصدد يدعو المجلس مجلسي النواب والدولة إلى تحمل مسؤوليتهما التاريخية أمام الشعب الليبي والإسراع في الاتفاق على الأطر القانونية لتوحيد كافة مؤسسات الدولة السيادية العسكرية والاقتصادية، وصولاً إلى إنهاء حالة الانقسام وتحقيق الاستقرار في ليبيا.

4- الدعوة إلى تحسين إدارة المجمد من الأصول والأموال الليبية في البنوك الأجنبية وكافة الموجودات الليبية وبما يضمن استفادة الشعب الليبي منها وتسخيرها لخدماته لمواجهة احتياجاته، وذلك بالتنسيق مع المجلس الرئاسي وفقًا للفقرة (18) من القرار رقم 1970 (2011) والفقرة (20) من القرار رقم 1973 (2011) من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ودعم مساعي دولة ليبيا لتعديل تلك القرارات أو تفسيرها بما يمكنها من ذلك.

5- الاستمرار في تقديم الدعم السياسي والمادي للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبي باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة في ليبيا والعمل علي تذليل الصعاب التي تواجهها في سبيل أدائها لمهامها، والامتناع عن الدعم والتواصل مع مؤسسات موازية، ودعوة الدول إلى تقديم مساعدة عاجلة للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي، وإعادة دعم وتأهيل المؤسسات المدنية والعسكرية الوطنية وتوحيدها، وكذلك الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وآخرها القرار رقم 2259 (2015) والقرار رقم 2278 (2016).

6- الإعراب عن القلق البالغ إزاء التحديات الأمنية والتهديدات الإرهابية التي تواجهها ليبيا ودول الجوار، وخاصة خلال الفترة الأخيرة، وفى هذا الصدد يدين المجلس الهجوم الإرهابي الذي استهدف مقر المفوضية العليا للانتخابات في طرابلس بتاريخ 2018/5/2 والذي يعد محاولة لمنع انجاز الاستحقاقات الدستورية وتقويض الجهود الهادفة لتحقيق الاستقرار في ليبيا، وكذلك الهجمات الإرهابية التي طالت مختلف المدن الليبية خلال الفترة الماضية، وآخرها الهجوم الغادر الذي استهدف المؤسسة الوطنية للنفط بالعاصمة طرابلس بتاريخ 2018/9/10 وكذلك التفجير الذي وقع في شارع جمال عبد الناصر بمدينة بنغازي بتاريخ 2018/5/25، والهجوم على بوابة كعام الأمنية بتاريخ 2018/8/23 وما حدث مؤخرًا من قيام مجموعات مسلحة خارجة عن القانون باستهداف ضواحي العاصمة طرابلس بالأسلحة الثقيلة وسط الأحياء السكنية الآمنة مما أدي إلى مقتل أكثر من 60 شخصًا أغلبهم من الأطفال مع سقوط المئات من الجرحي ونزوح العشرات من العائلات مما زاد من معدل النازحين وهذه تمثل جميعها جرائم إرهابية بحق المواطنين الآمنين، تدعونا إلي التأكيد مجددًا على وقوف المجلس وجامعة الدول العربية إلى جانب الشعب الليبي ومساندتهما لكل جهد يرمي إلى القضاء على نشاط الجماعات الإرهابية التي تهدد أمن واستقرار ليبيا، ويعمل على الحفاظ على السلم والأمن المجتمعي.

7- حث مجلس الأمن على رفع الحظر المفروض على تصدير الأسلحة إلى ليبيا جزئيًا لضمان تجهيز الحرس الرئاسي وقوات مكافحة الإرهاب وخفر السواحل وحماية الحدود تحت إشراف المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني.

8- يثمن المجلس ما جاء في إحاطة المبعوث الأممي إلى ليبيا السيد / غسان سلامة أمام مجلس الأمن بتاريخ 2018/09/05 " إن الموقف الموحد والحاسم والصريح لأعضاء مجلس الأمن هو ما يحتاج الليبيون سماعه إذا ما أريد لمواطني هذا البلد أن ينعموا بالسلام والهدوء اللذين يتوق إليهما ".

9- دعوة المجلس الرئاسي، مجلس النواب، المجلس الأعلى للدولة، مصرف ليبيا المركزي، والمؤسسات الوطنية الاقتصادية الليبية الأخرى للعمل معًا للاتفاق وتنفيذ حلول لمواجهة مشاكل ليبيا الاقتصادية، والأخذ علمًا ببيان روما حول ليبيا الصادر بتاريخ 2016/11/17.

10- إدانة الاعتداءات المتكررة على الموانئ والمرافق النفطية الليبية، والتأكيد على ضرورة الالتزام بكافة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي ومجلس الجامعة المتعلقة برفض وإدانة التصدير غير المشروع للنفط والمنتجات النفطية، وكذلك التأكيد على اعتبار المؤسسة الوطنية للنفط ومقرها العاصمة طرابلس الكيان الشرعي الوحيد المسؤول عن إدارة النفط وفق الآليات والقوانين المعمول بها، ودعم كافة الإجراءات الكفيلة بتعزيز سلطة حكومة الوفاق الوطني على المؤسسات الاقتصادية الليبية وتوحيدها.

11- التأكيد على دور جامعة الدول العربية واللجنة الرباعية التي اقترحها الأمين العام لتنسيق جهود جامعة الدول العربية مع كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، والترحيب بنتائج الاجتماع الرابع للآلية الرباعية الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة بالقاهرة بتاريخ 2018/4/30.

12- الإشادة بدور دول الجوار الليبي ودعوتها للاستمرار في تقديم الدعم لدفع مسار التسوية السياسية في ليبيا، بما يصون وحدة وسلامة أراضيها، وحماية مواطنيها، وتحقيق الأمن والاستقرار، وذلك بالتنسيق مع المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، والترحيب في هذا الإطار باستضافة السودان للاجتماع الوزاري المقبل لدول الجوار الليبي، وكذلك الإشادة بجهود الدول العربية سواءًا تلك التي قامت برعاية اجتماعات الحوار الليبي-الليبي أو التي شاركت في الاجتماعات الهادفة للتوصل إلى التسوية السياسية للأزمة في ليبيا.

13- الترحيب مجددًا بنتائج الاجتماعات التنسيقية لوزراء خارجية تونس والجزائر ومصر وآخرها الاجتماع المنعقد بالجزائر في 21 مايو/ أيار 2018، وذلك في إطار المبادرة التونسية التي أطلقها سيادة رئيس الجمهورية التونسية محمد الباجي قائد السبسي للحل السياسي عبر الحوار الشامل والمصالحة الوطنية في ليبيا والتي أصبحت لاحقًا مبادرة ثلاثية لدعم التسوية السياسية الشاملة في ليبيا من أجل تهيئة الظروف الملائمة لجمع مختلف

الأطراف الليبية في حوار وطني ليبي- ليبي برعاية الأمم المتحدة استنادًا إلى الاتفاق السياسي الليبي (الصخيرات 2015/12/17).

14- الترحيب بالاجتماعات التي تستضيفها جمهورية مصر العربية الهادفة إلى بحث توحيد المؤسسة العسكرية، والتأكيد في الخصوص علي تشجيع توحيد القوات الليبية تحت القيادة المدنية للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني كطريق وحيد لعودة الاستقرار والسلام إلى ليبيا، والإشادة كذلك بالاجتماعات التي استضافتها القاهرة لتقريب وجهات النظر بين ممثلي المدن الليبية.

15- الأخذ علمًا بالنتائج الصادرة عن اجتماعات لجنة الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوي المعنية بليبيا والتي تضم في عضويتها دول جوار ليبيا، والتي كان آخرها الاجتماع الوزاري المنعقد في أديس أبابا بتاريخ 2018/4/17

16- دعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة والمساهمة الفعالة في تحسين الوضع الإنساني في ليبيا من خلال خطة الاستجابة الإنسانية العاجلة التي وضعتها الأمم المتحدة لدعم ليبيا وذلك بالتنسيق وتحت إشراف المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني.

17- الطلب إلى الأمين العام مواصلة اتصالاته ومشاوراته مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ومع مختلف الأطراف الليبية ودول الجوار الليبي والتأكيد على تعزيز دور جامعة الدول العربية، من أجل تذليل الصعاب التي مازالت تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي الموقع عليه بمدينة الصخيرات المغربية تحت رعاية الأمم المتحدة.

(ق: رقم 8292 - د.ع (150) - ج 3 - 2018/9/11)

جامعة الدول العربية
مكتب الوفد الدائم لدى الأمم المتحدة
866 United Nations Plaza, Suite 494,
New York, NY 10017

البيان الختامي الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري
نيويورك 2018/9/24

عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري اجتماعه التشاوري السنوي بعد ظهر يوم الاثنين 24 أيلول/ سبتمبر 2018 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك برئاسة معالي السيد/الدرديري محمد أحمد الدخيري - وزير خارجية جمهورية السودان - رئيس الدورة الحالية للمجلس وبمشاركة السادة أصحاب المعالي وزراء الخارجية العرب ورؤساء الوفود ومعالي السيد أحمد أبو الغيط - الأمين العام للجامعة.

تدارس السادة الوزراء مختلف المستجدات المتعلقة بتطورات الأوضاع في المنطقة العربية، وما يدور بشأنها من اتصالات ومشاورات خلال أعمال الدورة 73 للجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك على ضوء ما اتخذه مجلس الجامعة من قرارات في اجتماعه الأخير في القاهرة بتاريخ 2018/9/11.

وفي هذا الإطار، استمع المجلس إلى إحاطة من معالي السيد وزير خارجية دولة فلسطين وكذلك إلى عرض قدمه معالي السيد وزير خارجية ليبيا حول آخر المستجدات، بالإضافة إلى عرض قدمه مندوب المملكة العربية السعودية حول التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية، وعرض قدمه مندوب مصر حول مقرر الدعوة لمؤتمر تفاوضي في عام 2019 لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، فضلاً عن عرض قدمه الأمين العام للجامعة حول المواقف العربية من الترشيحات المختلفة لمناصب بالأمم المتحدة.

اتفق السادة الوزراء مع ما طرحه وزير خارجية فلسطين من ضرورة الاستمرار في الدفع نحو حراك عربي وأممي مشترك لمواجهة السياسات المتسلطة للإدارة الأمريكية الحالية والتي تدعم التوجهات الإسرائيلية المتطرفة فيما يتعلق بقضايا محورية على رأسها قضايا القدس واللاجئين، كذا التصدي للإنذارات الأخيرة بإزالة خان الأحمر لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، مشددين على دعمهم لتوجه القيادة الفلسطينية لحماية الشعب الفلسطيني وللتوصل لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أساس حل الدولتين، إنطلاقاً من مبادرة السلام العربية وأخذاً في الحسبان مبادرة الرئيس أبو مازن أمام مجلس الأمن في شباط/فبراير من هذا العام وكافة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

أكد السادة الوزراء على معارضة الدول العربية القوية للقرار المتوقع صدوره خلال أيام بالسماح للمصلين اليهود بالصلاة في المسجد الأقصى، مشددين على أهمية اتخاذ مجلس الأمن لموقف واضح وقوي وصريح لتفادي تكرار ما حدث للحرم الإبراهيمي في الخليل، وأكدوا على أهمية التعامل الفعال مع الأزمة الكبيرة التي تمر بها الأونروا بعد حجب التمويل الأمريكي وعلى الحاجة إلى استمرار الجهود العربية والدولية لدعم أنشطتها مادياً، أسوة بالدعم الذي قدمته بعض الدول العربية في قمة القدس، وشددوا في هذا الصدد على أهمية إنجاح الحدث الجانبي الذي سيعقد يوم 2018/9/27 بالتنسيق مع السويد واليابان وغيرها من الدول الفاعلة لتعزيز التعامل الدولي مع أزمة تمويل الوكالة.

أكد السادة الوزراء على الأهمية الخاصة للتنسيق مع القوى الدولية المعارضة لهذه التوجهات الجديدة غير الشرعية، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، وتوجيه الشكر لها على مواقفها الداعمة، وعلى تكثيف الاتصالات مع المجموعات الإقليمية والسياسية والدول الداعمة للقضية الفلسطينية ومع أعضاء مجلس الأمن الحاليين والقادمين والمبعوثين الخاصين لدعم الموقف الفلسطيني ولحشد الدعم المادي اللازم للأونروا.

فيما يتعلق بمجريات الأزمة الليبية، شدد وزير خارجية ليبيا على أهمية دور مجلس الأمن في إعطاء دفعة قوية لجهود التسوية، بما في ذلك فرض عقوبات على الميليشيات التي تعيق التوصل للتسوية، ، مستعرضاً الجهود الدولية المكثفة التي تقوم بها القوى الدولية وآخرها الاجتماع الذي دعت له فرنسا اليوم بمشاركة الدول العربية والجامعة العربية.

فيما يتعلق بمجريات الأزمة السورية تداول الوزراء في مسألة الدور العربي في الأزمة السورية ومستقبلها، وأكدت مداخلات الوزراء وجود توافق حول أهمية تعزيز ذلك الدور في المرحلة المقبلة، خاصة على ضوء الثوابت العربية المعروفة فيما يتعلق بالوضع في سوريا، مشددين على أهمية الدور العربي في التعامل مع الملف السوري وفي الحفاظ على سيادة واستقلال ووحدة الأرضي السورية. كما إنتهى النقاش إلى ضرورة إستمرار تبادل الرأي بين الوزراء بهدف الوصول إلى المنهج الأمثل لتناول الأزمة السورية والتأثير على مجرياتها.

وفيما يخص التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية، اتفق الوزراء على أهمية استثمار المناقشات التي ستجري في الجلسة الخاصة لمجلس الأمن هذا الأسبوع، والتي ستكون إيران وسلوكياتها أحد محاورها، وعلى تفويض الكويت العضو العربي بالمجلس لإيضاح حدة هذه التدخلات وآثارها الإقليمية السلبية، وعلى التصدي بقوة للتدخلات الإقليمية الأخرى في الدول العربية، وعلى رأسها التدخلات التركية في الأراضي العراقية، وذلك تنفيذاً للقرارات الصادرة عن اجتماعات المجلس الوزاري للجامعة بالقاهرة.

أيد السادة الوزراء الاستراتيجية التي طرحتها المجموعة العربية للترويج لمشروع مقرر حول عقد مؤتمر دولي لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل بالشرق الأوسط عام 2019، بما في ذلك تكثيف الاتصالات على مستوى الخبراء والمندوبين الدائمين والوزراء، للعمل على إقرار هذا المشروع والدفع نحو وضع الدول الثلاث المودع لديها معاهدة حظر الانتشار النووي أمام مسؤولياتها.

قدم الأمين العام للجامعة عرضاً حول عدداً من الأسس والمحددات التي ينبغي اتخاذها أساساً لتقييم الترشيحات المقدمة من الدول المختلفة لعضوية الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة، وعلى رأسها مجلس الأمن، وذلك بناء على دراسة عملية أعدتها الأمانة العامة في هذا الصدد، حيث اتفق الوزراء على أهمية أخذ مواقف الدول المختلفة من القضايا العربية كأساس للسعي لاتخاذ مواقف موحدة إزاء ترشيحاتها لهذه الأجهزة، وبحيث يتم دعم الدول الداعمة للقضايا والمواقف العربية.

وختاماً أتفق السادة الوزراء على أهمية استمرار التشاور الوثيق والتنسيق الفعال بين الوفود العربية على مستوى المندوبون الدائمون طوال أعمال الدورة 73 للجمعية العامة.

نيويورك يوم الاثنين الموافق 24 سبتمبر 2018

تطورات الوضع في ليبيا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - على تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى ما جاء بالقرار رقم (715) الصادر عن الدورة العادية (29) لمجلس الجامعة على المستوى القمة التي عُقدت بالظهران –المملكة العربية السعودية بتاريخ 2018/4/15،
  - وعلى قرارات المجلس وآخرها القرار رقم 8292 د. ع (150) بتاريخ 2019/9/11.
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

يُقـــرر:

1. التأكيد مجدداً على الالتزام بوحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها وعلى رفض التدخل الخارجي أيّاً كان نوعه، ودعم الجهود والتدابير التي يتخذها المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني لحفظ الأمن وتقويض نشاط الجماعات الإرهابية، وبسط سيادة الدولة على كامل أراضيها، وحماية حدودها والحفاظ على مواردها ومقدراتها.
2. الدعوة إلى حل سياسي شامل للأزمة في ليبيا، وتأكيد دعم المجلس للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي الموقع في مدينة الصخيرات بتاريخ 2015/12/17، باعتباره المرجعية الوحيدة للتسوية السياسية في ليبيا، والترحيب مجدداً بإستراتيجية وخطة العمل التي أعدّتها الأمم المتحدة والتي عرضها الممثل الخاص للأمين العام السيد غسان سلامة لحل الأزمة في ليبيا، بما في ذلك ما تضمنته الخطة بعقد المؤتمر الوطني الجامع، والاستفتاء على الدستور، وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.
3. التأكيد مجدداً على ضرورة الالتزام بمخرجات الحوار السياسي الذي تم برعاية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، وفي هذا الصدد يدعو المجلس مجلسي النواب والدولة إلى تحمل مسؤولياتهما التاريخية أمام الشعب الليبي والإسراع في الاتفاق على الأطر القانونية لتوحيد كافة مؤسسات الدولة السيادية العسكرية والاقتصادية، وصولاً إلى إنهاء حالة الانقسام وتحقيق الاستقرار في ليبيا.
4. الدعوة إلى تحسين إدارة المجمد من الأصول والأموال الليبية في البنوك الأجنبية وكافة الموجودات الليبية وبما يضمن استفادة الشعب الليبي منها وتسخيرها لخدمته لمواجهة احتياجاته، وذلك بالتنسيق مع المجلس الرئاسي وفقاً للفقرة (18) من القرار رقم 1970

(2011)، والفقرة (20) من القرار رقم 1973 (2011) من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ودعم مساعي دولة ليبيا لتعديل تلك القرارات أو تفسيرها بما يمكّنها من ذلك.

5. الاستمرار في تقديم الدعم السياسي والمادي للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبي باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة في ليبيا، والعمل على تذليل الصعاب التي تواجهها في سبيل أدائها لمهامها، والامتناع عن الدعم والتواصل مع مؤسسات موازية، ودعوة الدول إلى تقديم مساعدة عاجلة للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي، وإعادة دعم وتأهيل المؤسسات المدنية والعسكرية الوطنية وتوحيدها، وكذلك الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وآخرها القرار رقم 2259 (2015) والقرار رقم 2278 (2016).

6. الإعراب عن القلق البالغ إزاء التحديات الأمنية والتهديدات الإرهابية التي تواجهها ليبيا ودول الجوار، وفي هذا الصدد يدين المجلس الهجوم الإرهابي الغادر الذي استهدف مقر وزارة الخارجية الليبية في العاصمة طرابلس بتاريخ 2018/12/25، والذي أدَّى إلى استشهاد عددٍ من العاملين في الوزارة، والتأكيد مجدداً على وقوف المجلس وجامعة الدول العربية إلى جانب الشعب الليبي ومساندتها لكل جهد يرمي إلى القضاء على نشاط الجماعات الإرهابية التي تهدد أمن واستقرار ليبيا ويعمل على الحفاظ على السلم والأمن المجتمعي.

7. حثّ مجلس الأمن على رفع الحظر المفروض على تصدير الأسلحة إلى ليبيا جزئياً لضمان تجهيز الحرس الرئاسي وقوات مكافحة الإرهاب وخفر السواحل وحماية الحدود تحت إشراف المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني.

8. الترحيب بالإصلاحات الاقتصادية والترتيبات الأمنية التي بدأ المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في تنفيذها بشكل متزامن، ودعوة المجلس الرئاسي، مجلس النواب، المجلس الأعلى للدولة، مصرف ليبيا المركزي، والمؤسسات الوطنية الاقتصادية الليبية الأخرى للعمل معاً للاتفاق وتنفيذ حلول لمواجهة مشاكل ليبيا الاقتصادية، ويجدد المجلس أخذ العلم ببيان روما حول ليبيا الصادر بتاريخ 2016/11/17.

9. إدانة الاعتداءات المتكررة على الموانئ والمرافق النفطية الليبية، وعرقلة سير العمل بها أو إقفالها، والتأكيد على ضرورة الالتزام بكافة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي ومجلس الجامعة المتعلقة برفض وإدانة التصدير غير المشروع للنفط والمنتجات النفطية، وكذلك التأكيد على اعتبار المؤسسة الوطنية للنفط ومقرها العاصمة طرابلس الكيان الشرعي الوحيد المسؤول عن إدارة النفط وفق الآليات والقوانين المعمول بها، ودعم كافة الإجراءات الكفيلة بتعزيز سلطة حكومة الوفاق الوطني على المؤسسات الاقتصادية الليبية وتوحيدها.

10. التأكيد على دور جامعة الدول العربية واللجنة الرباعية التي اقترحها الأمين العام لتنسيق جهود جامعة الدول العربية مع كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، والترحيب بنتائج اجتماعاتها وآخرها الاجتماع الرابع للجنة الذي عقد في مقر الأمانة العامة للجامعة بالقاهرة بتاريخ 2018/4/30.
11. الإشادة بدور دول الجوار الليبي ودعوتها إلى الاستمرار في تقديم الدعم لدفع مسار التسوية السياسية في ليبيا بما يصون وحدة وسلامة أراضيها، وحماية مواطنيها وتحقيق الأمن الاستقرار، وذلك بالتنسيق مع المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، والترحيب في هذا الإطار بنتائج الاجتماع الوزاري لدول جوار ليبيا الذي عقد باستضافة كريمة من جمهورية السودان بتاريخ 2018/11/29، والإشادة مجدداً بجهود الدول العربية سواءً تلك التي قامت برعاية اجتماعات الحوار الليبي – الليبي أو التي شاركت في الاجتماعات الهادفة للتوصل إلى التسوية السياسية للأزمة في ليبيا.
12. دعم مبادرة حكومة الوفاق الوطني مع دول تشاد والنيجر والسودان لمراقبة الحدود الجنوبية المشتركة مع ليبيا وضبطها لمكافحة عمليات تهريب البشر والسلاح والمخدرات وكل ما من شأنه الإخلال بالأمن في المناطق الحدودية، والترحيب في هذا الشأن بنتائج الاجتماع الوزاري الرابع لتأمين ومراقبة الحدود المشتركة بين النيجر وليبيا وتشاد والسودان المنعقد في نيامي عاصمة النيجر بتاريخ 2019/2/22.
13. الترحيب مجدداً بنتائج الاجتماعات التنسيقية لوزراء خارجية تونس والجزائر ومصر وآخرها الاجتماع المنعقد بالجزائر في 2018/5/21، وذلك في إطار المبادرة التونسية التي أطلقها سيادة رئيس الجمهورية التونسية محمد الباجي قائد السبسي للحل السياسي عبر الحوار الشامل والمصالحة الوطنية في ليبيا والتي أصبحت لاحقاً مبادرة ثلاثية لدعم التسوية السياسية الشاملة في ليبيا من أجل تهيئة الظروف الملائمة لجمع مختلف الأطراف الليبية في حوار وطني ليبي – ليبي برعاية الأمم المتحدة استناداً إلى الاتفاق السياسي الليبي (الصخيرات 2015/12/17).
14. الترحيب بالاجتماعات التي تستضيفها جمهورية مصر العربية الهادفة إلى بحث توحيد المؤسسة العسكرية، والتأكيد في الخصوص على تشجيع توحيد القوات الليبية تحت القيادة المدنية للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني كطريق وحيد لعودة الاستقرار والسلام إلى ليبيا، والإشادة كذلك بالاجتماعات التي استضافتها القاهرة لتقريب وجهات النظر بين ممثلي المدن الليبية.
15. الترحيب بالاجتماع الذي عقد في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 2019/2/27 بين الأطراف الليبية، كما يثني على ما تم إحرازه من تقدم في هذا المجال

ولاسيما الاتفاق على ضرورة إنهاء المرحلة الانتقالية في ليبيا من خلال إجراء انتخابات عامة، وكذلك الالتزام بالمحافظة على استقرار البلاد وتوحيد مؤسساتها.

16. الأخذ علماً بالنتائج الصادرة عن اجتماعات لجنة الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوى المعنية بليبيا والتي تضم في عضويتها دول جوار ليبيا والتي كان آخرها الاجتماع الوزاري المنعقد في أديس أبابا بتاريخ 2019/2/10 على هامش الدورة 32 لقمة الاتحاد الأفريقي.
17. الترحيب بالفقرة الخاصة بليبيا الواردة في إعلان أبو ظبي الصادر عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد يومي 1 و2 مارس/آذار 2019.
18. دعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة والمساهمة الفعالة في تحسين الوضع الإنساني في ليبيا من خلال خطة الاستجابة الإنسانية العاجلة التي وضعتها الأمم المتحدة لدعم ليبيا وذلك بالتنسيق وتحت إشراف المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني.
19. الطلب إلى الأمين العام مواصلة اتصالاته ومشاوراته مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ومع مختلف الأطراف الليبية ودول الجوار الليبي، والتأكيد على تعزيز دور جامعة الدول العربية من أجل تذليل الصعاب التي مازالت تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي الموقع عليه بمدينة الصخيرات المغربية تحت رعاية الأمم المتحدة.

(ق: رقم 8354 – د.ع (151) – ج 4 – 2019/3/6)

تطورات الوضع في ليبيا

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

بعد اطلاعه:

على مذكرة الأمانة العامة،

على تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد بتاريخ 2019/3/29 بالجمهورية التونسية،

وعلى ما جاء بالقرار رقم (715) الصادر عن الدورة العادية (29) لمجلس الجامعة على المستوى القمة التي عُقدت بالظهران – المملكة العربية السعودية بتاريخ 2018/4/15،

وعلى قرارات المجلس وآخرها القرار رقم 8354 د.ع (151) بتاريخ 2019/3/6.

يُقرر:

1. التأكيد مجدداً على الالتزام بوحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها وعلى رفض التدخل الخارجي أيّاً كان نوعه، ودعم الجهود والتدابير التي يتخذها المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني لحفظ الأمن وتقويض نشاط الجماعات الإرهابية، وبسط سيادة الدولة على كامل أراضيها، وحماية حدودها والحفاظ على مواردها ومقدراتها.
2. الدعوة إلى حل سياسي شامل للأزمة في ليبيا، وتأكيد دعم المجلس للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي الموقع في مدينة الصخيرات بتاريخ 2015/12/17، باعتباره المرجعية الوحيدة للتسوية السياسية في ليبيا، والترحيب مجدداً بإستراتيجية وخطة العمل التي أعدّتها الأمم المتحدة والتي عرضها الممثل الخاص للأمين العام السيد غسان سلامة لحل الأزمة في ليبيا، بما في ذلك ما تضمنته الخطة بعقد المؤتمر الوطني الجامع، والاستفتاء على الدستور، وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.
3. التأكيد مجدداً على ضرورة الالتزام بمخرجات الحوار السياسي الذي تم برعاية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، وفي هذا الصدد يدعو المجلس مجلسي النواب والدولة إلى تحمل مسؤولياتهما التاريخية أمام الشعب الليبي والإسراع في الاتفاق على الأطر القانونية لتوحيد كافة مؤسسات الدولة السيادية العسكرية والاقتصادية، وصولاً إلى إنهاء حالة الانقسام وتحقيق الاستقرار في ليبيا.

4. الإشادة بدعم مجلس الأمن الكامل لحكومة الوفاق الوطني، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا السيد غسان سلامة وبعثة الأمم المتحدة في سعيها للتوسط في حل سياسي من شأنه أن يؤدي إلى انتخابات وفقاً لقاعدة دستورية سليمة، وترحيبها بإعلان الممثل الخاص بأن المؤتمر الوطني الجامع سيعقد خلال الفترة من 14-16 ابريل/نيسان 2019.
5. الدعوة إلى تحسين إدارة المجمد من الأصول والأموال الليبية في البنوك الأجنبية وكافة الموجودات الليبية وبما يضمن استفادة الشعب الليبي منها وتسخيرها لخدمته لمواجهة احتياجاته، وذلك بالتنسيق مع المجلس الرئاسي وفقاً للفقرة (18) من القرار رقم 1970 (2011)، والفقرة (20) من القرار رقم 1973 (2011) من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ودعم مساعي دولة ليبيا لتعديل تلك القرارات أو تفسيرها بما يمكّنها من ذلك.
6. الاستمرار في تقديم الدعم السياسي والمادي للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبي باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة في ليبيا، والعمل على تذليل الصعاب التي تواجهها في سبيل أدائها لمهامها، والامتناع عن الدعم والتواصل مع مؤسسات موازية، ودعوة الدول إلى تقديم مساعدة عاجلة للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي، وإعادة دعم وتأهيل المؤسسات المدنية والعسكرية الوطنية وتوحيدها، وكذلك الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وآخرها القرار رقم 2259 (2015) والقرار رقم 2278 (2016).
7. الإعراب عن القلق البالغ إزاء التحديات الأمنية والتهديدات الإرهابية التي تواجهها ليبيا ودول الجوار، وفي هذا الصدد يدين المجلس الهجوم الإرهابي الغادر الذي استهدف مقر وزارة الخارجية الليبية في العاصمة طرابلس بتاريخ 2018/12/25، والذي أدَّى إلى استشهاد عددٍ من العاملين في الوزارة، والتأكيد مجدداً على وقوف المجلس وجامعة الدول العربية إلى جانب الشعب الليبي ومساندتها لكل جهد يرمي إلى القضاء على نشاط الجماعات الإرهابية التي تهدد أمن واستقرار ليبيا ويعمل على الحفاظ على السلم والأمن المجتمعي.
8. حثّ مجلس الأمن على رفع الحظر المفروض على تصدير الأسلحة إلى ليبيا جزئياً لضمان تجهيز الحرس الرئاسي وقوات مكافحة الإرهاب وخفر السواحل وحماية الحدود تحت إشراف المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني.
9. الترحيب بالإصلاحات الاقتصادية والترتيبات الأمنية التي بدأ المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في تنفيذها بشكل متزامن، ودعوة المجلس الرئاسي، ومجلس النواب، والمجلس الأعلى للدولة، ومصرف ليبيا المركزي، والمؤسسات الوطنية الاقتصادية الليبية الأخرى للعمل معاً للاتفاق وتنفيذ حلول لمواجهة مشاكل ليبيا الاقتصادية، ويجدد المجلس أخذ العلم ببيان روما حول ليبيا الصادر بتاريخ 2016/11/17.

10. إدانة الاعتداءات المتكررة على الموانئ والمرافق النفطية الليبية، وعرقلة سير العمل بها أو إقفالها، والتأكيد على ضرورة الالتزام بكافة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي ومجلس الجامعة المتعلقة برفض وإدانة التصدير غير المشروع للنفط والمنتجات النفطية، وكذلك التأكيد على اعتبار المؤسسة الوطنية للنفط ومقرها العاصمة طرابلس الكيان الشرعي الوحيد المسؤول عن إدارة النفط وفق الآليات والقوانين المعمول بها، ودعم كافة الإجراءات الكفيلة بتعزيز سلطة حكومة الوفاق الوطني على المؤسسات الاقتصادية الليبية وتوحيدها.
11. التأكيد على دور جامعة الدول العربية واللجنة الرباعية التي اقترحها الأمين العام لتنسيق جهود جامعة الدول العربية مع كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، والترحيب بنتائج اجتماعاتها وآخرها الاجتماع الرابع للجنة الذي عقد في مقر الأمانة العامة للجامعة بالقاهرة بتاريخ 2018/4/30.
12. الإشادة بدور دول الجوار الليبي ودعوتها إلى الاستمرار في تقديم الدعم لدفع مسار التسوية السياسية في ليبيا بما يصون وحدة وسلامة أراضيها، وحماية مواطنيها وتحقيق الأمن الاستقرار، وذلك بالتنسيق مع المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، والترحيب في هذا الإطار بنتائج الاجتماع الوزاري لدول جوار ليبيا الذي عقد باستضافة كريمة من جمهورية السودان بتاريخ 2018/11/29، والإشادة مجدداً بجهود الدول العربية سواءً تلك التي قامت برعاية اجتماعات الحوار الليبي – الليبي أو التي شاركت في الاجتماعات الهادفة للتوصل إلى التسوية السياسية للأزمة في ليبيا.
13. دعم مبادرة حكومة الوفاق الوطني مع دول تشاد والنيجر والسودان لمراقبة الحدود الجنوبية المشتركة مع ليبيا وضبطها لمكافحة عمليات تهريب البشر والسلاح والمخدرات وكل ما من شأنه الإخلال بالأمن في المناطق الحدودية، والترحيب في هذا الشأن بنتائج الاجتماع الوزاري الرابع لتأمين ومراقبة الحدود المشتركة بين النيجر وليبيا وتشاد والسودان المنعقد في نيامي عاصمة النيجر بتاريخ 2019/2/22.
14. الترحيب مجدداً بنتائج الاجتماعات التنسيقية لوزراء خارجية تونس والجزائر ومصر وآخرها الاجتماع المنعقد بالقاهرة في 2019/3/5، وذلك في إطار المبادرة التونسية التي أطلقها سيادة رئيس الجمهورية التونسية محمد الباجي قايد السبسي للحل السياسي عبر الحوار الشامل والمصالحة الوطنية في ليبيا والتي أصبحت لاحقاً مبادرة ثلاثية لدعم التسوية السياسية الشاملة في ليبيا من أجل تهيئة الظروف الملائمة لجمع مختلف الأطراف الليبية في حوار وطني ليبي – ليبي برعاية الأمم المتحدة استناداً إلى الاتفاق السياسي الليبي (الصخيرات 2015/12/17).

15. الترحيب بالاجتماعات التي تستضيفها جمهورية مصر العربية الهادفة إلى بحث توحيد المؤسسة العسكرية، والتأكيد في الخصوص على تشجيع توحيد القوات الليبية تحت القيادة المدنية للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني كطريق وحيد لعودة الاستقرار والسلام إلى ليبيا، والإشادة كذلك بالاجتماعات التي استضافتها القاهرة لتقريب وجهات النظر بين ممثلي المدن الليبية.
16. الترحيب بالاجتماع الذي عقد في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 2019/2/27 بين الأطراف الليبية، كما يثني على ما تم إحرازه من تقدم في هذا المجال ولاسيما الاتفاق على ضرورة إنهاء المرحلة الانتقالية في ليبيا من خلال إجراء انتخابات عامة، وكذلك الالتزام بالمحافظة على استقرار البلاد وتوحيد مؤسساتها.
17. الأخذ علماً بالنتائج الصادرة عن اجتماعات لجنة الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوى المعنية بليبيا والتي تضم في عضويتها دول جوار ليبيا والتي كان آخرها الاجتماع الوزاري المنعقد في أديس أبابا بتاريخ 2019/2/10 على هامش الدورة 32 لقمة الاتحاد الأفريقي.
18. الترحيب بالفقرة الخاصة بليبيا الواردة في إعلان أبو ظبي الصادر عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد يومي 1 و2 مارس/آذار 2019.
19. دعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة والمساهمة الفعالة في تحسين الوضع الإنساني في ليبيا من خلال خطة الاستجابة الإنسانية العاجلة التي وضعتها الأمم المتحدة لدعم ليبيا وذلك بالتنسيق وتحت إشراف المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني.
20. الطلب إلى الأمين العام مواصلة اتصالاته ومشاوراته مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ومع مختلف الأطراف الليبية ودول الجوار الليبي، والتأكيد على تعزيز دور جامعة الدول العربية من أجل تذليل الصعاب التي مازالت تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي الموقع عليه بمدينة الصخيرات المغربية تحت رعاية الأمم المتحدة.

(ق.ق: 753 د.ع (30) – ج 3 – 2019/3/31).

تطورات الوضع في ليبيا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - على تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى ما جاء بالقرار رقم (753) الصادر عن الدورة العادية (30) لمجلس الجامعة على مستوى القمة التي انعقدت بتونس– الجمهورية التونسية بتاريخ 2019/3/31،
  - وعلى قرارات المجلس وآخرها القرار رقم 8354 د . ع (151) بتاريخ 2019/3/6،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

يُقــر ر:

1. التأكيد على الالتزام بجميع القرارات السابقة الصادرة عن المجلس وآخرها القرار رقم (753) الصادر عن الدورة العادية (30) لمجلس الجامعة على مستوى القمة التي انعقدت بتونس بتاريخ 2019/3/31.
2. التأكيد مجدداً علي الالتزام بوحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها وعلي رفض التدخل الخارجي أياً كان نوعه.
3. الإعراب عن القلق الشديد من التصعيد العسكري الذي يهدد أمن واستقرار ليبيا ودول الجوار والمنطقة برمتها، والدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار، والتأكيد علي أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لعودة استقرار ليبيا والقضاء على الإرهاب.
4. التأكيد على دعم المجلس للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي الموقع في مدينة الصخيرات بتاريخ 2015/12/17، باعتباره المرجعية الوحيدة للتسوية السياسية في ليبيا، والتأكيد على دور المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة في ليبيا وكافة المؤسسات الشرعية المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي.
5. الترحيب بإستراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة والتي اعتمدها مجلس الأمن الدولي في شهر أكتوبر/تشرين أول 2017، ودعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته تجاه التطبيق الكامل لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ودعم الحل السياسي الذي يتوافق عليه الليبيون.

6. الطلب إلي الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير إلي المجلس بهذا الشأن وكذلك مواصلة اتصالاته ومشاوراته مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ومع مختلف الأطراف الليبية ودول الجوار الليبي والتأكيد علي تعزيز دور جامعة الدول العربية من أجل تذليل الصعاب التي مازالت تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي الموقع عليه بمدينة الصخيرات المغربية تحت رعاية الأمم المتحدة.

(ق: رقم 8409 – د.ع (152) – ج 2 – 2019/9/10)

تطورات الوضع في ليبيا

إن مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العادية المنعقدة بتاريخ 2019/12/31 بمقر الأمانة العامة برئاسة جمهورية العراق؛

- **بعد اطلاعه:**

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة،
- وعلى ما جاء بالقرار رقم (753) الصادر عن الدورة العادية (30) لمجلس الجامعة على مستوى القمة التي انعقدت بتونس- الجمهورية التونسية بتاريخ 2019/3/31،
- وعلى قرارات المجلس وآخرها القرار رقم (8409) د.ع. (152) بتاريخ 2019/9/10،

يُقـــرر:

1- التأكيد مجدداً على الالتزام بوحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها ولحمتها الوطنية وعلى رفض التدخل الخارجي أيا كان نوعه.
2- التأكيد على دعم العملية السياسية من خلال التنفيذ الكامل لاتفاق الصخيرات 2015/12/17 باعتباره المرجعية الوحيدة للتسوية في ليبيا، وأهمية إشراك دول الجوار في الجهود الدولية الهادفة إلى مساعدة الليبيين على تسوية الأزمة الليبية.
3- الإعراب عن القلق الشديد من التصعيد العسكري الذي يفاقم الوضع المتأزم في ليبيا ويهدد أمن واستقرار دول الجوار الليبي والمنطقة ككل بما فيها المتوسط، ويؤكد على ضرورة وقف الصراع العسكري، وعلى أن التسوية السياسية هي الحل الوحيد لعودة الأمن والاستقرار في ليبيا والقضاء على الإرهاب.
4- التأكيد على خطورة مخالفة نص وروح الاتفاق السياسي الليبي والقرارات الدولية ذات الصلة، على نحو يسمح بالتدخلات العسكرية الخارجية، بما يسهم في تصعيد وإطالة أمد الصراع في ليبيا والمنطقة.

5- التشديد على رفض وضرورة منع التدخلات الخارجية التي تسهم في تسهيل انتقال المقاتلين المتطرفين الإرهابيين الأجانب إلى ليبيا، وكذلك انتهاك القرارات الدولية المعنية بحظر توريد السلاح بما يهدد أمن دول الجوار الليبي والمنطقة.

6- الطلب إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية إجراء الاتصالات على أعلى المستويات مع كافة الأطراف الدولية المعنية بالأزمة الليبية بما فيها السكرتير العام للأمم المتحدة قصد استخلاص مواقف إيجابية ومنسقة تستهدف حلحلة الأزمة الليبية، ومنع أي تدخل عسكري خارجي في ليبيا يهدد السلم والأمن الدوليين ودعم الجهود التي يقودها المبعوث الأممي في المسارات السياسية والأمنية والاقتصادية في إطار السعي نحو حل ليبي– ليبي خالص للأزمة، ورفع تقارير دورية لمجلس الجامعة متابعة لتنفيذ هذا القرار.

(ق: رقم 8456 – د.غ.ع – ج 1 – 2019/12/31)

تطورات الوضع في ليبيا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - على تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى ما جاء بالقرار رقم (753) الصادر عن الدورة العادية (30) لمجلس الجامعة على مستوى القمة التي انعقدت بتونس – الجمهورية التونسية بتاريخ 2019/3/31،
  - وعلى قرارات المجلس وآخرها القرار رقم 8409 د.ع (152) بتاريخ 2019/9/10، والقرار رقم 8456 الصادر عن الدورة غير العادية لمجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين التي عقدت بمقر الأمانة العامة في 2019/12/31،
  - وعلى مذكرة مندوبية دولة ليبيا.
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

يُقـــرر:

1- التأكيد على الالتزام بجميع القرارات السابقة الصادرة عن المجلس وآخرها القرار رقم (753) الصادر عن الدورة العادية (30) لمجلس الجامعة على مستوى القمة التي انعقدت بتونس بتاريخ 2019/3/31، وقرار المجلس على المستوى الوزاري رقم 8409 د.ع (152) بتاريخ 2019/9/10، والقرار رقم 8456 الصادر عن الدورة غير العادية لمجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين التي عقدت بمقر الأمانة العامة في 2019/12/31.

2- التأكيد مجدداً على الالتزام بوحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها وعلى رفض التدخل الخارجي.

3- الدعوة إلى حل سياسي شامل للأزمة الليبية، والتأكيد على دعم المجلس للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي الموقع في مدينة الصخيرات بتاريخ 2015/12/17، باعتباره المرجعية الوحيدة للتسوية السياسية في ليبيا، والتأكيد على دور كافة المؤسسات الشرعية المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي.

4- التشديد على رفض وضرورة منع التدخلات الخارجية أياً كان نوعها ومصدرها التي تسهم في تسهيل انتقال المقاتلين المتطرفين الإرهابيين الأجانب إلى ليبيا، وكذلك انتهاك القرارات الدولية المعنية بحظر توريد السلاح بما يهدد أمن دول الجوار الليبي والمنطقة.

5- الترحيب بمخرجات مؤتمر برلين الذي عقد بتاريخ 2020/1/19 حول ليبيا، وبقرار مجلس الأمن (2510) وباستئناف أعمال مختلف مسارات الحوار السياسي الليبي، والدعوة إلى وضع حد للأعمال العسكرية من خلال الاتفاق في اجتماعات اللجنة العسكرية 5+5 في جنيف.

6- الإعراب عن الدعم الكامل لجهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والهادفة إلى التوصل لتسوية للازمة من خلال المسارات الثلاثة السياسية والعسكرية والاقتصادية في ضوء نتائج مؤتمر برلين، أخذاً في الاعتبار ضرورة التقدم على كافة المسارات لتحقيق تسوية شاملة للازمة، وتوجيه الشكر للدكتور غسان سلامة المبعوث الأممي السابق إلى ليبيا للدور الذي قام به في الأزمة الليبية.

7- المطالبة بسرعة استكمال المباحثات الدائرة في إطار اللجنة العسكرية المشتركة للتوصل إلى وقفٍ دائم لإطلاق النار والاتفاق على ترتيبات دائمة وشاملة لتنفيذه والتحقق من الالتزام به.

8- تجديد التزام الدول الأعضاء، انطلاقاً من قناعتها الراسخة بضرورة التوصل إلى حلول عربية سياسية للازمات العربية، بالعمل في إطار جامعة الدول العربية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة ودائمة للوضع في ليبيا؛ والتأكيد على الدور الأساسي للجامعة في كل الجهود المبذولة الرامية إلى وقف العمليات العسكرية، واستئناف واستكمال مسارات الحوار التي ترعاها الأمم المتحدة للوصول إلى تسوية ليبية وطنية خالصة للازمة، وفي مرافقة كافة الأطراف الليبية في هذه المسيرة إلى أن يتم استكمال المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد، بما في ذلك من خلال استحداث آليات تعزيز من العمل التكاملي مع الأمم المتحدة، ومواصلة الجهد القائم في إطار اللجنة الرباعية والتنسيق مع الشركاء الآخرين المعنيين بالشأن الليبي.

9- التأكيد على الدور المحوري والأساسي لدول الجوار الليبي، والترحيب بالبيان الختامي الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول جوار ليبيا الذي عقد في الجزائر برعاية كريمة من سيادة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بتاريخ 2020/1/23.

10- الترحيب بالقرار الصادر عن الدورة 33 لقمة الاتحاد الأفريقي وما تضمنه بشأن عقد مؤتمر مصالحة ليبي- ليبي واعتماد خارطة طريق الاتحاد الأفريقي لليبيا. والترحيب كذلك بالقرار الصادر عن لجنة الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوى المعنية بليبيا والتي تضم في عضويتها دول جوار ليبيا الذي عقد بأديس أبابا بتاريخ 2020/2/11.

11- التأكيد على أن الموارد النفطية الليبية حق لليبيين كافة والمطالبة بضرورة رفع أي نوع من العراقل والتهديدات على حسن عمل الموانئ والمرافق النفطية الليبية وتأمين سلامتها

وضمان استئناف نشاطها تحت السيطرة الحصرية للمؤسسة الوطنية للنفط، مع التأكيد على الحرص التام لضمان عدم توجيه تلك المصادر لأهداف غير مشروعة وفق قرارات مجلس الأمن.

12- الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار، وتقديم تقرير إلى المجلس في هذا الشأن، وكذلك مواصلة اتصالاته ومشاوراته مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ومع مختلف الأطراف الليبية والتأكيد على تعزيز دور جامعة الدول العربية من أجل تذليل الصعاب التي مازالت تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي الموقع عليه بمدينة الصخيرات المغربية تحت رعاية الأمم المتحدة.

(ق: رقم 8471- د.ع (153) - ج 2 - 2020/3/4)

التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة المندوبية الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (ج.ع 21/2/1–أ–51)،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم (8413) د.ع (152) بتاريخ 2019/9/10 بشأن اتخاذ موقف عربي موحد إزاء انتهاك القوات التركية للسيادة العراقية،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية رقم (ق: 8454 – د.غ.ع بتاريخ 2019/10/12) بشأن العدوان التركي على سوريا،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العادية رقم (ق: 8456 – د.غ.ع بتاريخ 2019/12/31) بشأن تطورات الوضع في ليبيا،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وبناءً على مداخلات السادة رؤساء الوفود والسيد الأمين العام،

يُقـــر ر:

1- التأكيد على مضمون قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بشأن إدانة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية.

2- دعوة الدول الأعضاء في الجامعة للطلب من الجانب التركي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، والكف عن الأعمال الاستفزازية التي من شأنها تقويض بناء الثقة وتهديد امن واستقرار المنطقة.

3- رفض وإدانة التدخل العسكري التركي في دولة ليبيا وكذا رفض وإدانة قيام تركيا بنقل مقاتلين إرهابيين أجانب إلى الأراضي الليبية، باعتبار ذلك يشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي وللأمن والسلم الدوليين، وانتهاكاً واضحاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

4- رفض وإدانة العدوان التركي على الأراضي السورية باعتباره خرقاً واضحاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى الحفاظ عل وحدة واستقلال سوريا،

وخاصة القرار رقم 2254، ويعتبره تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي وللأمن والسلم الدوليين.

5- رفض وإدانة توغل القوات التركية في الأراضي العراقية باعتباره اعتداءاً على السيادة العراقية، وتهديداً للأمن القومي العربي، والدعوة إلى تكثيف الجهود من أجل إيجاد حلول سلمية للقضايا العربية بما يحقق الأمن والاستقرار للدول العربية بعيداً عن التدخلات الخارجية التي لا تخدم استقرار المنطقة.

6- مطالبة الجانب التركي سحب كافة قواته المتواجدة على أراضي الدول العربية.

7- تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بإجراء اتصالات مع سكرتير عام الأمم المتحدة لنقل مضمون القرار وتوزيعه على أعضاء الأمم المتحدة كوثيقة رسمية.

8- تكليف المجموعة العربية في نيويورك ببحث سبل التصدي للعدوان التركي على الدول العربية داخل مختلف أجهزة الأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن، ورفع توصياتها لمجلس جامعة الدول العربية في هذا الِشأن.

(ق: رقم 8518- د.ع (153) - ج 2 - 2020/3/4)

- مع تأكيد **دولة قطر** على موقفها الثابت بالحفاظ على سيادة الدول العربية، إلا أن حصر إدانة التدخلات في الشؤون العربية على تركيا يجعلنا أمام سياسة ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين، حيث نفتقد هذه الإدانات بالنسبة لدول عربية شقيقة تنتهك فيها الشرعية والسيادة لدول عربية شقيقة أخرى إما بقوات خارجية عن الشرعية تارة إما بقوات ممولة، بكل أسف، من دول عربية تارة أخرى، ومن غير طلب من الحكومة الشرعية، دون أن يحرك مجلسنا ساكناً بشأنها، وعليه تتحفظ دولة قطر على القرار وتطلب تذييل نص التحفظ بالقرار.
- تؤكد **دولة ليبيا** موقفها الثابت من احترام سيادة الدول الأعضاء وعدم التدخل في شؤونها الداخلية سواء من دول عربية أو غير عربية، وتبدي استغرابها الشديد من سياسة ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين في التعامل مع التدخلات في الشؤون الداخلية للدول العربية، بحيث يتم تبرير تدخل دول عربية في شؤون دول أخرى رغم أنه وصل في ليبيا ليكون تدخلاً وعدواناً مسلحاً وقصفاً جوياً أودى بحياة المدنيين ودمر مؤسسات الدولة والمطارات والمنشآت المدنية، ويظهر ازدواجية المعايير أيضا في الإشارة لدولة بالاسم بالتدخل في شؤون الدول العربية، والسكوت عن تدخلات دول غير عربية أخرى. عليه ووفقاً لما تقدم ورفضا لاستخدام قرارات مجلس الجامعة كوسيلة لتصفية الحسابات والخلافات السياسية لبعض الدول الأعضاء مع دول من خارج المجلس، ولأن القرار اعتبر دعم الحكومة التركية للحكومة الشرعية في ليبيا تدخلاً رغم أنه بطلب منها وبموجب مذكرة تفاهم.. فإن دولة ليبيا تسجل تحفظها على كامل نص هذا القرار.

تطورات الوضع في ليبيا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقد عبر تقنية الفيديو كونفرانس بتاريخ الثلاثاء 2020/6/23 برئاسة معالي السيد يوسف بن علوي بن عبد الله - الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية لسلطنة عمان وبمشاركة السادة وزراء الخارجية والسيد الأمين العام لجامعة الدول العربية، بطلب من جمهورية مصر العربية وتأييد الدول الأعضاء،

- **بعد اطلاعه:**
  - **على مذكرة الأمانة العامة،**
  - **وعلى المذكرة المقدمة من جمهورية مصر العربية رقم 1640 بتاريخ 2020/6/21،**
  - **واستناداً الى القرار رقم (753) بتاريخ 2019/3/31 الصادر عن الدورة العادية (30) لمجلس الجامعة على مستوى القمة التي انعقدت بتونس/ الجمهورية التونسية وقرارات مجلس الجامعة رقم 8471 بتاريخ 2020/3/4، ورقم 8518 بتاريخ 2020/3/4، ورقم 8456 بتاريخ 2019/12/31.**

يقـــرر:

1- التأكيد على الالتزام بجميع القرارات السابقة الصادرة عن المجلس وآخرها القرار رقم (753) الصادر عن الدورة العادية (30) لمجلس الجامعة على مستوى القمة التي انعقدت بتونس- الجمهورية التونسية بتاريخ 2019/3/31، وقرار المجلس على المستوى الوزاري 8471 د.ع (153) بتاريخ 2020/3/4.

2- التأكيد مجدداً على الالتزام بوحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها ولحمتها الوطنية واستقرارها ورفاهية شعبها ومستقبله الديمقراطي، والتأكيد على ضرورة العمل على استعادة الدولة الليبية الوطنية ومؤسساتها لدورها في خدمة الشعب الليبي بعيداً عن أية تدخلات خارجية.

3- التأكيد على أهمية الحل السياسي الشامل للأزمة الليبية، وعلى دعم المجلس للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي الموقع في مدينة الصخيرات بتاريخ 2015/12/17، والتأكيد على دور كافة المؤسسات الشرعية المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي، ومخرجات مختلف المسارات الدولية والإقليمية وآخرها مؤتمر برلين.

4- التأكيد على الدور المحوري والأساسي لدول جوار ليبيا وأهمية التنسيق فيما بينها في جهود انهاء الازمة الليبية، والترحيب بالبيان الختامي الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول جوار ليبيا الذي عقد في الجزائر برعاية كريمة من فخامة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بتاريخ 2020/1/23.

5- التشديد على رفض وضرورة منع التدخلات الخارجية أياً كان نوعها ومصدرها التي تسهم في تسهيل انتقال المقاتلين المتطرفين الإرهابيين الأجانب الى ليبيا، وكذلك انتهاك القرارات الدولية المعنية بحظر توريد السلاح بما يهدد امن دول الجوار الليبي والمنطقة.

6- التأكيد على أن التسوية السياسية بين جميع الليبيين بمختلف انتماءاتهم هي الحل الوحيد لعودة الامن والاستقرار اليها والقضاء على الإرهاب، والإعراب عن القلق الشديد من أن التصعيد العسكري الخارجي يفاقم الوضع المتأزم في ليبيا ويهدد أمن واستقرار المنطقة ككل بما فيها المتوسط، ويؤكد على ضرورة وقف الصراع العسكري.

7- التأكيد على رفض كافة التدخلات الأجنبية غير الشرعية التي تنتهك القوانين والقرارات والأعراف الدولية، وتسهم في انتشار الميليشيات المسلحة الإرهابية الساعية لنشر أفكار التطرف وتغذية العنف والارهاب، والمطالبة بسحب كافة القوات الأجنبية الموجودة على

الأراضي الليبية وداخل المياه الإقليمية الليبية، والتحذير من مغبة الاستمرار في العمل العسكري لتحريك الخطوط التي تتواجد عليها الأطراف حالياً تفادياً لتوسيع المواجهة.

8- الترحيب بكافة المبادرات والجهود الدولية وجهود دول الجوار الرامية الى وقف العمليات العسكرية واستئناف العملية السياسية في ليبيا برعاية الأمم المتحدة وفي هذا السياق الترحيب بإعلان القاهرة بشأن ليبيا الصادر يوم 2020/6/6 والذي يرتكز على ان الحل في ليبيا يجب ان يستند الى الاتفاق السياسي الليبي وقرارات مجلس الامن ذات الصلة ومخرجات مؤتمر برلين والقمم والجهود الدولية الأممية السابقة التي نتج عنها طرح لحل سياسي شامل يتضمن خطوات تنفيذية واضحة في المسارات السياسية والأمنية والاقتصادية واحترام حقوق الانسان والقانون الإنساني الدولي والطلب من كافة الأطراف الليبية والدولية التعاطي بإيجابية مع هذه المبادرات.

9- الاعراب عن الدعم الكامل لجهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والهادفة الى التوصل لتسوية للازمة من خلال المسارات الثلاث في ضوء نتائج مؤتمر برلين، وقرار مجلس الامن (2510)، وحث سكرتير عام الأمم المتحدة على الإسراع في تسمية مبعوثه الخاص، تفادياً لسلبيات الفراغ على تحقيق التقدم المنشود في كافة المسارات.

10- التأكيد على ضرورة التوصل الفوري الى وقف دائم لأطلاق النار، والاتفاق على ترتيبات دائمة وشاملة لتنفيذه والتحقق من الالتزام به من خلال استكمال اعمال مسار المباحثات الدائرة في إطار اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) بجنيف برعاية الأمم المتحدة، والعودة السريعة لمفاوضات الحل السياسي، واستكمال تنفيذ مسارات مؤتمر برلين في جانبيها السياسي والاقتصادي لتحقيق تسوية شاملة للأزمة، تمهيداً لإجراء الانتخابات لتتاح الفرصة للشعب الليبي لاختيار ممثليه بحرية، والانتقال الى بناء الدولة المدنية الديمقراطية.

11- التأكيد على أهمية قيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بإلزام كافة الجهات الخارجية بإخراج المرتزقة من كافة الأراضي الليبية، والعمل على توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية في ليبيا ضمن مسار الحل السياسي، وتفكيك الميليشيات وتسليم أسلحتها وفقاً لخلاصات مؤتمر برلين.

12- إدانة كافة الانتهاكات لحقوق الإنسان أياً كان مرتكبوها في كافة الأراضي الليبية، والتأكيد على أهمية إيلاء الحماية لكافة الأجانب في ليبيا.

13- التأكيد على الدور الأساسي لجامعة الدول العربية في تعزيز التشاور والتنسيق بين الدول الأعضاء، بهدف التوصل الى تسوية سياسية شاملة للازمة الليبية، ومواصلة الجهد القائم في إطار اللجنة الرباعية والتنسيق مع الشركاء الاخرين المعنيين بالشأن الليبي وخاصة الاتحادين الافريقي والاوروبي.

14- الطلب الى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار، وتقديم تقرير الى المجلس في هذا الشأن، وكذلك مواصلة اتصالاته ومشاوراته مع سكرتير عام الأمم المتحدة ومختلف الأطراف الليبية والتأكيد على تعزيز دور جامعة الدول العربية من اجل تذليل الصعاب التي ما زالت تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي.

(ق: رقم 8523 - د.غ.ع - ج 1 - 2020/6/23)

- تتحفظ **الجمهورية التونسية** على الفقرة (8) من القرار. كما تتحفظ على السطر الأخير من الفقرة (7) من القرار وهي "التحذير من مغبة الاستمرار في العمل العسكري لتحريك الخطوط التي تتواجد عليها الأطراف حاليا تفادياً لتوسع المواجهة".
- تتحفظ **جمهورية الصومال الفيدرالية** على البند السابع والبند الثامن والبند الحادي عشر من مشروع القرار الذي أعدته لجنة الصياغة المصغرة المكونة من مصر وتونس والجزائر والمغرب وليبيا.
- توافق **دولـة قطر** رئاسة المجلس على ضرورة رفع البندين المختلف عليهما بين مصر وليبيا رقمي (8، 11) من مشروع القرار ورفعهما الى الأمين العام لدراستهما وفي حال عدم القبول بذلك فان دولة قطر تتحفظ على البندين (7، 8).

- تؤكد **دولة ليبيا** على وجوب التفريق بين القوات المتواجدة في ليبيا بطريقة شرعية تم استدعائها باتفاق معلن ومكتوب مع الحكومة الشرعية ومودعاً لدى الأمم المتحدة وبين قوات أخرى اقحمت نفسها في الصراع بشكل غير شرعي، وتستغرب دولة ليبيا من ازدواجية المعايير التي اتبعتها الجامعة العربية في التعامل مع الوضع في ليبيا، حين لم يصدر قرارا يدعو القوات المعتدية وداعميها حين كانت العاصمة طرابلس تحت قصف الطيران ونيران المدافع، لوقف عدوانها وعملياتها العسكرية واليوم وبعد أن تمكن الجيش الليبي والقوات المساندة له التابع للحكومة الشرعية من دحر العدوان واتجه نحو استرجاع المدن المختطفة وبسط سيطرة الدولة عليها تتم المطالبة برسم الخطوط الحمراء على ذلك. لذلك تتحفظ دولة ليبيا على الفقرة السابعة بداية من المطالبة بسحب القوات والى نهاية الفقرة.

تتحفظ دولة ليبيا على الفقرة الثامنة من نص القرار، وتؤكد على أن من يريد لعب دور الوساطة يجب أن يكون على مسافة واحدة من جميع الأطراف، وأن لا ينحاز لطرف دون آخر ونظراً لأنه لم يتم دعوة حكومة الوفاق الحكومة الشرعية او استشارتها في هذه المبادرة علاوة على أنها لا تستند على مرجعيات التسوية السياسية في ليبيا سواء الاتفاق السياسي الليبي الموقع في مدينة الصخيرات، او مبادرة برلين او قرار مجلس الامن 2510، ولذلك تتحفظ دولة ليبيا على كامل نص الفقرة الثامنة.

الشؤون العربية والأمن القومي:

تطورات الوضع في ليبيا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى ما جاء بالقرار رقم 753 الصادر عن الدورة العادية (30) لمجلس الجامعة على مستوى القمة التي انعقدت بتونس – الجمهورية التونسية بتاريخ 2019/3/31،
  - وعلى قرارات المجلس وآخرها القرار رقم 8471 د.ع (153) بتاريخ 2020/3/4،
  - وعلى مذكرة مندوبية دولة ليبيا،
- وفي ضوء نتائج اجتماع المجلس على مستوى المندوبين الدائمين بتاريخ 2020/9/7،

يُقـــرر:

1- التأكيد على الالتزام بجميع القرارات السابقة الصادرة عن المجلس وآخرها القرار رقم 753 الصادر عن الدورة العادية (30) لمجلس الجامعة على مستوى القمة التي انعقدت بتونس بتاريخ 2019/3/31، وقرار المجلس على المستوى الوزاري رقم 8471 د.ع (153) بتاريخ 2020/3/4. وقرار المجلس على المستوى الوزاري في دورته غير العادية رقم 8523 بتاريخ 2020/6/23.

2- التأكيد مجدداً على الالتزام بوحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها ورفض التدخل الخارجي.

3- الدعوة إلى حل سياسي شامل للازمة الليبية، والتأكيد على دعم المجلس للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي الموقع في مدينة الصخيرات بتاريخ 2015/12/17 باعتباره المرجعية الوحيدة للتسوية السياسية في ليبيا، والتأكيد على دور كافة المؤسسات الشرعية المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي.

4- التشديد على رفض وضرورة منع التدخلات الخارجية أيا كان نوعها ومصدرها التي تسهم في تسهيل انتقال المقاتلين الأجانب إلى ليبيا وانتهاك القرارات الدولية المعنية بحظر توريد السلاح بما يهدد أمن واستقرار ليبيا ودول الجوار الليبي والمنطقة والسلم الدولي.

5- الترحيب بالبيانين الصادرين عن رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني السيد فائز السراج والمستشار عقيلة صالح بشأن وقف اطلاق النار في عموم الأراضي الليبية

والدعوة إلى الإسراع في الاتفاق على ترتيبات دائمة وشاملة لتنفيذه والتحقق من الالتزام به من خلال استكمال أعمال مسار المباحثات الدائرة في اطار اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) بجنيف برعاية الأمم المتحدة واستكمال تنفيذ مسارات مؤتمر برلين في جانبيها الاقتصادي، بما في ذلك الدور المهم للجنة الخبراء الليبيين الاقتصادية، وكذلك السياسي لتحقيق تسوية شاملة للازمة، تمهيداً لإجراء الانتخابات لتتاح الفرصة للشعب الليبي لاختيار ممثليه بحرية والانتقال إلى بناء الدولة المدنية الديمقراطية.

6- التأكيد على رفض وإدانة كافة الجرائم المرتكبة بحق المدنيين ورفض وإدانة الهجمات ضد المدنيين أو الأهداف المدنية، أياً كان مرتكبيها، والأخذ علماً بتعيين أعضاء بعثة التحقيق الأممية حول ليبيا التي أقرها مجلس حقوق الأنسان التابع للأمم المتحدة.

7- التأكيد على أن الموارد النفطية حق لليبيين كافة، والترحيب في هذا الإطار بالجهود الجارية للعمل على استئناف الإنتاج والتصدير من الحقول والموانئ النفطية الليبية، والتأكيد على ضمان أمن وسلامة المنشآت النفطية، وضمان عدالة وشفافية توزيع عائدات النفط.

8- الإعراب عن الدعم الكامل لجهود بعثة الأمم المتحدة في ليبيا والهادفة إلى التوصل لتسوية الأزمة من خلال المسارات الثلاث في ضوء نتائج مؤتمر برلين وقرار مجلس الأمن (2510) وحث السكرتير العام للأمم المتحدة على الإسراع في تسمية مبعوثه الخاص، تفاديا لسلبيات الفراغ على تحقيق التقدم المنشود في كافة المسارات.

9- التأكيد على الدور المحوري والأساسي لدول جوار ليبيا، والترحيب بالبيان الختامي الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول جوار ليبيا الذي عقد في الجزائر برعاية كريمة من فخامة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بتاريخ 2020/1/23.

10- التأكيد على الدور الأساسي لجامعة الدول العربية في تعزيز التشاور والتنسيق بين الدول الأعضاء، بهدف التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للازمة الليبية، ومواصلة الجهد القائم في إطار اللجنة الرباعية والتنسيق مع الشركاء الآخرين المعنيين بالشأن الليبي وخاصة الاتحادين الأفريقي والأوروبي.

11- الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير إلى المجلس في هذا الشأن، وكذلك مواصلة اتصالاته ومشاورته مع ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة ومع مختلف الأطراف الليبية، والتأكيد على تعزيز دور جامعة الدول العربية من أجل تذليل الصعاب التي مازالت تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي الموقع عليه بمدينة الصخيرات المغربية تحت رعاية الأمم المتحدة.

(ق: رقم 8538– د.ع (154) – ج 2 – 2020/9/9)

التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى مذكرة المندوبية الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (ج.ع 21/2/1-أ-138) بتاريخ 2020/7/27،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم (8518) د.ع (153) بتاريخ 2020/3/4 بشأن التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية،
  - وعلى قراري مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم (8413) د.ع (152) بتاريخ 2019/9/10، ورقم (8475) د.ع (153) بتاريخ 2020/3/4 بشأن اتخاذ موقف عربي موحد إزاء انتهاك القوات التركية للسيادة العراقية،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم (8470) د.ع (153) بتاريخ 2020/3/4 بشأن تطورات الوضع في سوريا،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية رقم 8454 د.غ.ع بتاريخ 2019/10/12 بشأن العدوان التركي على سوريا،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم (8471) د.ع (153) بتاريخ 2020/3/4 بشأن تطورات الوضع في ليبيا،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العادية رقم 8456 – د.غ.ع بتاريخ 2019/12/31 بشأن تطورات الوضع في ليبيا،
- وفي ضوء مداخلات السادة الوزراء ورؤساء الوفود والسيد الأمين العام،

يُقـــرر:

1- التأكيد على مضمون قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بشأن إدانة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية.

2- دعوة الدول الأعضاء في الجامعة للطلب من الجانب التركي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، والكف عن الأعمال الاستفزازية التي من شأنها تقويض بناء الثقة وتهديد أمن واستقرار المنطقة.

3- رفض وإدانة التدخل العسكري التركي في دولة ليبيا وكذا رفض وإدانة قيام تركيا بنقل مقاتلين إرهابيين أجانب إلى الأراضي الليبية، باعتبار ذلك يشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي وللأمن والسلم الدوليين، وانتهاكاً واضحاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

4- رفض وإدانة العدوان التركي على الأراضي السورية باعتباره خرقاً واضحاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى الحفاظ على وحدة واستقلال سوريا، وخاصة القرار رقم 2254، ويعتبره تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي وللأمن والسلم الدوليين.

5- رفض وإدانة توغل القوات التركية في الأراضي العراقية باعتباره اعتداءً على السيادة العراقية، وتهديداً للأمن القومي العربي، والدعوة إلى تكثيف الجهود من أجل إيجاد حلول سلمية للقضايا العربية بما يحقق الأمن والاستقرار للدول العربية بعيداً عن التدخلات الخارجية التي لا تخدم استقرار المنطقة.

6- مطالبة الجانب التركي سحب كافة قواته المتواجدة على أراضي الدول العربية.

7- الطلب إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية إجراء اتصالات مع سكرتير عام الأمم المتحدة لنقل مضمون القرار وتوزيعه على أعضاء الأمم المتحدة كوثيقة رسمية.

8- استمرار تكليف المجموعة العربية في نيويورك ببحث سبل التصدي للعدوان التركي على الدول العربية داخل مختلف أجهزة الأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن، ورفع توصياتها لمجلس جامعة الدول العربية في هذا الشأن.

9- الترحيب بتشكيل اللجنة العربية على المستوى الوزاري بشأن التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية، من كل من: جمهورية مصر العربية (الرئاسة) ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وجمهورية العراق والأمين العام وذلك لمتابعة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية، ورفع توصياتها لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري، تنفيذاً للقرار رقم 8454 بتاريخ 2019/10/12 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية.

10- أخذ العلم بالاستراتيجية العربية الموحدة للتعامل مع الجمهورية التركية، والتي قام البرلمان العربي بإعدادها، والإعراب عن أهمية ما ورد فيها من أفكار يمكن البناء عليها دعماً للاستراتيجية العربية الشاملة في مواجهة التدخلات التركية.

11- الموافقة على إدراج بند " التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية" كبند دائم على جدول أعمال مجلس جامعة الدول العربية المستوى الوزاري.

(ق: رقم 8543– د.ع (154) – ج 2 – 2020/9/9)

- تتحفظ جمهورية جيبوتي على هذا القرار.
- تتحفظ جمهورية الصومال الفيدرالية على القرار، مع التأكيد على أهمية الحفاظ على وحدة وسيادة كافة الأراضي العربية، وسلامتها الإقليمية بما يتوافق مع المواثيق والقوانين الدولية. وتحث على فتح قنوات اتصال دبلوماسية مع الجانب التركي للتنسيق حول سبل مكافحة الجماعات المسلحة التي تتسبب في زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة.
- تتحفظ دولة قطر على القرار المعنون: "التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية".
- تؤكد دولة ليبيا على موقفها الثابت من احترام سيادة الدول الأعضاء وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتبدي استغرابها الشديد من سياسة ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين في التعامل مع التدخلات في الشؤون الداخلية للدول العربية، بحيث يتم تبرير تدخل دولة عربية في شؤون دولة عربية أخرى، الذي وصل في ليبيا ليكون عدواناً مباشراً تمثل بالقصف الجوي الذي أودى بحياة المدنيين واستهدف مؤسسات الدولة والمطارات والمنشآت المدنية، وتظهر ازدواجية المعايير أيضاً في ذكر دولة تركيا بالاسم واتهامها بالتدخل في شؤون الدول العربية وتجاهل تدخل دول اجنبيه أخرى في ليبيا الذي وثقته تقارير فرق الخبراء التابع للأمم المتحدة. ولكل ما تقدم، ورفضاً لاستخدام قرارات مجلس الجامعة كوسيلة لتصفية الحسابات والخلافات السياسية لبعض الدول الأعضاء مع دول من خارج المجلس، ولأن القرار اعتبر دعم الحكومة التركية للحكومة الشرعية في ليبيا تدخلاً رغم أنه بطلب منها وبموجب مذكرة تفاهم موقعة بين الجانبين. فإن دولة ليبيا تسجل تحفظها على كامل نص هذا القرار.

بيان صادرعن الاجتماع الوزاري الأول
للجنة العربية الوزارية المعنية بمتابعة التدخلات التركية
في الشؤون الداخلية للدول العربية

عُقدت اللجنة العربية الوزارية المعنية بمتابعة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية، والمكونة من جمهورية مصر العربية (رئيس اللجنة) وجمهورية العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، ومعالي السيد أمين عام جامعة الدول العربية، اجتماعها الأول عبر الاتصال المرئي على هامش اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية 154 يوم 9 سبتمبر/أيلول 2020.

ناقشت اللجنة الوزارية التدخلات التركية غير الشرعية في عدد من الدول العربية، وقد اطلعت على المذكرة الشارحة المقدمة من الأمانة العامة في هذا الصدد، وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 8454 الذي اعتمده المجلس في دورته غير العادية يوم 2019/10/12، وأكدت على قرارات مجلس الجامعة التي تدين مختلف أشكال التدخلات التركية في الدول العربية، وخاصة رقم 8454 بتاريخ 2019/10/12 بشأن "العدوان التركي على سوريا"، ورقم 8475 بتاريخ 2020/3/4 بشأن "اتخاذ موقف عربي موحد إزاء انتهاك القوات التركية للسيادة العراقية، ورقم 8518 بشأن "التدخلات التركية في الشؤون الداخلية العربية"، ومضمون بيانات السيد أمين عام جامعة الدول العربية في هذا الصدد.

وتؤكد اللجنة على قرارات مجلس جامعة الدول العربية السابقة، والخاصة بالتدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية.

أدانت اللجنة كافة أشكال التدخلات التركية العدوانية في الشئون الداخلية للدول العربية، وخاصة في كل من جمهورية العراق، ودولة ليبيا، والجمهورية العربية السورية، باعتبارها انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتعدياً سافراً على سيادة الدول العربية، وتهديداً جدياً للأمن القومي العربي لكونه يمثل خطراً على تماسك الدولة القومية ومؤسساتها الوطنية ويسهم في تعزيز الانقسام الطائفي والديني عبر الانتهاكات العسكرية المباشرة ودعم الجماعات والتنظيمات الإرهابية والمتطرفة والمرتزقة والمقاتلين الإرهابيين

الأجانب، مما يتطلب تحركاً عربياً ودولياً لمواجهة هذه الأنشطة الخبيثة والتصدي لها على كافة الأصعدة وبمختلف الوسائل.

أكدت اللجنة على عدم شرعية التواجد العسكري التركي في الدول العربية وضرورة سحب جميع قواتها دون قيد أو شرط، وخاصة من جمهورية العراق، ودولة ليبيا، والجمهورية العربية السورية، وشددت على ضرورة اتخاذ كافة التدابير لدفع تركيا إلى التوقف الفوري عن كافة الأعمال العدائية الموجهة إلى الدول العربية، بما في ذلك رعاية وتجنيد وتدريب ونقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمرتزقة إلى أراضي هذه الدول، وما تقوم به من تغيير ممنهج في البنية السكانية والاجتماعية للمناطق الخاضعة لاحتلالها.

كما طالبت اللجنة كذلك النظام التركي بالكف الفوري عن انتهاك الحقوق المائية لكل من جمهورية العراق والجمهورية العربية السورية، عبر ما تقوم به من إقامة للسدود على منابع نهري دجلة والفرات والذي أثر سلباً على الحصص المائية للدولتين العربيتين، فضلاً عما يتسبب فيه من أضرار بيئية واقتصادية جسيمة على كلا الدولتين.

أعربت اللجنة كذلك عن تضامنها مع كافة الدول العربية المتضررة من التدخلات التركية ودعمها لكافة الإجراءات التي تتخذها لمواجهة تلك السياسات العدوانية، وأكدت على مواصلة كافة الجهود لتنفيذ قرارات مجلس جامعة الدول العربية في هذا الصدد.

وتم الاتفاق على عقد الاجتماع المقبل للجنة خلال الدورة المقبلة (155) لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري برئاسة جمهورية مصر العربية.

الشؤون العربية والأمن القومي:

تطورات الوضع في ليبيا

إنّ مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى ما جاء بالقرار رقم 753 الصادر عن الدورة العادية (30) لمجلس الجامعة على مستوى القمة التي انعقدت بتونس- الجمهورية التونسية بتاريخ 2019/3/31،
  - وعلى ما جاء بالقرار رقم 8538 الصادر عن الدورة العادية (154) لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري بتاريخ 2020/9/9،
  - وعلى مذكرة مندوبية دولة ليبيا،
- وفي ضوء نتائج اجتماع المجلس على مستوى المندوبين الدائمين بتاريخ 2021/3/1،

يُقـــرر:

1- التأكيد على الالتزام بجميع القرارات السابقة الصادرة عن المجلس وآخرها القرار رقم 753 الصادر عن الدورة العادية (30) لمجلس الجامعة على مستوى القمة التي انعقدت بتونس بتاريخ 2019/3/31 والقرار رقم (8538) الصادر عن الدورة العادية (154) لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري بتاريخ 2020/9/9.

2- التأكيد مجدداً على الالتزام بوحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها ورفض التدخل الخارجي.

3- الدعم الكامل لخارطة طريق "المرحلة التمهيدية للحل الشامل" التي أقرّها ملتقى الحوار السياسي الليبي الذي استضافته الجمهورية التونسية خلال الفترة من 7-15 نوفمبر/تشرين ثاني 2020 برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للتوصل إلى انتخابات تشريعية ورئاسية على قاعدة دستورية متفق عليها، والترحيب باتفاق المشاركين في الملتقى على تحديد يوم 24 ديسمبر/كانون أول 2021 موعداً لإجراء الانتخابات، وما يمثله من فرصة حقيقية لليبيين لإنهاء المراحل الانتقالية.

4- الترحيب باختيار السلطة التنفيذية الجديدة (المتمثلة في رئيس المجلس الرئاسي ونائبيه ورئيس حكومة الوحدة الوطنية) عبر ملتقى الحوار السياسي الليبي بجنيف في 5 فبراير/شباط 2021، والتأكيد على الدعم الكامل للسلطة الجديدة الموحدة في مهامها

المنصوص عليها في خارطة الطريق "للمرحلة التمهيدية للحل الشامل" والتي أهمّها تهيئة الظروف الملائمة للوصول إلى انتخابات تشريعية ورئاسية والتقيّد بتنظيمها في الموعد المتفق عليه في 24 ديسمبر/كانون أول 2021، كما يشدد المجلس على ضرورة اضطلاع كافة المؤسسات الليبية المعنية بمسؤولياتها إزاء الالتزام بإجراء الانتخابات في هذا التاريخ.

5- الترحيب بتوقيع وقف إطلاق النار الشامل والدائم الذي تم في جنيف بتاريخ 2020/11/23 في إطار اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وحثّ اللجنة العسكرية المشتركة على سرعة التنفيذ الكامل لبنود الاتفاق بما في ذلك فتح الطرق والمعابر البرية في كامل التراب الليبي، وفي هذا الشأن تجديد المطالبة بخروج كافة القوات الأجنبية والمرتزقة من الأراضي الليبية، بما سيمكن السلطة التنفيذية الجديدة من إنجاز الاستحقاقات الدستورية المقررة في مواعيدها المتفق عليها.

6- دعم التقدم المحرز الذي تم إنجازه في المسار الاقتصادي بما في ذلك التئام مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي واجتماعه بتاريخ 2020/12/16 وما نتج عنه من توحيد وتعديل لسعر صرف الدينار الليبي، والترحيب باستئناف إنتاج وتصدير النفط، والتأكيد مجدداً على ضمان أمن وسلامة المنشآت النفطية، وعلى ضرورة توافق الليبيين على آلية تضمن عدالة وشفافية توزيع عائداتها بما يضمن سرعة الإفراج عن الأموال الناشئة من حصيلة تصدير النفط المجمدة في حساب المؤسسة الوطنية للنفط لدى المصرف الليبي الخارجي لتعود بالخير على كافة الليبيين، مع التأكيد على ضرورة الاستعجال في إنجاز الميزانية الموحدة واعتمادها من مجلس النواب الليبي وذلك في اطار إتمام الإصلاحات الاقتصادية.

7- التأكيد على رفض وإدانة كافة الجرائم والانتهاكات المرتكبة بحق المدنيين والمنشآت المدنية آياً كان مرتكبوها في أي زمان ومكان في الأراضي الليبية بما في ذلك المقابر الجماعية، وحث السلطات الليبية المختصة على فتح تحقيق شامل وشفاف بما يحقق العدالة.

8- الترحيب برفض لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن الطلب المقدم من الحكومة البلجيكية لرفع التجميد عن الأموال الليبية المودعة لدى إحدى بنوكها لتنفيذ الحكم القضائي كسابقة خطيرة تمس بسيادة دولة ليبيا ومقدرات شعبها، واعتبار رفض لجنة العقوبات رسالة واضحة للكف عن محاولات المساس بالأموال الليبية المجمدة، والإشادة بدور الجمهورية التونسية العضو الممثل للمجموعة العربية في مجلس الأمن في هذا الشأن.

9- الترحيب بتسمية السيد "يان كوبيش" مبعوثاً خاصاً للسكرتير العام للأمم المتحدة إلى ليبيا، والسيد "ريزدون زينينغا" مُنسقاً خاصّاً لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والإعراب عن دعمه الكامل لجهود المبعوث الخاص وبعثة الأمم المتحدة في ليبيا الهادفة لتسوية الأزمة الليبية من خلال ملتقى الحوار السياسي الليبي وفقاً لنتائج مؤتمر برلين وقرار مجلس الأمن (2510) وانطلاقاً من الاتفاق السياسي الليبي الموقع في مدينة الصخيرات المغربية في 2015/12/17 كإطار عام للحل السياسي، وكذلك توجيه الشكر للرئيسة السابقة بالإنابة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا السيدة "ستيفاني ويليامز" على جهودها الكبيرة في تحقيق الاستقرار والسلام في ليبيا، ودورها المقدّر فيما تم التوصل إليه في إطار ملتقى الحوار السياسي الليبي.

10- الإشادة بدور الدول العربية التي استضافت جلسات الحوار (الجمهورية التونسية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية) في إطار دعم مسارات عملية السلام الثلاث (السياسي، الاقتصادي، العسكري) التي ترعاها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

11- التأكيد على الدور المحوري والأساسي لدول جوار ليبيا، والإشادة بجهود الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في استضافة اجتماع وزراء خارجية دول جوار ليبيا الذي عُقد بتاريخ 2020/1/23، وبالبيان الصادر عنه بالخصوص.

12- التأكيد على الدور الأساسي لجامعة الدول العربية في تعزيز التشاور والتنسيق بين الدول الأعضاء، بهدف التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للأزمة الليبية، ومواصلة الجهد القائم في إطار اللجنة الرباعية والتنسيق مع الشركاء الآخرين المعنيين بالشأن الليبي وخاصة الاتحادين الأفريقي والأوروبي.

13- الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير إلى المجلس في هذا الشأن، وكذلك مواصلة اتصالاته ومشاوراته مع ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة ومع مختلف الأطراف الليبية.

(ق: رقم 8609– د.ع (155) – ج 2 – 2021/3/3)

الشؤون العربية والأمن القومي:

التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى قراري مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، رقم (8518) د.ع (153) بتاريخ 2020/3/4، ورقم (8543) د. ع (154) بتاريخ 2020/9/9 بشأن التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية،
  - وعلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم (8413) د. ع (152) بتاريخ 2019/9/10، ورقم (8475) د.ع (153) بتاريخ 2020/3/4، ورقم (8542) د.ع (154) بتاريخ 2020/9/9 بشأن اتخاذ موقف عربي موحد إزاء انتهاك القوات التركية للسيادة العراقية،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم (8537) د. ع (154) بتاريخ 2020/9/9 بشأن تطورات الوضع في سوريا،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية رقم (8454) د. غ.ع بتاريخ 2019/10/12 بشأن العدوان التركي على سوريا،
  - وعلى قراري مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم (8471) د. ع (153) بتاريخ 2020/3/4، ورقم (8538) د. ع (154) بتاريخ 2020/9/9 بشأن تطورات الوضع في ليبيا،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العادية رقم (8456) د. غ.ع بتاريخ 2019/12/31 بشأن تطورات الوضع في ليبيا،
  - وفي ضوء مداخلات السادة الوزراء رؤساء الوفود والسيد الأمين العام،

يُقـــرر:

12- التأكيد على مضمون قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بشأن إدانة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية، وأهمية أن تكون العلاقات بين

الدول العربية والجمهورية التركية قائمة على مبدأ احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

13- دعوة الدول الأعضاء في الجامعة للطلب من الجانب التركي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، والكف عن الأعمال الاستفزازية التي من شأنها تقويض بناء الثقة وتهديد أمن واستقرار المنطقة.

14- رفض وإدانة التدخل العسكري التركي في دولة ليبيا، وكذا رفض وإدانة قيام تركيا بنقل مقاتلين إرهابيين أجانب إلى الأراضي الليبية والانتهاكات التركية المتكررة لقرارات فرض حظر السلاح على ليبيا، باعتبار ذلك يشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي وللأمن والسلم الدوليين، وانتهاكاً واضحاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

15- رفض وإدانة العدوان التركي على الأراضي السورية باعتباره خرقاً واضحاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى الحفاظ على وحدة واستقلال سوريا، وخاصة القرار رقم 2254، واعتباره تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي وللأمن والسلم الدوليين.

16- إدانة الوجود العسكري التركي على أراضي عدد من الدول العربية، ومطالبة الجانب التركي سحب كافة قواته المتواجدة على أراضي الدول العربية، والتوقف عن دعم التنظيمات والميليشيات المتطرفة في الدول العربية.

17- إدانة استضافة تركيا للعناصر التابعة للجماعات الإرهابية المتطرفة وتوفير ملاذ آمن لها على الأراضي التركية، وتمويل تركيا الدائم لمنصات إعلامية تحرض على استخدام العنف لزعزعة أمن واستقرار الدول العربية.

18- الطلب إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية إجراء اتصالات مع سكرتير عام الأمم المتحدة لنقل مضمون القرار وتوزيعه على أعضاء الأمم المتحدة كوثيقة رسمية.

19- استمرار تكليف المجموعة العربية في نيويورك ببحث سبل التصدي للعدوان التركي على الدول العربية داخل مختلف أجهزة الأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن، ورفع توصياتها لمجلس جامعة الدول العربية في هذا الشأن.

20- الترحيب بانعقاد الاجتماع الثاني للجنة العربية على المستوى الوزاري بشأن متابعة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية ورفع توصياتها لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

21- تكثيف الجهود الدبلوماسية بين الدول العربية الأعضاء مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لتسليط الضوء على ممارسات النظام التركي العدوانية في بعض الدول العربية وخطره على الأمن الإقليمي والدولي.

22- الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ القرار والعرض على المجلس في دورته العادية المقبلة.

(ق: رقم 8614– د.ع (155) – ج 2 – 2021/3/3)

- تؤكد **جمهورية الصومال الفيدرالية** على تحفظها السابق في الدورة (154) أيضاً.
- "مع تأكيد **دولة قطر** على موقفها الثابت بالحفاظ على سيادة الدول العربية، إلا أن حصر إدانة التدخلات في الشؤون العربية على تركيا يجعلنا أمام سياسة ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين، حيث نفتقد هذه الإدانات بالنسبة لدول عربية شقيقة تنتهك فيها الشرعية، دون أن يحرك مجلسنا ساكناً بشأنها، وعليه تتحفظ دولة قطر على القرار وتطلب تذييل نص التحفظ بالقرار".
- تتحفظ **جمهورية جيبوتي** على هذا القرار.
- تتحفظ **دولة ليبيا** على نص هذا القرار، المعنون " التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية".

البيان

الصادر عن الاجتماع الوزاري الثاني

للجنة العربية الوزارية المعنية بمتابعة التدخلات التركية

في الشؤون الداخلية للدول العربية

3 مارس/آذار 2021

عقدت اللجنة العربية الوزارية المعنية بمتابعة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية والمكونة من جمهورية مصر العربية (رئيس اللجنة) ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، ومعالي السيد أمين عام جامعة الدول العربية، اجتماعها الثاني وذلك بمقر الجامعة بالقاهرة على هامش اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية على المستوي الوزاري في دورته العادية رقم 155 بتاريخ 3 مارس/آذار 2021.

ناقشت اللجنة استمرار التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية، وقد اطلعت على المذكرة الشارحة المقدمة من الأمانة العامة في هذا الصدد، وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 8454 الذي اعتمده في دورته غير العادية يوم 12 أكتوبر/تشرين أول 2019 بشأن العدوان التركي علي سوريا؛ وعلى القرار رقم 8542 بتاريخ 9 سبتمبر/أيلول 2020 بشأن انتهاك القوات التركية للسيادة العراقية؛ وعلى قراري مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، رقم (8518) د.ع (153)، بتاريخ 2020/3/4، ورقم (8543) د.ع (154) بتاريخ 2020/9/9 بشأن التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية؛ ومضمون بيانات السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية.

أكدت اللجنة على قرارات مجلس جامعة الدول العربية السابقة، والخاصة بالتدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية.

أدانت اللجنة الوجود العسكري التركي على أراضي عدد من الدول العربية وكافة أشكال التدخلات التركية العدوانية في الشؤون الداخلية العربية، التي تهدف لهدم استقرارها والعبث بمقدراتها، بالتوازي مع توظيف المنصات الإعلامية التابعة لها والتحريض على استخدام العنف وحمل السلاح خصوصا في سوريا وليبيا والعراق، بجانب استضافة

العناصر التابعة للجماعات الإرهابية مثل تنظيم الاخوان وتوفير الملاذ الآمن لها، والانتهاكات التركية المتكررة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بفرض حظر السلاح على ليبيا.

استنكرت اللجنة الانتهاكات المستمرة والتعدي السافر من الجانب التركي علي سيادة بعض الدول العربية، سواء كان ذلك من خلال التدخل المباشر أو من خلال دعم الجماعات والتنظيمات الإرهابية والمتطرفة والمرتزقة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، سواءً عن طريق التمويل أو التدريب والتسليح، ما يستدعي تحركا عربياً ودولياً لمواجهة ذلك النهج التركي الخبيث، والتصدي له على كافة الأصعدة، باعتباره انتهاكاً جسيما للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتهديداُ جسيماً للأمن القومي العربي.

نددت اللجنة بالسعي التركي لتغيير التركيبة الديمجر افية في بعض المناطق العربية الخاضعة لاحتلالها على غرار شمال شرق سوريا، وأكدت على عدم شرعية تواجد القوات التركية في كل من دولة العراق ودولة ليبيا والجمهورية العربية السورية، وضرورة سحب جميع قواتها دون قيد أو شرط، وأكدت على ضرورة العمل على اتخاذ كافة التدابير اللازمة للتصدي لعمليات رعاية وتجنيد وتدريب ونقل المقاتلين الإرهابين الأجانب والمرتزقة لداخل البلاد العربية.

طالبت اللجنة كذلك النظام التركي بالكف الفوري عن انتهاك الحقوق المائية لكل من جمهورية العراق والجمهورية العربية السورية، عبر ما تقوم به من إقامة السدود على منابع نهري دجلة والفرات، والذي أثر سلباً على الحصص المائية للدولتين العربيتين، فضلا عما تتسبب فيه الممارسات التركية من أضرار بيئية و اقتصادية جسيمة على كلا الدولتين.

تم الاتفاق على عقد الاجتماع المقبل للجنة على هامش الدورة 156 لمجلس جامعة الدول العربية على المستوي الوزاري برئاسة مصر.

الشؤون العربية والامن القومي:

تطورات الوضع في ليبيا

إنّ مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى ما جاء بقرارات القمم العربية بشأن تطورات الوضع في ليبيا،
  - وعلى ما جاء بالقرار رقم 8609 الصادر عن الدورة العادية (155) لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري بتاريخ 2021/3/3،
- ونتيجة للمداولات التي جرت بشأن تطورات الأوضاع في ليبيا وتأكيداً على التضامن الكامل مع دولة ليبيا الشقيقة،
- وفي ضوء نتائج اجتماع المجلس على مستوى المندوبين الدائمين بتاريخ 2021/9/7،
- وبعد استماعه الى كلمة المبعوث الخاص للأمم المتحدة في ليبيا- ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في الجلسة الافتتاحية للمجلس بتاريخ 2021/9/9،

يُقـــرر:

14- التأكيد على الالتزام بجميع القرارات السابقة الصادرة عن المجلس وآخرها القرار رقم 753 الصادر عن الدورة العادية (30) لمجلس الجامعة على مستوى القمة التي انعقدت بتونس بتاريخ 2019/3/31 والقرار رقم (8609) الصادر عن الدورة العادية (155) لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري بتاريخ 2021/3/3.

15- التأكيد مجدداً على الالتزام بوحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها ورفض كافة أنواع التدخل الخارجي.

16- الدعم الكامل لخارطة طريق "المرحلة التمهيدية للحل الشامل" التي أقرّها ملتقى الحوار السياسي الليبي الذي عُقد خلال الفترة من 7-15 نوفمبر/تشرين ثاني 2020 في العاصمة التونسية، برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للتوصل إلى انتخابات تشريعية ورئاسية على قاعدة دستورية متفق عليها، والترحيب باتفاق المشاركين في الملتقى على تحديد يوم 24 ديسمبر/كانون أول 2021 موعداً لإجراء الانتخابات، وما يمثله من فرصة

حقيقية لليبيين لإنهاء المراحل الانتقالية، والتشبث بروح الاتفاق السياسي بالصخيرات تحت اشراف الأمم المتحدة.

17- التأكيد على الدعم الكامل للسلطة الجديدة الموحدة المتمثلة في المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية في مهامها المنصوص عليها في خارطة الطريق للمرحلة التمهيدية ودعم حكومة الوحدة الوطنية للوصول إلى انتخابات برلمانية ورئاسية في الموعد المتفق عليه في 24 ديسمبر/ كانون أول 2021.

18- دعم مبادرة استقرار ليبيا لتنفيذ قرارات مجلس الأمن 2570 و2571 ومخرجات برلين (1) و (2)، وتنسيق الجهود وعقد اجتماعات تشاورية قبل استحقاقات قادمة تدعو لها الحكومة الليبية.

19- حث المؤسسات الليبية المختصة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوضيح القاعدة الدستورية للانتخابات وسن القوانين حسب الاقتضاء بما يتيح للمفوضية العليا للانتخابات الحصول على الموارد المالية والوقت الكافي للتحضير للانتخابات البرلمانية والرئاسية وفقاً للجدول الزمني المحدد في خارطة الطريق. والتأكيد على أهمية أن تكون انتخابات حرة ونزيهة وضمان المشاركة الكاملة.

20- الإشادة بجهود اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) التي توجت باتفاق وقف إطلاق النار وما تم التوصل إليه بما في ذلك الإعلان عن فتح الطريق الساحلي مع التأكيد على أهمية استكمال التدابير الأخرى بما فيها إطلاق المحتجزين وإزالة الألغام وتوحيد المؤسسات الأمنية تحت سلطة المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية، والمطالبة مجدداً بخروج كافة القوات الأجنبية والمرتزقة من الأراضي الليبية بما سيمكن حكومة الوحدة الوطنية من إنجاز الاستحقاقات الدستورية المقررة في موعدها المتفق عليها.

21- التأكيد مجدداً على ضمان أمن وسلامة المنشآت النفطية، وعلى ضرورة توافق الليبيين على آلية تضمن عدالة وشفافية توزيع عائداتها مع التأكيد على ضرورة الاستعجال في إنجاز الميزانية الموحدة واعتمادها من قبل مجلس النواب وذلك في إطار إتمام الإصلاحات الاقتصادية.

22- التأكيد على رفض وإدانة كافة الجرائم والانتهاكات المرتكبة بحق المدنيين والمنشآت المدنية آياً كان مرتكبوها في أي زمان ومكان على الأراضي الليبية بما في ذلك المقابر الجماعية، وحث السلطات الليبية المختصة على استكمال التحقيقات بصورة شاملة وشفافة وبما يحقق العدالة.

23- التأكيد على حق دولة ليبيا في الحفاظ على أموالها وأصولها في البنوك الأجنبية وكافة الموجودات، بما يضمن استفادة الشعب الليبي منها بالتنسيق مع حكومة الوحدة الوطنية وتذكير مجلس الأمن بتعهده والتزامه بالحفاظ على أموال الشعب الليبي وعدم المساس بتلك الأموال من أي طرف كان، وذلك وفقاً للقرار رقم 1970 الفقرة (18) والقرار رقم 1973 الفقرة (20).

24- الإعراب عن دعمه الكامل لجهود المبعوث الخاص وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الهادفة لتسوية الأزمة الليبية من خلال ملتقى الحوار السياسي الليبي ووفقاً لنتائج مؤتمري برلين (1) وبرلين (2) وقرار مجلس الأمن رقم (2510) وانطلاقاً من الاتفاق السياسي الليبي كإطار عام للحل السياسي.

25- الإشادة بدور الدول العربية المجاورة لليبيا (جمهورية مصر العربية، الجمهورية التونسية، المملكة المغربية) التي استضافت جلسات الحوار في إطار دعم عملية السلام التي ترعاها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في مساراتها الثلاث (السياسي، الاقتصادي، العسكري).

26- التأكيد على الدور المحوري والأساسي لدول جوار ليبيا، والإشادة بجهود الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في استضافة اجتماع وزراء خارجية دول جوار ليبيا الذي عُقد يومي 30 و 2021/8/31، وبالبيان الصادر عنه بالخصوص.

27- التأكيد على الدور الأساسي لجامعة الدول العربية في تعزيز التشاور والتنسيق بين الدول الأعضاء، بهدف التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للأزمة الليبية، ومواصلة الجهد القائم في إطار اللجنة الرباعية والتنسيق مع الشركاء الآخرين المعنيين بالشأن الليبي وخاصة الاتحادين الأفريقي والأوروبي.

28- الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير إلى المجلس في هذا الشأن، وكذلك مواصلة اتصالاته ومشاوراته مع ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة ومع مختلف الأطراف الليبية.

(ق: رقم 8675– د.ع (156) – ج 2 – 2021/9/9)

الشؤون العربية والامن القومي:

التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، رقم (8518) د.ع بتاريخ 2020/3/4، ورقم (8543) د. ع (154) بتاريخ 2020/9/9، ورقم (8614) د.ع (155) بتاريخ 2021/3/3 بشأن التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية،
  - وعلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم (8413) د. ع (152) بتاريخ 2019/9/10، ورقم (8475) د.ع (153) بتاريخ 2020/3/4، ورقم (8542) د.ع (154) بتاريخ 2020/9/9، ورقم (8613) د.ع (155) بتاريخ 2021/3/3، بشأن اتخاذ موقف عربي موحد ازاء انتهاك القوات التركية للسيادة العراقية،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم (8537) د. ع (154) بتاريخ 2020/9/9 بشأن تطورات الوضع في سوريا،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية رقم (8454) د. غ.ع بتاريخ 2019/10/12، ورقم (8608) د.ع (155) بتاريخ 2021/3/3، بشأن العدوان التركي على سوريا،
  - وعلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم (8471) د. ع (153) بتاريخ 2020/3/4، ورقم (8538) د. ع (154) بتاريخ 2020/9/9، ورقم (8609) د.ع (155) بتاريخ 2021/3/3، بشأن تطورات الوضع في ليبيا،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العادية رقم (8456) د. غ.ع بتاريخ 2019/12/31 بشأن تطورات الوضع في ليبيا،
- وإذ يأخذ علماً بانعقاد الاجتماع الثالث للجنة العربية الوزارية المعنية بمتابعة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية بتاريخ 2021/9/9،
- وفي ضوء مداخلات السادة الوزراء رؤساء الوفود والسيد الأمين العام،

يُقـــرر:

1- التأكيد على مضمون قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بشأن إدانة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية، وأهمية أن تكون العلاقات بين الدول العربية والجمهورية التركية قائمة على مبدأ احترام السيادة وعدم التدخل في الشئون الداخلية.

2- دعوة الدول الأعضاء في الجامعة للطلب من الجانب التركي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، والكف عن الأعمال الاستفزازية التي من شأنها تقويض بناء الثقة وتهديد أمن واستقرار المنطقة.

3- رفض وإدانة التدخل العسكري التركي في دولة ليبيا، وكذا رفض وإدانة قيام تركيا بنقل مقاتلين أجانب إلى الاراضي الليبية والانتهاكات التركية المتكررة لقرارات فرض حظر السلاح على ليبيا، باعتبار ذلك يشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي وللأمن والسلم الدوليين، وانتهاكاً واضحاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

4- رفض وإدانة العدوان التركي على الأراضي السورية باعتباره خرقاً واضحاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى الحفاظ على وحدة واستقلال سوريا، وخاصة القرار رقم 2254، واعتباره تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي وللأمن والسلم الدوليين.

5- إدانة الوجود العسكري التركي على أراضي عدد من الدول العربية، ومطالبة الجانب التركي سحب كافة قواته المتواجدة على اراضي الدول العربية، والتوقف عن دعم التنظيمات والميليشيات المتطرفة في الدول العربية.

6- إدانة استضافة تركيا للعناصر التابعة للجماعات المتطرفة وتوفير ملاذ آمن لها على الاراضي التركية، وتمويل تركيا الدائم لمنصات اعلامية تحرض على استخدام العنف لزعزعة أمن واستقرار الدول العربية.

7- الترحيب بانعقاد الاجتماع الثالث للجنة العربية على المستوى الوزاري بشأن متابعة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية ورفع توصياتها لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

8- تكثيف الجهود الدبلوماسية بين الدول العربية الأعضاء مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لتسليط الضوء على ممارسات تركيا العدوانية في بعض الدول العربية وخطره على الأمن الإقليمي والدولي.

9- الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ القرار والعرض على المجلس في دورته العادية المقبلة.

(ق: رقم 8680– د.ع (156) – ج 2 – 2021/9/9)

- تؤكد **الجزائر** مجدداً، رفضها التام لجميع اشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول والالتزام بقواعد الشرعية الدولية وعلى ضرورة تبني حوار بناء بين الدول العربية ودول الجوار التي تنتمي إلى الحضارة العربية الإسلامية، في أطار احترام سيادة كل دولة، بعيداً عن التهديدات والاستفزازات من أجل السلام الدائم بين الدول ونصرة القضايا العربية العادلة وعلى راسها القضية الفلسطينية.
- تؤكد **جمهورية الصومال الفيدرالية** تحفظها على هذا القرار.
- تتحفظ **دولــة قطر** على هذا القرار نظراً لازدواجية المعايير والكيل بمكيالين.

البيان الصادر عن
الاجتماع الوزاري الثالث للجنة العربية الوزارية المعنية بمتابعة
التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية
الخميس: 9 سبتمبر/أيلول 2021

عقدت اللجنة العربية الوزارية المعنية بمتابعة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية والمكونة من جمهورية مصر العربية (رئيس اللجنة) ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، ومعالي السيد أمين عام جامعة الدول العربية، اجتماعها الثالث وذلك بمقر الجامعة بالقاهرة على هامش اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية على المستوي الوزاري في دورته العادية رقم 156 بتاريخ 9 سبتمبر/أيلول 2021.

ناقشت اللجنة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية، وقد اطلعت على المُذكرة الشارحة المُقدمة من الأمانة العامة في هذا الصدد، وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 8454 الذي اعتمده المجلس في دورته غير العادية يوم 12 أكتوبر/تشرين أول 2019، بشأن العدوان التركي على سوريا؛ وعلى القرار رقم 8542 بتاريخ 9 سبتمبر/أيلول 2020، بشأن انتهاك القوات التركية للسيادة العراقية؛ وعلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، رقم (8518) د.ع بتاريخ 2020/3/4، ورقم (8543) د. ع (154) بتاريخ 2020/9/9، ورقم (8614) د. ع (155) بتاريخ 2021/3/3، بشأن التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية؛ ومضمون بيانات السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية.

أكدت اللجنة على قرارات مجلس جامعة الدول العربية السابقة، والخاصة بالتدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية.

أعربت اللجنة عن رفضها للوجود العسكري التركي على أراضي عدد من الدول العربية وأدانت التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية، والانتهاكات التركية المُتكررة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بفرض حظر السلاح على ليبيا.

وأكدت اللجنة على عدم شرعية تواجد القوات التركية في كل من دولة العراق ودولة ليبيا والجمهورية العربية السورية، وشددت على ضرورة سحب تركيا لقواتها بشكل فوري دون قيد

أو شرط، ودعت اللجنة لاتخاذ كافة التدابير التي من شأنها التصدي لعمليات رعاية وتجنيد وتدريب ونقل المقاتلين الأجانب والمرتزقة لداخل حدود البلاد العربية.

استنكرت اللجنة المساعي التركية لتغيير التركيبة الديمجرافية في بعض المناطق العربية الخاضعة لاحتلالها على غرار شمال شرق سوريا، والانتهاكات المستمرة لسيادة بعض الدول العربية.

طالبت اللجنة كذلك تركيا باحترام الحقوق المائية لكل من جمهورية العراق والجمهورية العربية السورية، ووقف كافة الانتهاكات التي تقوم بها من إقامة السدود على منابع نهري دجلة والفرات، مما أثر سلباً على الحصص المائية للدولتين العربيتين، فضلاً عما تتسبب فيه تلك الانتهاكات من أضرار بيئية واقتصادية جسيمة على كلا الدولتين.

تم الاتفاق على عقد الاجتماع المُقبل للجنة على هامش الدورة 157 لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري برئاسة مصر.

———

الشؤون العربية والأمن القومي:

تطورات الوضع في ليبيا

إنّ مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى ما جاء بقرارات القمم العربية بشأن تطورات الوضع في ليبيا،
  - وعلى ما جاء بالقرار رقم 753 الصادر عن الدورة العادية (30) لمجلس الجامعة على مستوى القمة التي انعقدت بتونس بتاريخ 2019/3/31
  - وعلى ما جاء بالقرار رقم 8675 الصادر عن الدورة العادية (156) لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري بتاريخ 2021/9/9،
- ونتيجة للمداولات التي جرت بشأن تطورات الأوضاع في ليبيا وتأكيداً على التضامن الكامل مع دولة ليبيا الشقيقة،
- وفي ضوء نتائج اجتماع المجلس على مستوى المندوبين الدائمين بتاريخ 2022/3/7،

يُقـــرر:

1. التأكيد مجدداً على الالتزام بوحدة وسيادة دولة ليبيا وسلامة أراضيها ورفض كافة أنواع التدخل الخارجي.

2. دعم جهود اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 – والحفاظ على استقلالية قرارها - الرامية إلى تنفيذ مخرجات قمة باريس ومسار برلين وقرارات مجلس الأمن بشأن خروج جميع القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا، بدون استثناء، وفى مدى زمني محدد بما يحفظ سيادة ليبيا ووحدتها وسلامتها الإقليمية. والإشادة بما تم التوصل إليه من خطوات بما فيها اتفاق وقف إطلاق النار وما تم التوصل إليه بما في ذلك الإعلان عن فتح الطريق الساحلي مع التأكيد على أهمية استكمال التدابير الأخرى بما فيها إطلاق سراح المحتجزين وإزالة الألغام وتوحيد المؤسسات الأمنية لضمان الاستقرار السياسي والأمني في البلاد.

3. الإعراب عن دعمه لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى دعم التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الليبية انطلاقاً من الاتفاق السياسي الليبي الموقع بالصخيرات في عام 2015 كإطار عام للحل وبموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومخرجات مسار برلين وقمة باريس.

4. الإشادة بدور الدول العربية والدول المجاورة لليبيا وما تقوم به من جهود لدعم تحقيق أمن واستقرار ليبيا، والإعراب عن الدعم لجهود المصالحة الوطنية الشاملة بين الأشقاء الليبيين، والتأكيد على أهمية عقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بشكل متزامن في ليبيا.

(ق: رقم 8739 – د.ع (157) – ج 2 – 2022/3/9)

الشؤون العربية والأمن القومي:

التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، رقم (8518) د.ع (153) بتاريخ 2020/3/4، ورقم (8543) د. ع (154) بتاريخ 2020/9/9، ورقم (8614) د.ع (155) بتاريخ 2021/3/3، ورقم (8680) د.ع (156) بتاريخ 2021/9/9 بشأن التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية،
- وعلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم (8413) د. ع (152) بتاريخ 2019/9/10، ورقم (8475) د.ع (153) بتاريخ 2020/3/4، ورقم (8542) د.ع (154) بتاريخ 2020/9/9، ورقم (8613) د.ع (155) بتاريخ 2021/3/3، ورقم (8679) د.ع (156) بتاريخ 2021/9/9 بشأن اتخاذ موقف عربي موحد ازاء انتهاك القوات التركية للسيادة العراقية،
- وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم (8537) د. ع (154) بتاريخ 2020/9/9 بشأن تطورات الوضع في سوريا،
- وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية رقم (8454) د. غ.ع بتاريخ 2019/10/12، ورقم (8608) د.ع (155) بتاريخ 2021/3/3، بشأن العدوان التركي على سوريا،
- وعلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم (8471) د. ع (153) بتاريخ 2020/3/4، ورقم (8538) د. ع (154) بتاريخ 2020/9/9، ورقم (8609) د.ع (155) بتاريخ 2021/3/3، ورقم (8675) د.ع (156) بتاريخ 2021/9/9 بشأن تطورات الوضع في ليبيا،
- وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العادية رقم (8456) د. غ.ع بتاريخ 2019/12/31 بشأن تطورات الوضع في ليبيا،

- وإذ يأخذ علماً بانعقاد الاجتماع الرابع للجنة العربية الوزارية المعنية بمتابعة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية بتاريخ 2022/3/9،
- وفي ضوء مداخلات السادة الوزراء رؤساء الوفود والسيد الأمين العام،

يُقـــرر:

1- التأكيد على مضمون قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بشأن إدانة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية، والتمسك بأن تكون العلاقات بين الدول العربية والجمهورية التركية قائمة على مبدأ احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وبامتناع الجانب التركي عن اتخاذ خطوات من شأنها المساس بالأمن القومي العربي.

3- رفض وإدانة التدخل العسكري التركي في دولة ليبيا، ورفض استمرار تواجد المقاتلين الأجانب بما في ذلك الذين نقلتهم تركيا إلى الأراضي الليبية، والإعراب عن القلق البالغ تجاه الانتهاكات التركية المتكررة لقرارات فرض حظر السلاح على ليبيا، وخاصة لآثاره السلبية على المسار السياسي الجديد الجاري تنفيذه بإرادة ليبية.

4- رفض وإدانة العدوان التركي على الأراضي السورية باعتباره خرقاً واضحاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى الحفاظ على وحدة واستقلال سوريا، وخاصة القرار رقم 2254، واعتباره تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي وللأمن والسلم الدوليين.

5- إدانة الوجود العسكري التركي على أراضي عدد من الدول العربية ومطالبة الجانب التركي بسحب كافة قواته المتواجدة على أراضي الدول العربية، والتوقف عن دعم التنظيمات والميليشيات المتطرفة في الدول العربية.

6- إدانة استضافة تركيا للعناصر التابعة للجماعات المتطرفة وتوفير ملاذ آمن لها على الأراضي التركية، وتمويل ودعم تركيا الدائم لمنصات اعلامية تحرض على استخدام العنف لزعزعة أمن واستقرار الدول العربية.

7- مطالبة تركيا أن تنعكس الاتصالات الإيجابية التي أجرتها مع دول عربية على امتناعها عن الممارسات السلبية المشار إليها بعاليه، بما يؤسس لعلاقات صحية ومتوازنة مع جميع الدول العربية ويحقق مصالح كافة الأطراف.

8- الترحيب بانعقاد الاجتماع الرابع للجنة العربية على المستوى الوزاري بشأن متابعة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية ورفع توصياتها لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

9- تكثيف الجهود الدبلوماسية بين الدول العربية الأعضاء مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لتسليط الضوء على ممارسات تركيا العدوانية في بعض الدول العربية وخطرها على الأمن الإقليمي والدولي.

10- الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ القرار والعرض على المجلس في دورته العادية المقبلة.

(ق: رقم 8744 – د.ع (157) – ج 2 – 2022/3/9)

- **الصومال** تتحفظ على هذا القرار.
- تتحفظ **دولــة قطر** على هذا القرار نظراً لازدواجية المعايير والكيل بمكيالين.
- تتحفظ **دولة ليبيا** على نص هذا القرار، المعنون "التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية".

بيان

صادر عن الاجتماع الوزاري الرابع

للجنة العربية الوزارية المعنية بمتابعة التدخلات التركية

في الشؤون الداخلية للدول العربية

9 مارس/آذار 2022

عقدت اللجنة العربية الوزارية المعنية بمتابعة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية والمكونة من جمهورية مصر العربية (رئيس اللجنة) ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، ومعالي السيد أمين عام جامعة الدول العربية، اجتماعها الرابع وذلك بمقر الجامعة بالقاهرة على هامش اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية على المستوي الوزاري في دورته العادية رقم 157 بتاريخ 9 مارس/ آذار 2022

ناقشت اللجنة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية، وقد اطلعت على المُذكرة الشارحة المُقدمة من الأمانة العامة في هذا الصدد، وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 8454 الذي اعتمده المجلس في دورته غير العادية يوم 12 أكتوبر/تشرين أول 2019، بشأن العدوان التركي علي سوريا؛ وعلى القرار رقم 8542 بتاريخ 9 سبتمبر/أيلول 2020، بشأن انتهاك القوات التركية للسيادة العراقية؛ وعلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، رقم (8518) د.ع بتاريخ 2020/3/4، ورقم (8543) د. ع (154) بتاريخ 2020/9/9، ورقم (8614) د. ع (155) بتاريخ 2021/3/3، ورقم (8680) د.ع. 156 بتاريخ 2021/9/9 بشأن التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية؛ ومضمون بيانات السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية.

أكدت اللجنة على قرارات مجلس جامعة الدول العربية السابقة، والخاصة بالتدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية.

أعربت اللجنة عن قلقها من استمرار الوجود العسكري التركي علي أراضي عدد من الدول العربية والتدخلات التركية في الشؤون الداخلية العربية، والانتهاكات التركية المُتكررة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بفرض حظر السلاح على ليبيا.

وأكدت اللجنة على عدم شرعية تواجد القوات التركية في كل من دولة العراق ودولة ليبيا والجمهورية العربية السورية، وشددت على ضرورة سحب تركيا لقواتها بشكل فوري دون قيد أو شرط، ودعت اللجنة لأهمية تعاون الحكومة التركية من أجل اتخاذ كافة التدابير التي من شأنها التصدي لعمليات رعاية وتجنيد وتدريب ونقل المقاتلين الإرهابين الأجانب والمرتزقة لداخل حدود البلاد العربية.

استنكرت اللجنة أي مساس بالتركيبة الديموجرافية في بعض المناطق العربية الواقعة تحت سيطرة القوات التركية على غرار شمال شرق سوريا، والانتهاكات المستمرة لسيادة بعض الدول العربية.

دعت اللجنة كذلك الحكومة التركية باحترام الحقوق المائية لكل من جمهورية العراق والجمهورية العربية السورية، ووقف إقامة السدود على منابع نهري دجلة والفرات، مما يؤثر سلباً على الحصص المائية للدولتين العربيتين، فضلاً عما تتسبب فيه تلك الممارسات من أضرار بيئية واقتصادية جسيمة على كلا الدولتين.

أخذت اللجنة علماً بالتطورات التي شهدتها العلاقات بين الجمهورية التركية وعدد من الدول العربية، متطلعة لمزيد من التطورات البناءة بما يخدم ويحافظ على مصالح الجانبين.

تم الاتفاق على عقد الاجتماع المُقبل للجنة على هامش الدورة 158 لمجلس جامعة الدول العربية على المستوي الوزاري برئاسة مصر.

الشؤون العربية والأمن القومي:

تطورات الوضع في ليبيا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى ما جاء بقرارات القمم العربية بشأن تطورات الوضع في ليبيا وآخرها القرار رقم 753 الصادر عن الدورة العادية (30) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة التي عقدت بالجمهورية التونسية بتاريخ 2019/3/31،
  - وعلى ما جاء بقرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري وآخرها القرار رقم 8739 الصادر عن الدورة العادية (157) لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري بتاريخ 2022/3/9،
  - وعلى ما جاء بمذكرة مندوبية دولة ليبيا بتاريخ 2022/9/3،
- ونتيجة للمداولات التي جرت بشأن تطورات الأوضاع في ليبيا وتأكيداً على التضامن الكامل مع دولة ليبيا الشقيقة،
- وفي ضوء نتائج اجتماع المجلس على مستوى المندوبين الدائمين يومي 4 و2022/9/5،

يُقـــرر:

1- التأكيد مجدداً على الالتزام بوحدة وسيادة دولة ليبيا وسلامة اراضيها ورفض كافة أنواع التدخل الخارجي.

2- التأكيد على الالتزام بجميع القرارات السابقة الصادرة عن المجلس وآخرها القرار رقم 753 الصادر عن الدورة العادية (30) لمجلس الجامعة على مستوى القمة التي انعقدت بتونس بتاريخ 2019/3/31، والقرار رقم 8739 الصادر عن الدورة العادية (157) لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري بتاريخ 2022/3/9.

3- يدعو المجلس الى الامتناع عن التصعيد بكافة أنواعه، كما يجدد التأكيد على ضرورة محاربة جميع التنظيمات الإرهابية.

4- ويعرب المجلس عن ترحيبه بتعيين السيد عبد الله باتالي ممثلاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ويؤكد على دعمه جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم انطلاقاً من الاتفاق السياسي الليبي الموقع بالصخيرات في عام 2015

في إطار عام للحل السياسي في ليبيا، وبموجب قرارات مجلس الامن ذات الصلة ومخرجات مسار برلين (1) و (2) وقمة باريس.

ويحث المجلس، مجلسي النواب والاعلى للدولة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع قاعدة دستورية تجرى على أساسها انتخابات حرة ونزيهة، ويشيد في الخصوص بالاستضافة الكريمة لجمهورية مصر العربية للمسار الدستوري.

ويدعو المجلس السلطات الليبية المختصة بالإسراع باتخاذ الخطوات والإجراءات التنفيذية اللازمة لإنجاز هذا الاستحقاق.

5- دعم جهود اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) والحفاظ على استقلالية قرارها والاشادة بما تم التوصل إليه من نتائج مع التأكيد على أهمية استمرار وتكثيف اجتماعاتها بهدف استكمال التدابير الأخرى بما فيها توحيد المؤسسات الأمنية تحت سلطة تنفيذية موحدة ويثمن في هذا الصدد لقاء القيادات العسكرية الليبية الذي تم بقاعدة معيتيقة بتاريخ 2022/7/18 ويجدد المجلس مطالبته بخروج المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من الأراضي الليبية في مدى زمني محدد.

6- التأكيد على ضمان سلامة المنشآت النفطية واستمرار تدفق صادراتها.

7- التأكيد على حق دولة ليبيا في الحفاظ على أموالها وأصولها في البنوك الأجنبية وكافة الموجودات، بما يضمن استفادة الشعب الليبي منها، وتذكير مجلس الأمن بتعهده والتزامه بالحفاظ على أموال الشعب الليبي وعدم المساس بتلك الأموال من أي طرف كان، وذلك وفقاً للقرار رقم 1970 الفقرة 18، والقرار رقم 1973 الفقرة 20.

8- الإشادة بدور الدول العربية ودول الجوار الليبي وما تقوم به من جهود لدعم تحقيق أمن واستقرار ليبيا والاعراب عن الدعم الكامل لجهود المصالحة الوطنية الشاملة.

9- التأكيد على الدور الأساسي لجامعة الدول العربية في تعزيز التشاور والتنسيق بين الدول الأعضاء، بهدف التوصل إلى إجراء الانتخابات، ومواصلة التنسيق مع الشركاء الاخرين المعنيين بالشأن الليبي وخاصة الاتحادين الأفريقي والأوروبي.

10- الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير إلى المجلس في هذا الشأن، وكذلك مواصلة اتصالاته ومشاوراته مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ومع السلطات الليبية المختصة.

(ق: رقم 8797 – د.ع (158) – ج 2 – 2022/9/6)

الشؤون العربية والأمن القومي:

التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، رقم (8518) د.ع (153) بتاريخ 2020/3/4، ورقم (8543) د. ع (154) بتاريخ 2020/9/9، ورقم (8614) د.ع (155) بتاريخ 2021/3/3، ورقم (8680) د.ع (156) بتاريخ 2021/9/9 ورقم (8744) د.ع (157) بتاريخ 2022/3/9، بشأن التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية،
  - وعلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم (8413) د. ع (152) بتاريخ 2019/9/10، ورقم (8475) د.ع (153) بتاريخ 2020/3/4، ورقم (8542) د.ع (154) بتاريخ 2020/9/9، ورقم (8613) د.ع (155) بتاريخ 2021/3/3، ورقم (8679) د.ع (156) بتاريخ 2021/9/9 ورقم (8743) د.ع (157) بتاريخ 2022/3/9، بشأن اتخاذ موقف عربي موحد ازاء انتهاك القوات التركية للسيادة العراقية،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم (8537) د. ع (154) بتاريخ 2020/9/9 بشأن تطورات الوضع في سوريا،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية رقم (8454) د. غ.ع بتاريخ 2019/10/12، ورقم (8608) د.ع (155) بتاريخ 2021/3/3، بشأن العدوان التركي على سوريا،
  - وعلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم (8471) د. ع (153) بتاريخ 2020/3/4، ورقم (8538) د. ع (154) بتاريخ 2020/9/9، ورقم (8609) د.ع (155) بتاريخ 2021/3/3، ورقم (8675) د.ع (156) بتاريخ 2021/9/9 ورقم (8739) د.ع (157) بتاريخ 2022/3/9، بشأن تطورات الوضع في ليبيا،

- وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العادية رقم (8456) د. غ.ع بتاريخ 2019/12/31 بشأن تطورات الوضع في ليبيا،

– وإذ يأخذ علماً بانعقاد الاجتماع الخامس للجنة العربية الوزارية المعنية بمتابعة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية بتاريخ 2022/9/6،

– وفي ضوء مداخلات السادة الوزراء رؤساء الوفود والسيد الأمين العام،

يُقـــرر:

1- التأكيد على مضمون قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بشأن إدانة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية، والتمسك بأن تكون العلاقات بين الدول العربية والجمهورية التركية قائمة على مبدأ احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وبامتناع الجانب التركي عن اتخاذ خطوات من شأنها المساس بالأمن القومي العربي.

3- رفض وإدانة التدخل العسكري التركي في دولة ليبيا، ورفض استمرار تواجد المقاتلين الأجانب بما في ذلك الذين نقلتهم تركيا إلى الأراضي الليبية، والإعراب عن القلق البالغ تجاه الانتهاكات التركية المتكررة لقرارات فرض حظر السلاح على ليبيا، وخاصة لآثاره السلبية على المسار السياسي الجديد الجاري تنفيذه بإرادة ليبية.

4- رفض وإدانة العدوان التركي على الأراضي السورية باعتباره خرقاً واضحاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى الحفاظ على وحدة واستقلال سوريا، وخاصة القرار رقم 2254، واعتباره تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي وللأمن والسلم الدوليين.

5- إدانة الوجود العسكري التركي على أراضي عدد من الدول العربية ومطالبة الجانب التركي بسحب كافة قواته المتواجدة على أراضي الدول العربية، والتوقف عن دعم التنظيمات والميليشيات المتطرفة في الدول العربية.

6- إدانة استضافة تركيا للعناصر التابعة للجماعات المتطرفة وتوفير ملاذ آمن لها على الأراضي التركية، وتمويل ودعم تركيا الدائم لمنصات اعلامية تحرض على استخدام العنف لزعزعة أمن واستقرار الدول العربية.

7- مطالبة تركيا أن تنعكس الاتصالات الإيجابية التي أجرتها مع دول عربية على امتناعها عن الممارسات السلبية المشار إليها بعاليه، بما يؤسس لعلاقات صحية ومتوازنة مع جميع الدول العربية ويحقق مصالح كافة الأطراف.

8- الترحيب بانعقاد الاجتماع الخامس للجنة العربية على المستوى الوزاري بشأن متابعة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية ورفع توصياتها لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

9- تكثيف الجهود الدبلوماسية بين الدول العربية الأعضاء مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لتسليط الضوء على ممارسات تركيا العدوانية في بعض الدول العربية وخطرها على الأمن الإقليمي والدولي.

10- الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ القرار والعرض على المجلس في دورته العادية المقبلة.

(ق: رقم 8802 – د.ع (158) – ج 2 – 2022/9/6)

البيان الصادر عن الاجتماع الوزاري الخامس
للجنة العربية الوزارية المعنية بمتابعة التدخلات التركية
في الشؤون الداخلية للدول العربية
6 سبتمبر/أيلول 2022

عقدت اللجنة العربية الوزارية المعنية بمتابعة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية والمكونة من جمهورية مصر العربية (رئيس اللجنة) ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، ومعالي السيد أمين عام جامعة الدول العربية، اجتماعها الخامس وذلك بمقر الجامعة بالقاهرة على هامش اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية على المستوي الوزاري في دورته العادية رقم 158 بتاريخ 6 سبتمبر/ أيلول 2022.

ناقشت اللجنة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية، وقد اطلعت على المُذكرة الشارحة المُقدمة من الأمانة العامة في هذا الصدد، وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 8454 الذي اعتمده المجلس في دورته غير العادية يوم 12 أكتوبر/تشرين أول 2019، بشأن العدوان التركي علي سوريا؛ وعلى القرار رقم 8542 بتاريخ 9 سبتمبر/أيلول 2020، بشأن انتهاك القوات التركية للسيادة العراقية؛ وعلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، رقم (8518) د.ع بتاريخ 2020/3/4، ورقم (8543) د. ع (154) بتاريخ 2020/9/9، ورقم (8614) د. ع (155) بتاريخ 2021/3/3، ورقم (8680) د.ع. 156 بتاريخ 2021/9/9 ورقم (8744) د.ع (157) بتاريخ 2022/3/9، بشأن التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية؛ ومضمون بيانات السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية.

أكدت اللجنة على قرارات مجلس جامعة الدول العربية السابقة، والخاصة بالتدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية.

أعربت اللجنة عن قلقها من استمرار الوجود العسكري التركي علي أراضي عدد من الدول العربية والتدخلات التركية في الشؤون الداخلية العربية، والانتهاكات التركية المُتكررة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بفرض حظر السلاح على ليبيا.

وأكدت اللجنة على عدم شرعية تواجد القوات التركية في كل من دولة العراق ودولة ليبيا والجمهورية العربية السورية، وشددت على ضرورة سحب تركيا لقواتها بشكل فوري دون قيد أو شرط، ودعت اللجنة لأهمية تعاون الحكومة التركية من أجل اتخاذ كافة التدابير التي من شأنها التصدي لعمليات رعاية وتجنيد وتدريب ونقل المقاتلين الإرهابين الأجانب والمرتزقة لداخل حدود البلاد العربية.

استنكرت اللجنة أي مساس بالتركيبة الديموجرافية في بعض المناطق العربية الواقعة تحت سيطرة القوات التركية على غرار شمال شرق سوريا، والانتهاكات المستمرة لسيادة بعض الدول العربية.

دعت اللجنة كذلك الحكومة التركية باحترام الحقوق المائية لكل من جمهورية العراق والجمهورية العربية السورية، ووقف إقامة السدود على منابع نهري دجلة والفرات، مما يؤثر سلباً على الحصص المائية للدولتين العربيتين، فضلاً عما تتسبب فيه تلك الممارسات من أضرار بيئية واقتصادية جسيمة على كلا الدولتين.

أخذت اللجنة علماً بالتطورات التي شهدتها العلاقات بين الجمهورية التركية وعدد من الدول العربية، متطلعة لمزيد من التطورات البناءة بما يخدم ويحافظ على مصالح الجانبين.

تم الاتفاق على عقد الاجتماع المُقبل للجنة على هامش الدورة 159 لمجلس جامعة الدول العربية على المستوي الوزاري برئاسة جمهورية مصر العربية.